M.A.LIBRARY, A.M.U.
AR6391

صدای فرح بیان ثنای خدا از زمانه یک قلم ره تحمید طی کرده

حسب الحکم مهر دلیل مطبع کثیر المنافع المسمی بسلطان المطابع

[illegible] مقبول بارگاه صمد مولوی نثار احمد صاحب [illegible]

[illegible] والجاه مولانا المفتی محمد سعد الله ادام الله فضله [illegible]

باہتمام کپتان مقبول الدوله مرزا محمد مهدی علیخان بهادر [illegible]

در کلان کوٹھی بکارخانه شیخ نثار علی دوباره جلوه آرای طبع گردید

بسم الله الرحمن الرحيم

CHECKED 199[illegible]

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال ومعلق
الصور بالمواد ومؤلف النسب بين الاعداد والابعاد ومحرك
الافلاك لا من مركز واليه بل عليه ومكمل الكائنات مع تغاير الامهات
له المجد والبقاء في البدء والرجعى ومنه الجود والعطاء في الآخرة و
الاولى واسأله ان يصلي على الشرف من خص بانبياء الرسالة وساس
بصنوف السياسة محمد وآله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الادناس
البشرية عليهم الصلوة والسلام والثناء ولهم الحمد والدعاء
اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير
بالصدر الشيرازي عفا الله عنهما لما انتظمت القوانين الحكمية وتصـ

الدينية على أن أجل الذخائر والسعادات وأفضل الوسائل إلى الفوز
بالدرجات تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقرير
القواعد اليقينية إذ هي نفس ما تشتاق إليه النفوس الإنسانية وتقتنع به
العقول الهيولانية وبها يصير الإنسان فائقا على الأشباه والأقران سالكا سبيل
العرفان غير محتبس في سجن الحدثان وظلمات العمى والحرمان فقصرت شطرا
من عمري في تحصيلها وبرهة من دهري في البحث عن إجمالها وتفصيلها
وكنت شديد الاشتغال من أول الأوان بتسنيمها كثير الابتهاج من أول
الريعان إلى تقنينها حتى ظهر لي مسائل من تقدمني من علماء الأعصار
ووصلت إلى غاية أفكار من سبقني من حكماء الأدوار وسافرت
قريحتي في تفريعها أثناء مطالعتها من الرد والإحكام وجادت بما فيها
قريحتي حين التشغل بمباحثها من النقض والإبرام أقوالها متشتتة
في أوراق متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتأليف
لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة
أهل الدوران فلما أكثر التماس بعض المترددين إلي والمشتغلين
بالهداية للحكيم الكامل والنحرير الفاضل أثير الدين مفضل الأبهري لله

اردت ان اكتب لها شرحا جامعا لشتات ما استفدته

من اشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطت من ايماضات الفلاسفة

وتلويحاتهم مضيفا الى ذلك ما تحدست به والهمت الهاما

تأييدا من الله وملكوته فشرعت فيه اجابة لملتمسه واقامة لمقتبسه مجتهدا

في كشف المطالب والمعاني وتوضيح المقاصد والمباني حائدا عن طريق العناد

الذين يجمدون على ظواهر الالفاظ ولا يرومون بواطن المعاني من استغلق

عقله عن ادراك المعقولات وشينة التقليدات يهتدي بالتعمق في

هذا الكتاب الى طريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف افكار تكاد

توجد في مطاوي الكتب الكبار ودقائق اسرار لا يتنبه لها الحكماء الا مقتصا

والمسئول ممن جبلت سريرته على العدالة والانصاف والمأمول ممن

جنب لغريزته من الجور والاعتساف ان يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح موقع

الفصل والزلل بشريطة المهارة والفطن الفائق مع الامعان والتفحص

اللائق ولنبتدئ قبل ان نشرع في المقصود بتعريف الحكمة و

بيان اقسامها مستعينين بواهب العقل ومفيض الجود فاعلم

ان الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه و

وما عليه الواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات

لتستكمل النفس وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود

فتستعد بذلك للسعادة القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي

تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث

وان له صانعا قديما قادرا عالما وان السماء متحركة وان النفس باقية

والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب

الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية

وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكل واحد من هذين علم

الا ان الاول علم بشئ لا تاثير لنا البتة فيه بل المقصود من معرفته

نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشئ يكون المطلوب من تحصيل

العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف

من الحكمة العملية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل

مقصودا والوسيلة في كل شئ اخس من المقصود فالعلم بالاعمال

يكون ادون منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة

من المعارف الالهية والدلائل اليقينية وذلك يدل على ان الحكمة العملية

من الحكمة النظرية بكثير وايضاً فان ما به تستكمل القوة النظرية
وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة
العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبة العالية من النفس
ولذلك يدوم ولا يزول بدوامها بخلاف الثانية فانها قد تزول
بالكلية وهذه هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بحجية
الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل
صلوات الله على نبينا وعليه رب هب لي حكماً والحقني بالصالحين
المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني
بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطاباً لنبي على نبينا
وعليه السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني
قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة
الى كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام
قال اني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً وجعلني مباركاً اينما كنت
كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة
والزكوة ما دمت حياً وهو اشارة الى كمال القوة العملية قال

وقال الله تعالى خطاباً مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم

فاعلم أنه لا إله إلا الله إشارة إلى كمال القوة النظرية واستغفر

لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات إشارة إلى كمال القوة العملية

وقوله تعالى آمنوا وعملوا الصالحات أينما وقع إشارة إلى كمالها

القوتين فقد ظهر بنور الوحي وبرهان الحكمة أن كمال الإنسان بحصول

العلم والعمل وبهما يحصل الإحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات

ثم لما قسمت الأمور إلى ما لا يتعلق بأعمالنا وسمي العلم المتعلق به

الحكمة النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم التصوري

والتصديقي بأمور لا يتعلق بكيفية عمل أو كيفية مبدأ عمل من حيث هو

مبدأ عمل لحصول العقل بالفعل وإلى ما يتعلق بأعمالنا وسمي العلم المتعلق

به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق ما نستكمل

القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بأمور تتعلق بكيفية عمل أو

مبدأ عمل من حيث هو كذلك قسم الحكمة النظرية ثلاثة أقسام ما يتعلق

بأمور غير مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط

المادة كالإله الحق والعقول الفعالة والأقسام الأولية للموجود كالواجب والممكن والواحد والكثير

والعلية والمعلول والكل والجزئي وغير ذلك فان خالطتني منها للمواد الجسمية فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب وسموا هذا القسم العلم الاعلى فهذا العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود المسمى بالفلسفة الاولى اي التشبه بالاله علما وعملا ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه اطلق عليه الفلسفة وحق كونها اولى تقدمه على سائر العلوم رتبة ومنه الالهي الذي هو عارف من المفارقات المسمى باثولوجيا اي معرفة الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء هو الموجود المطلق من حيث هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية وانما الوهم يجردها تجريدا ما ولا يحتاج فرضها موجودة الى خصوص مادة واستعداد ويسمى الحكمة الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية والمخروطية والعدد وخواصه فانها امور تفتقر الى المادة في وجودها لا في حدودها وانما سمي بالرياضي والحكمة الوسطى لان النفس ترتاض به من حيث ينتقل عما ادركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية فهي واسطة الى طالب بحسب اصلاحه وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم العشرة لان متعلق الكم او ما هو متصل او منفصل والمتصل اما متحرك او ساكن

ساكن فالمتحرك هو الهيئة والساكن هو الهندسة والمنفصل
اما ان يكون له نسبة تاليفية او لا يكون فالاول هو الموسيقى
والثاني هو الحساب ومنها ما يتعلق بامور مادية لا يتوهم مجردة
وشيء علم تجردها لا يستغنى في فرض وجودها عن التغير وخصوص
الاستعداد فان الانسان مثلا لا يمكن ان نفهمه او نتصوره الا في لحم او
عظم والفطرة يسمى الالهي الا بخلاف التعليمي وهذا هو العلم الطبيعي وموضوعه
جسم العالم من حيث ان له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم
المشهور وقد فرق الشيخ الالهي صاحب الاشراق قدس سره بين
الحساب والهندسة بان موضوع الحساب العدد وهو من الامور السالبة
للوجود لان الموجود بما هو موجود صالح لان يعرض له الوحدة او الكثرة من غير
ان يصير رياضيا او طبيعيا فيكون الموجود ذا عدد ولا يحتاج الى مادة من
حيث هو ذو عدد لا في الوهم ولا في العيان فان المفارقات ذوات عدد
وموضوع الهندسة المقدار ولا يقع في الاعيان الا في مادة فعلى هذا فارق
الهندسة بما ذكرتم فيرد حينئذ على التقسيم المشهور دخول بعض مطالب العلم الكلي
معه من مسائل الرياضي فلو اشترط في العلم الالهي عدم المخالطة بالكلية

من تقاسيم الوجود وان ترتب على صحة التجرد دخل موضوع الحسا

فيه فما يتم التقسيم المشهور فالاجود ان تقسيم العلوم الى ما موضوعه

نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي

ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرضه فقط صلوح مادة

مخصوصة لاستعداد ام لا الاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي وهي

طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية

التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات

فهي ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الانسانية اما

ان تختص بشخص واحد او لا الاول هو الحكمة التي بها يكون الانسان

معيشته الدنيوية فاضلة وحياته الاخروية كاملة ويسمى علم الاخلاق والتي

لا تختص بشخص واحد بل لا بد فيها من شركة تقتضي بها الاجتماع فالاجتماع

اما ان يكون بحسب المنزل او بحسب المدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني

حكمة مدنية ومن جعلها رباعية قسم القسم الثاني الى قسمين لان المدينة تنقسم الى ما يتعلق

بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة

والثاني علم النواميس قد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا ولا مناقشة في المحا

احد القسمين في الآخر عندهم من ثلث القسمة ولافلاطون كتاب في
غاية الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشريعة والنبوة ويسمى بالنواميس
ولارسطو ايضا كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب في سياسة الملك وقد
صنف المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف من المتاخرين
ابو علي بن مسكويه كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة لخصه
المحقق الطوسي فهذه هي اقسام الحكمة الاصلية والحق
ادخال المنطق في الحكمة وجعله من اقسام النظرية كما فعله الشيخ
الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة بالموجودات العينية
للزم منها العلم بتقاسيم الوجود من الامور العامة والبحث عن ان
الحمل الذاتية هناك ليست موضوعاتها بل محمولات تثبت للاعيان
فلا يخلو عن تكلف مستغنى عنه وكذا في جعلها مشتملة دون
المبادي اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود والوجود والممكن
بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء وفي هذا الكتاب
ورتب على ترتيب المنطق والطبيعي والالهي تقديم الاول لكونه علما
آليا وتاخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات وابو التعليم

التنبيه من المحسوس الى المعقول ومن الاسهل الاقرب الى الاصعب
الابعد اقتفاء بالمعلم الاول وقيل اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدائرة الموهومة المبحوث
عنها في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة
المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه ثم تم تفصيل
ورد ذلك بان كون الامور التي تبتني عليها مسائل علم الهيئة
مثلا صرفة غير متحققة الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما
اذا اثبتوا الخطوط والنقاط التي تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور
والاقطاب وكلام الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح
في ان هذه الامور كما توجد في الجسم بسبب القطع كذلك توجد
بالحركة ايضا وكون ادراكها مما يحتاج فيه الى الوهم وللوهم
معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير متحققة في نفس
الامر ولا ايضا يقتضي رفض العلم الذي يبتني عليها مع
انه يشتمل على كثير من المنافع منها الاغناء عن كثير من
العلوم كالالهي والطبيعي والحساب على ما ذكره بطليموس في صدر كتابه

كتاب الحكمة الطبيعي على سبيل التفصيل مع هذا العلم الشريف الذي يطلع به
الانسان على آثار صنعة ناظم الوجود ولطائف حكم خلاق الخير
والجود نقص عظيم وآفة شديدة لطالب الحكمة فلنشتغل وقد
تنازع قدماء العلماء في ترجيح احد من الرياضي والطبيعي على الآخر في الشرف
[illegible] قد مال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق
ان الحكم [illegible] بتفضيل احدهما مطلقا على الآخر غير سديد بل كل واحد
افضل من وجه اما الطبيعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة
والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهما
امر عرضي [illegible] والجوهر اشرف من العرض [illegible] الثاني انه
[illegible] التأثير والعلية والكمية ولواحقها امور تابعة
[illegible] افضل من التابع والثالث ان الطبيعي في الاكثر يعطي
[illegible] ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكره من ان
[illegible] موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والخارج
[illegible] المحقق الذي له وجود في نفسه شرف
[illegible] والخامس [illegible] يشتمل على علم النفس وهو ام الحكمة واصل

القربات بال والنفس هي العادة المارسة وهي ام الصناعة وفيها

اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الاعلى ووحدانيته والجاهل

بمعرفتها لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر

العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي

فهو اشرف من الطبيعي بوجوه أُخر منها انه اقرب الى التجرد

عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل منها ان

الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هنالك لا تقف

فهو افضل مما هو محصور بين الحواصر ومنها ان الاوهام في الرياضيات اصفى

والطف والذ واتم من الاوهام المكدرة الجسمانية ومنها قلة

التشويش والغلط في البراهين الهندسية في الهندسة بخلاف الطبيعي

بل الالهي ومن اجل ذلك قيل اشراك الالهي والطبيعي من جهة

ما هو اشبه واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء

مدركات الحواس بالكلية واستعلائه عن احاطة نهايته

واما الاخر فلتغيره [illegible]

الجسمانية على العقل [illegible]

الى احصاء فضائل ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب
لأدّى ذلك الى تطويل واما ما ذكره شيخ الاشراق من انه
كان في الزمان القديم من شأن الصبيان الاشتغال بالعلوم
الرياضية واستدلاله بكلام الحكيم سقراط لما اراد الاشتغال بالعلوم
الرياضية في اخر عمره ولم يتيسر له ذلك لهجوم الواقعة التي
فيها علته ان اخير النظر اني كنت مشتغلا بافضل العلوم واشرف
الصناعة هي الفلسفة ولم اتفرغ للنظر في الرياضيات لشدة اشتغالي
بهذا فهذا لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقا الا
عن العلوم الالهية والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة
لا يراد بها الا [illegible] المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة
ولا شك في فضيلة هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم وكون
الصبيان كانوا ينظرون فيه في قديم الايام لا يدل على خساسته
علم عقلي شريف وللخيال فيه معان شديدة ولكون الخيال فيه معانيا
لا على الصبيان هو الخيال والوهم فلاجرم كانوا ينظرون فيه
[illegible] الحق وفهم الصدق

لمقتصرين فانا لم نستقنا على شرح ما سوى المنطق وهو انقسام الاجزاء من هذا الكتاب متسهلين بفيض الحق وبطول التوا

القسم الثانى فى الطبعيات التى هى احد اقسام الحكمة النظرية

وموضوعها الجسم الطبعى من حيث اشتماله على قوة التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم يعنى الجوهر الذى صيّروه جنسا ليس هو الموجود بما هو موجود مسلوبا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا لكان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا للماهية من حيث هى هى بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس فى تقومه من حيث هو هو لانه خاصة [illegible] عام له بل فى ان يوجد ويحصل بالفعل [illegible] لوجود الجنس لا لتقومه باعتباره [illegible] التى للعقل فاذا كان ماهية الجنس [illegible] مع قيد عدمى هو سلب [illegible] يحصل وجوده يقوم ماهيته اذ [illegible]

يلزم صدق النفي على شيء من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة
ولكانت افراد الجوهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا ولا ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا
الجنسية احتيج في عدم صدقه على الواجب تعالى الى تخصيص
بالممكن كما في الحواشي الفخرية والا لكان كل من علم ان شيئا هو في
نفسه جوهر علم انه موجود ولما امكن تعقل شيء من انواع الجوهر
فان العلم به يكتسب من صورة شيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر
جوهر كما ان صور الاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء
الوجودات وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة
باعتبار وجودها فيه لكنه مندرج فيه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية
هو ما يعبر عنه بانه الشيء ذو الماهية اذا صارت ماهيته موجودة بالفعل في
الخارج كان وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء حصل
في العقل او في الاعيان وليس اذا كان في العقل فقد بطل ان يكون بهذه الصفة
في موضوع باعتبار ليس من الجوهر جوهر لانه لا في موضوع بالمعنى
المذكور ذو ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالمقناطيس الذي في الكف

يدفع عليه جذبه للحديد بالفعل فى كونه جذابا للحديد اذا صادف
الحديد ففى قوته جذب الحديد سواء وجد فى الكف او فى خارج
الكف وحمل الجوهر بهذا المعنى على الانواع التى تندرج تحته يكون
لذواتها لا لعلة كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل واما حمل كونها
موجودة بالفعل الذى هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا فى
موضوع عليها فلا محالة يكون بسبب لا نحطاطها عن ان تكون
موجودة الا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما فوقها
من الاجناس العوالى التى هى المعقولات العشر الا بسبب لا يحمل
للجنس الذى لا يعلل فلم يصر باضافة معنى سلبى اليه جنسا
ولا لصار باضافة معنى ايجابى اليه [illegible]
للاعراض بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر فى مدارك الحكماء [illegible]
ان مفهوم العرض اعم [illegible]
للجوهر الذهنى يصدق [illegible]
عليه ز وجود العينى لا [illegible]
باعتبار وجوده فى الذهن [illegible]

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقهما بالذات على شيء ما
مفهوم العرض انما يعرض لجميع المقولات في الذهن والتسع منها في
الخارج واما ما ادرجه من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا
وعرضا يلزم كونها جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق حد
اقتضاء القسمة واللانسبة عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ماهية
حقها ان تكون في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع
وغير مقتضية للقسمة واللانسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي
الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين
جنسان متباينان لا يصدقان على شيء في شيء من الظروف وهكذا
قياس باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا
للقسمة واللانسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها
في الذهن على نحو ما مر في معنى العرض فلا تنافي بهذا الاعتبار بينه
وبين الجوهر ولا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين هذا ثم
[illegible] والثالث انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر
[illegible] في الذهن وله محل مستغن عنه

[illegible]

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر وتعود اليه بكون
بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع وقائم في الذهن في
موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذب اخرى كما اذا كان
فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات والاعتبارات
واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي زعم انه في العقل
يستحيل وقوعها في الاعيان واستغناؤها عن موضوع
والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه الخروج منه
والتجذب للحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبيعي اي الماهية
بلا شرط والمعقول من الجوهر وان كان عرضا بحسب
خصوص وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان
ماهيته ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع
اي انها معقولة عن امر شرط وجوده في الاعيان ان لا يكون
هو في موضوع والتمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار
ماهيته تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن وجودها فاذا

[illegible]

[illegible]

فاذا وجد مقارنًا لكف الانسان ولم يجذب الحديد ووجد مقارنًا
لجسم حديد فجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات
الشفا بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها
وان صدق عليها الجوهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية
الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا لم
تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من بواقي
المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا
ينافي كون مفهوم العرض عرضًا عامًا للمقولات التسع في الخارج
قلت لا يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر لذاتها اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح
به الشيخ في قاطيغورياس الشفاء هذا والموضع لكل شيء على ما يقع اليه

محصل كلام المحصلين من المشائين هو الذي اخذ اقيس الى الذهن ان

الشيء لا يكون متقوما به اي من حيث ماهيته فالهيولى

بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة

لاحتياجها في تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها ان تكون موضوعا بالنسبة

الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض القائمة بها لعدم تقومها بها

مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر

فزيادة قيد الفرض لادخال الافلاك وهو يغني عن قيد الامكان

اذ ربما لا يتحقق بالفعل وقتا ما وليس المراد منه الفرض التقديري

ليختل طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل

الرياضيا وقال الامام الرازي المراد من الامكان المعتبر في تعريف الجسم

هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون الابعاد

حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما تكون

حاصلة لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المضلعة وقال

ان الكرة المتحركة يتحقق فيها قطر بالفعل انتهى اقول الحق

المتبع ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه ان

ان يحيط به ولا يحسبان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب ذلك

من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات

الجسم وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا

بل الحكم عليه بذلك بضرب من البرهان فجسمية الكرة كما صرح به

الشيخ في الشفاء ليست بواسطة المحيط او خط آخر وكذا جسمية المكعب

ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متاخرة عن

ماهية الجسم ووجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صالح لان يفرض

منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا

او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم انما الماخوذة في الحد هي الابعاد

المتقاطعة المفروضة في ثخن الجسم لا الابعاد السطحية الا طرفية

التي تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق

التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح

المكعب لا يقال يخرج مثلها من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا

يكفي ان يوخذ في التعريف بدل ما فذكر الابعاد المتقاطعة على

الوجه المذكور اما احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

وجود السطح الجوهري وانما اتى به لتمام الحد واشعار بان المعتبر
في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا للابعاد
كثيرة لا على هذا النحو الثاني اولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة
بانه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل لفرض الابعاد
الثلثة فيها والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليست بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل في
قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية و
الحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا او جزءا من القابل
فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية ما في الباب
ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها بالصورة
لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم الابعاد وفرضها
في الجسم لا يتوقف على الهيولى بل حدوث الابعاد في الخارج يتوقف عليها
هكذا ستعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا
فصل والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل
ايضا ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون
في الحدود عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل
انه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحد المشترك
وفي حد الرطب انه القابل للاشكال الغريبة بسهولة وكقولهم ...
المدرك للكليات في حد الهيولى الجوهر ...

او الاضافية عن مباديها التي هي الاصول الحقيقية فليكن القبول

او الصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا

القبيل وهو مرتب على ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبعي في الفلكي

والعنصري فالبحث عنه اما على وجه يعم بقسميه او يختص

بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم لكونها مبادي

للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوع

الفن الثاني اقدم طبعا واكرم من موضوع الفن الثالث على زعمهم

وتقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه

الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبعية ويقال له السماع الطبعي

ويسمى الكيان لكونه اول ما يسمع في الطبعيا وبلاحظ سماعها

في سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في ابطال

الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد لم يتالف من اجسام

او مركب يتالف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان

والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة

وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق والى كل واحد

واحد منها ذهب ذاهب وذهب المصنف وفاقا لجمهور

الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية

فاراد ابطال الشقوق الباقية ولهذا نما يتاتى بابطال وجود ما

لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذى يقال له

الجوهر الفرد كما صدر الفصل به وفى التعبير عنه بالجزء الذى لا يتجزى

ايماء الى ان المقصود فى هذا الفصل نفى تركب الجسم عنه لا

ابطاله فى نفسه كما هو فى الحواشى الفخرية ولما كانت مسئلة

ابطال الجزء من مبادى مباحث الهيولى والصورة واللازم بينهما

من العلم الاعلى التى ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم الذى

هو موضوع العلم الطبيعى وجب ايرادها فى صدر هذا

الفن واما انها من اى علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها

من الطبيعى اولها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات

الغير المتناهية فان بطلان الجزء فى قوة قبول الجسم انقسامات

لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون

اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له او

[illegible]

نوع خاص منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس
كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في
نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن
وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره
من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان الاتصال
لما كان مبدأ لفصل الجسم الطبيعي على ما ذهب اليه المحققون
وهو يساوق قبول الانقسام لا الى نهاية فهو موضوع العلم
وما يبحث عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
عنها فيه فعلى هذا دعوانا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا
يكون من مسائل الفن الطبيعي بل انما يكون من مباحث العلم الاعلى
فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبيعيات
على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا ما
يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبيعية من جهة
حركاته وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب
الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى دليلين اجلهما اولهما انا لو فرضنا جزءا بين جزئين

فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعا لهما عن تلاقي الطرفين او لا

يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة

والتداخل وهو اتحاد الجوهرين كلا او بعضا في الوضع والاشارة

محال والا لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وبتداخل الوسط

في احد الطرفين اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينفذ

به وما لا ينفذ احدهما وكلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد لنا الضم حجما وايضا فلا

يكون وسطا هذا خلف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف

فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين

غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم واعترض هاهنا بان ما به الملاقاة

هو الطرف الخارج منه فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام

واجيب بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الآخر

والا لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وهو محال

بالضرورة فلا بد من ان تتميز في ذاته شيء عن شيء فيكون منقسما

ولو وهما ورد هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران

بالذات تغايرا في الخارج اما في الوهم فذلك باطل لما الاول فظ

واما الثاني فلانه يستلزم [illegible] حلول كل الاطراف في محلها
حلولا سريانيا كما لا يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار
فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شيء دون شيء ولم لا يجوز
ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند العقل امرا غير
مستلزم للامتداد اصلا كالفرض فيه شيء دون شيء والثاني
ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كله
كيف والحلول السرياني اذا لم يجز في ممتد لم يجز في جزئه لان
اجزاءه ايضا ممتدة فلا يكون بعض من المحل مختصا بحلية احد الطرفين
وبعض آخر بحلية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك
من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى
فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة
مستلزمة لجواز فرض شيء دون شيء بديهة والمنع مكابرة
والثاني من الدليلين فعلى انا لو فرضنا جزءا على ملتقى الجزئين
فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط او مجموعهما بالاسر او من
كل واحد منهما شيئا والاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين

University Library,
Aligarh

فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي
الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض
الشراح الى بعضها وترك البواقي فعليك باستنباطها
او بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب الجزء حججا
قوية على اثباته سوى ما ذكره المصنف الا انه اختار منها حجتين
خفيفتي المؤنة حيث لا يبتني شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث
وامثالهما ولا على حركة الجزء او شيء آخر ولا باس بذكر بعض منها تشحيذا
للاذهان الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتني منها على
الاصول الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل
واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين
بشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر الزاوية
القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر يقتضي
القسمة بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا او مركبا مربع صحيح اصلا فلا
يكون للعدد الاصم جذر في الواقع فيلزم على اصل الجزء ان
لا يوجد المثلث على تلك القاعدة في الواقع وبرهان ذلك انه

يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل [illegible]
قسميه وضعف ضرب احد القسمين فى الآخر اذا تمهد هذا فنقول
اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح ومربع
ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما حصل من ضرب
الكسر فى الكسر كان اقل من كل منهما ثم اذا ضرب الستة
فى الكسر حصل كسور ستة من نوع كسر الاصل فاذا جمعنا هذه
الكسور الستة مع مربع الكسر الاول امتنع ان يحصل منها عدد
كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذى كسر و
الثبات فى مجرد الكسر واضح فان قيل الحجة تبنى على امكان
وجود المثلث القائم الزاوية ومثبتوا الجزء ينكرونه
بل يقولون ان البصر يخطى فى امر الدائرة والمثلث
ونظائرهما من الاشكال وانما هى اشكال مضرسة بحسب
الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع القائم
الزوايا المتساوى الاضلاع على ما ذكره الشيخ فى طبيعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

بقطره الى الجزئين يقاس الى الاثنين فيلزمهم الاعتراف بالتثليث
القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه والثانية ان مربع قطر المربع
بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون للقطر الى الضلع نسبة
اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفاً لما ثبت في الاصول من ان نسبة
المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثنا بالتكرير فلما لم يكن بين
الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة يكون مثناها
هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي
تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين
لا يوجد لهما عاد مشترك اي امر يفنيهما باسقاطه عنهما مرة
بعد اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد
للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على انقسامها
والثالثة ان اوقعنا خطاً مستقيماً كالوتر على زاوية قائمة
يكون كل من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر
خمسين بحكم العروس واذا اخرجنا طرفا الوتر من احد الجانبين
جزءاً واحداً فحينئذ ينتهي الطرف الآخر اقل من واحد لو كان واحداً

احد الضلعين ستة لانها اربعة فيصير الوتر جذر اثنين و

خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت الانقسام والتزام

ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والآخر اثنين كان الوتر

اكثر من الثلثة بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحمار

والخامس ان اقليدس برهن في عاشر والى الاصول ان كل خط

يمكن تنصيفه فلو تركب الخط من اجزاء وتر عدد الزم انقسام

الوسطاني والسادس انه بين في ثانية كتاب اقليدس انه يمكن ان يقسم كل خط

بحيث يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الآخر فلو فرض

تركب الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان قسمية احد اثنين

والآخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الاول ثلثة ومربع الاثنين

اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني

في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال مبني على بينه اقليدس

مما يبتني على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة

لكن لا سبيل الى بناء الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل

خط مستقيم متناه يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثاني الى ان يعود

الى موضعه الاول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك في باطنه نقطة هي الطرف الثابت
وجميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي اديرولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينتهض
حجة على نفي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان الخط
المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على
الوجه الموصوف لما ذكرنا في الحجج وعلى هذا القياس اثبات الكرة
انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة
انما يبتنى على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره
وما يعتمد عليه في العرض من الفرجار لا يثبت الا الدائرة العرفية
ولكن لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للقدماء طريقان آخران
لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة
بعد ان اثبت الكرة اولا بطريق مبناه على اثبات الطبيعة

للاجسام وان مقتضاها في البسائط عند من الاشكال الشكل الكري
لتشابهها بل الكروية على الخصوص لان ما سواها يلزمه
الاشكال البيضية والمفرطحة ان يكون فيها اختلاف امتداد
عن المركز وتقدر في الطول والعرض والطبيعة البسيطة
لا توجب اختلافا فانه ثم ثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث
ويتوهم في الكرة قال اصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الكرة
فانه اذا فرض الشكل الكري مستديرا من مضرسا كان موضع منه
اخفض من موضع حتى اذا اطبق طرف خط مستقيم على نقطة تفرض
وسطا وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان اطول ثم اذا
اطبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي ينخفض من المحيط كان
اقصر امكن ان ينضم قصره بجزء واحد واجزاء فانه كان زيادة الجزء
لا تسويه بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء ولا يكان
لا يتصل به يبقى فرجة قليلة فليدبر في الفرجة ما يليه
فاذا ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الفرجة انقسام بلا نهاية
وهذا على ما همهم انتهى كلامه وكان اصحاب الاتصال في ابطال

ولمن ذهب الى تناهى الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع المركب
من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره اربعة
اجزاء فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء
فساواهما وهو محو بالحمار او الا اقل فانقسم ومن جهة الحركات
كما احتجوا بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفى
اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الاخر الى كلاهما فوق طرفى
ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على منقطع فانقسم الجميع ومن جهة
المسامتة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس سمتا لو سامته
ذى الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء وحركة الظل اقل
من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان ما سامته
الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو
فرض سهم من اجزاء لا تتجزى لكان الوجه الذى يحاذى به غير
الوجه الاخر الذى لا ازاه فان الواحد لا يكون مرئيا وغير مرئى فى حالة
واحدة ولكانت الشمس اذا حاذت احدى وجهيه استنار بها ذلك

دون الوجه الآخر ومبنى خيال القائلين بالجواهر الفردة عدم

الجسم لو تناهى انقسامه فيلزم تساوي الجسم الأصغر كالخردلة

والأكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في عدم نهاية

القسمة ويلزم أن يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة

أن مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا أن

للجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعدم التناهي بالقوة

يمكن فيه التفاوت كالمئات والألوف الغير المتناهية وبينهما

من التفاوت ما لا يخفى والحاصل أن ليس لأحدهما أقسام ما لم

يقسما وإذا قسما فساوى كل منهما صاحبه في العدد فكل

واحد من الأقسام التي للخردلة أصغر والتي للجبل أعظم وهكذا

لا إلى النهاية وأما ما قال بعض المحققين في هذا المقام

من أن المقادير الغير المتناهية إذا كانت متساوية أو متزايدة

كان مجموعها غير متناه بالضرورة وأما إذا كانت متناقصة فلا

ألا ترى أن انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى

والنصف بنصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل

منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء
غير متناهية متناقصة فمنقوض بما قيل من انه اذا كان هناك
اقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها الى
بعض متناه آخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فهكذا اذا انضم بعض ببعض مراتب غير متناهية يحصل
المقدار الغير المتناهي قطعا واما ان انضمام الذراع المتداخلة
الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك
الانصاف بالقوة اي ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب
يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناه مع ان
تلك الاجزاء مما يبطل برهان التطبيق والتضايف وغيرهما
لكونهما مترتبة على ما صرح به واضعف الدلائل على ابطال الجزء
ما يبتني على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية مما ينكره
المتكلمون فان وجودها في قوة اتصال الجسم كبعض الوجوه التي
ذكرها المحقق الخضري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث
متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

كل من ساقيه وان الانفراج بين الساقين يتصل او يزيد
بقدر جزء واحد وبعده يصير اصغر وتمامه في الحواشي القديمة
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تتجزى بيان اللزوم ان
نفرض ثلثة خطوط متماسة يكون كل منهما مركبا من الجواهر
الفردة يكون الوسطاني قطر المحدد واحد جانبيه خط اب
والاخر جز فاذا وصلنا بين نقطتي ا ء بخط اء لكان مارا بالمركز وملاقيا
بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال السيد المحشي اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفا
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا لضلعه وانه محال ثم
نقل منهما وجها آخر على نفي الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير
مذكور في الهيات الشفا راسا فضلا عن ذلك الدليل وغيره
وما يظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبيعيات الشفاء وغيرها ليس الا انه

الا انه لو فرضنا سطحا مؤلفا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع بمثل
ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء و تماس الخطوط الجوهرية
لا يمكن وقوع خط جوهري قطر المربع سطحي الا اذا كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية
الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فياخذ تلك الانقسامات بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل على
ابطال مذهبه اولا بالنقض لو حصل الجسم المؤلف من اجزاء غير متناهية
ولو في ضمن جسم آخر لا لكثرة الاول لو احد فيهما حجما فاذا اخذ
منه ما اجزاؤه متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها حجم لانها
اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتعميم تناهي الاجزاء في
جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وحجمه الى حجمها اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم كنسبة
الى الاجزاء ولما كانت الاجسام والابعاد متناهية كما سيجيء فلو لم يكن اجزاء كل جسم

متناهية لزم أن تكون نسبة المتناهي إلى المتناهي كنسبة المتناهي
إلى غير المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بأن ازدياد الحجم بحسب ازدياد
النظام والتأليف لا يوجب كليًّا أن تكون نسبة المؤلّف إلى المؤلّف
كنسبة الآحاد إلى الآحاد إذ يجوز أن يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد
الأجزاء مع كون النسبتين مختلفتين ألا ترى أن ازدياد الزاوية
على الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع أن النسبة
ليست محفوظة فإن نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين
القائم الزاوية إلى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة
وترها إلى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز أن يكون نسبة
الجسمين من النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الأعداد
فلا يوجد مثلها في الآحاد لأن نسبتها عددية قطعًا وأجيب عنه أولًا بأن
مجرد ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى
بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها و
عند هذين الأمرين فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة و
وإن كان بحثًا على السند إلا أن الغرض التنبيه على فساد ما صوّره المعترض

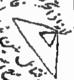

وعن الثاني بانه لما كان الجسمان هٰهنا مركبين من الاجزاء التي لا
تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون
النسبة بينهما عددية فلا تكون صماء فان التفرقة بين الاعداد و
المقادير انما هي لو جوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا
كانت المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احديهما ذات وضع
وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحابنا اي مثبتي الاجزاء اصحاب النظام
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه
لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في
حيز آخر وانتقال جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية
كان ما به القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة ثم الزموا
ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم
ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزموا اصحابنا
الاجزاء بتجزية الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا او

يكون القريب أبطأ من البعيد لما التزموا ان البطئ لم يكن في
بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و
التفكيك ومما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في لحوق السريع اذا
تحركا لان السريع اذا قطع جزءا فالبطئ اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق والانقسام
فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا للطافة ازمنة التفكك في الرحى والسكون
في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة
كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة [illegible]
او كنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطئ يلزم ان يكون
زمان اللصوق والحركة الطف بكثير من زمان التفكك والسكون
بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركة ايضا
ولا اقل من ان يسكون تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان في اصل التصا

وقبولها الانقسامات الغير المتناهية شكوكاً منها ما ذكرنا
من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار
ومنها الرحى متغشية وجه الارض بحيئة ولا يخفى وهنه وسخافته
ومنها انه لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك
المسافة يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا
فلا يقطع المسافة ابداً ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف
الغير المتناهية غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا
نهاية وهماً وفرضاً لا وجوداً وفصلاً ومثلها الزمان الذي هو مقدار
الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة
بطيئها ابداً اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان البطي
اسبق بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما
ووصل الى نقطة كان البطي فيها او لا قطع البطي في ذلك الزمان
بعداً اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطي بعداً اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتنصف في اثناء

الحركة بفرد آني من افراده مافيه الحركة في الخارج قطعا كما تحقق
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول
الى حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في زمان
الحركة اصلا فقد برؤ منها انه اذا دحرجت الكرة على
بسيط مستو يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط
منها ودفعه بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون
وان كان بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط غير
قار متدرج الاجزاء في كل آن من الآنات وان كان تماسها
بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالتوهم والفرض
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقط
من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع
في النقطة فان الحركات والازمنة كالاجرام والابعاد غير موصولة بينهما الا
وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة من
الخط وانما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

تارة بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية

لا آنية فلزم تتالي الآنات والنقاط ثم اذ زوال الانطباق

في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بعد

زمان لما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون الزوال الانطباق

فلم يلزم محذور وتارة بان المتحقق بعينه نقطة واحدة فلزوم تتالي

النقاط ثم بل سيعدم نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي

الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه

بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان فيتوجه

السؤال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة والسطح

ابينهما تلاق ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان

وان شئت فافرض الكرة من حديد او جسم في غاية الثقل لا

يرتفع عن السطح الا بغاية قوة فرض عدمه واما التلاقي فهو اما

بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستقيم

والمستدير وان كان بنقطة والتلاقي بالنقطة لا يكون الا في

آن فينتقل الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

الآن ويعود الشقوق بعينها من ايس و الكل فحم وكذا القول
بتجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على
الحق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني فلان ورود النقط
واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن
اجتماعها في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء
قسمة المقدار الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن
عبد الكريم الشهرستاني ولما سيأتي من حيث ما يقام عليه البرهان من
ان المتجدد بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعة في وعاء
الدهر المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقط التي كل منها في آن
مجتمعة في الواقع على نعت التجاور فكان تجاور الآنات اللازمة
لها على اي وجه مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على
المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل لو جد لا بد ان
يكون متصلا وحدانيا فاذا كان احد المتطابقين مركبا
من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر
ايضا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تألفه ا

تألفه من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان

والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات

ان كان متناهيا فتقف القسمة وان كان غير متناه فيرد ما يرد

على النظام وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا

بالوقوف عنده بحيث لا يتجاوزه فيصح اتصاف ذلك باللاتناهي اللاتقفي

باللاتناهي الكمي فهناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود

الاطراف يستدعي محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه واجيب بمنع استلزام

انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من حيث

القطع والتناهي ومنها انه يتوقف الحلول لها على تحقيق ماهية

الحركة كما سيجيء ان شاء الله تعالى فالنظر مفتش كاستلزام حصول

الآني غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من

المسافة وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم

مع انفصاله عما مضى وما سيأتي لعدمهما وامتناع اتصال الموجود بالمعدوم

فاذا انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وايجاب حركة

النقطة بحركة ما هي فيه كخط يتالى اجزاء غير منقسمة واقتضاء

عدم الآن في آنٍ يليه سالى الآنات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات كذا حدوث اللاوصول في آنٍ يلي آن الوصول
كاللاانطباق واللامحاذاة وكون الحركة لا اول لها وثبوت العدم
جدا وثاني آنٍ هو المبدأ لا في آنٍ آخر بينهما زمان والا لم يكن
ما فرض مبدأ مبدأ وعدم التفاوت في شيء من الحركتين
سرعة وبطوءاً اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
كل آنٍ يفرض من زمانهما في اينٍ فيلزم كون كل منهما مساوية للأخرى
ومنها اشكال الطفرة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا
المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف
قطرٍ من اقطارها احدّ من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما
برهن عليه في كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة
الثالثة منه فاذا فرضنا خطاً منطبقاً على ذلك الخط المماس وتحرك
الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركة ما فاني قدر
يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من
ان يصير اولاً مثلها فهذا هو الطفرة بعينها وتقرر آخر ان الزاوية

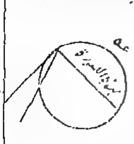

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل
حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فمتى تحرك القطر
ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة
بداهة ان تصير قائمة لازدياد ما هو ازيد مما نقصت بحركة القائمة
عليها وبقي اخران الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة
على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم من الحادة المستقيمة الخطين
فاذا فرضنا حركة للخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس
حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية
القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا فرضنا
رجوع ذلك الى موضع التماس حتى كان اولا فصير فيه بلوغ تلك
الزاوية الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى وقد استصعب
الاذكياء حل هذه الاشكال فذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير
سديدة فذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل
ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة
طويلة لا ذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

دام افضاله والى دنا الاخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين

لها اعتباران اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم

ومستدير فهي انما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون

الثاني لان شيئا من الزوايا المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية

مختلفة الضلعين وكذلك بالعكس فانه اذا طبق الضلع المستقيم من

المستقيمة الضلعين على المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم الاخر

بين المختلفين او خارجا عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا

تنطبق المستقيمة الضلعين على ما هي مختلفهما وبالجملة يختلف

حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين في استقامتهما

وكون احدهما مستقيما والاخر مستديرا فالكائنة المستقيم والمستدير

مختلفان بالماهية النوعية فشيء من افراد احد المقدارين المختلفين بالماهية

لا يقع في طريق الحركة في الاخر والمتزايد بحسب المقدار المنطبق بالحركة مثلا

لا يساوي شيء من المراتب مقدارا سطحيا وبالعكس لكن الاول المتزايد

في السطح بالحركة لا يبلغ في شيء من حدود الحركة الى مساواة الجسم ما

وبالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا كان مختلفة

وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة
في القدر بين المبدء والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون
واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة
من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدء والمنتهى انتهى اقول الازيدية
وكذا الانقصية يتحقق بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة فانه
على ما يتحقق بين مقدارين متشاركين في اصقع الاين تولهما
عادة مشتركة والنسبة بينهما لا تكون عددية يعبر عنها بانه
احدهما من الآخر بان يقاطعه المقدار ومن ذلك المتصل كله او
او جزء من اي جزء منه الى غير ذلك وهذا هي التي تقتضي التجانس
بين المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وقد
يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما انه انقص من حيث هو
لا يقتضي كون الازيد والانقص بالوجه المذكور من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا عرف الشيخ
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المشتركة عندهم

واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا انتصف كل واحد من متفقة

الضلعين ومختلفهما بانها ازيد او انقص من الاخرے فلا بد ان تكون

بحيث يمكن ان تتصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون

احد الشيئين مشتملا على مثل الاخر وشيء به يزيد عليه كما ان النقص

قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدار ما اعظم من الاخر او اصغر بدون ان يصير

مساويا له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تزداد بعد

الفرجار الى ان تبلغ نصف الدائرة فتصير اعظم من القطع مع انها

كانت اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى شيء من حد الزاوية

مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرنا

وان كان مخالفا لما عليه المحققون من ان بين الخط المستقيم والخط

المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست محيطة بمركز على

نسق واحد لا توجد نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن

القدماء فانهم ارشميدس على ان بينهما نسبة التحقق النسبة ولكن لا اطلاع

الصمية توجد فيتصف بالمنافاة تنافيا صمية دون المساواة وتساويا

سائر النسب العددية ومايقرب من ان النسبة تنوع الاتفاق و
التجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصحية

فصل

في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحدًا بالاتصال ولا
منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري
فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولى
ومسماها اي امر يقبل الاتصال والانفصال اللذين يطرءان في الجسم
على انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام ويقبل كيفيات النطفية
والحيوانية والطينية والهوائية وغير ذلك فان الكلام هو المسمى بالمادة
اي الهيولى او الشيئية [illegible] ووجودهما على حسب هذا
المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الابن
من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين باقيا طينا والنطفة باقية
نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا
او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها
حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان وحيوان فيه
فما صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل من ذلك شيء

آخر يبطل بكليته وهذا شيء آخر حصل جديدا بجميع اجزائه واما
ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيئة النطفية او الطينية
بطلت عنه تلك الهيئة وحصلت فيه هيئة انسان
او هيئة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما
الكافة لان كل من زرع بذرا لينبت منه شيء او تزوج
ليكون له ولد يحكم على الزرع بانه من بذره ويفرق بين ولده
وغيره بانه من مائه وان عاند معاند لا يلتفت اليه وبلده
بالمحسوسات اصلا فظهر ان الهيولى متحققة ثابتة وفي المذاهب ما وقع
فيها خلاف انما النزاع في ان ذلك الامر اجزاء لا تتجزى اصلا
او ما في حكمها اما منقسمة في جهة او جهتين كما ذهب
اليه المتكلمون واجسام صغار صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب
ذيمقراطيس او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من قدماء
امر بسيط من الجسم كما عليه المتأخرون من المشائين فما ذهب اليه
اصحاب المذاهب الثلاثة الاول واحدة بالشخص كثيرة بالانفصال
والحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الآراء

اتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام
شيء واحد بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الهيولى
الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو
الذي هو جنس الانواع الطبيعية بجملتها ماهية مركبة من
جنس هو الجوهرية وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات
الثلث وانما وقع الاختلاف في ان الجسم بالمعنى المذكور هل
هو بسيط في الخارج او مركب فيه من مادة وصورة يتحدان جعلا
فصلة وعلى تقدير تركيبه هل هو مركب من جوهر وعرض او من
جوهرين فالاول ما ذهب اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور ومن
سبقه ومن تبعهم الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما اختاره
في التلويحات والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر
وابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو
جسم اذا طرأ عليه الانفصال اما ان ينعدم عن اصل حقيقته او لا
ينعدم وعلى تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر فهذا تحرير محل النزاع

الفلاسفة واختار المص مذهب الحكماء فقال كل جسم فهو

مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول الشيء

في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو

بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه بحيث لا يرد عليه

شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث

يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون

الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض

ايضا بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة

عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين

الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا ويرد عليه انه ينتقض بحلول

الاطراف في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم

ويختل طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي حلول

الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان

الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى النقطة

مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه واكتفى بالاتحاد

باتحاد الاشارة من غير حاجة الى البرهان فانه يلزم على هذا ان يكون

المكان حالاً في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف المتمكن

لاتحادهما وضعاً والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف كما

ذكره هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي

المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان البعد

المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال

المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان

يكونا متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تمايزهما

فيها فيخرج الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة و

من فسر الحلول بالاختصاص الناعت فاعترض عليه بانه

ان اريد بالناعت ما يصح بسببه حمل الناعت على المنعوت

مواطاة فلا يصدق على شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق

منه اسم يحمل على المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه و

بالعكس وكذا المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه

و ما اجاب عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي و

غيره محل تأمل ما قد يقال المراد [illegible] انه يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان
بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه
ذلك اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون الشئ جسما لا حالا وان
بل الاشياء وفساده ظاهر ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص
هو للنعت بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره بديهي وهو
كاف في المقصود وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه
يعتد به وما عرف الحالي بتعريفات اخر ليس شئ منها خاليا عن
الخلل ودفع بعض منها بالتزام اسوء مخالفة لظاهر كلامهم والتطويل
في ذلك لا يؤدي الى كثير طائل ويسمى المحل الهيولى [illegible] والحال
الصورة الجسمية برهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك
مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا لان
قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية ثلثة انفكاكية تحدث كثرة
بالفعل في الخارج لا يخرج جزئياتها فيه الى الفعل الا متناهية العدد
منقسمة بالامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء وفي

وهي منقسمة الى الكسرية والقطعية ووهمية جزئية تحيلات
كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة الاجزاء
الممكنة الانفراض بلا تناهٍ في ملاحظة العقل ملاحظة
اجمالية كبسيطة واما القسمة التي هي بسبب عروض
عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين
كما في حصول مماستين او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم
الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل
والحق ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال الخارجي بل
يستلزم حكم العقل بالاثنينية المعروض لهما بحسب حالة خارجية هي
عروضهما في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا باس بعدها
نحوا آخر من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها التي
انما تطرؤ على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية
بحسبها يصير الجسم ذا اقسام متناهية او غير متناهية الا ان القسمة
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجتمع معها
وليس لنفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها بل تهيئ عدم

واعداد له فهي بالحقيقة من عوارض المادة

ابسط من الجسم ونفسه كما اشرنا اليه سابقاً من ان ما يصدق

عليه ما نفهم من المادة مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية تلحقه

لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته

وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقاً لا في

كونه منقسماً واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت

المقدار التعليمي لكن مصحح عروضها له كونه ممتداً مطلق

الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية

فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي اجسام

لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الاقسام الذي لا يمانع خارج

عن كونها جسماً مطلقاً كما ستسمع في ساته ولفظ القبول يطلق

بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف

بامر سواء كان وجود الموصوف مقدماً على وجود الصفة

بالزمان ولا والثاني الانفعال التجددي ويقال له القوة والاستعداد

ايضاً وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم يحصل له بعد

بعلة مع ... بحالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى

لا يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء عليه تلك الصفة بطل

هذا المعنى فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما

تقابل التضاد باعتبار بخلاف المعنى الاول وما يقال من ان التقابل

يجب وجوده مع المقبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل

في وقت كونه قابلا اي من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل

ان ذات القابل بعد حصول المقبول فيها يجب ان يكون محالة ...

القابل قابلا او هف وكما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل كذلك

متقابلان كذلك التقابل بما هو قابل لا يجامع المقبول ...

ايضا ... غاية الامر ان التقابل هناك حقيقي وههنا تشابه ...

الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل

يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم

سلبا تحصيليا حين تحصل احدهما من جانب العلة بالنظر الى

الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذهنية

الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متأخرة عن تلك المرتبة
نحوا ما من التأخر وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر
كالابداعيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة الاستعدادية
التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي يعرض لها
ولغيرها من الفاسد وهو قسيم ضرورة الوجود والعدم غير
منفك عنها حين وجودها لكن كل واحد من مفهومي القوة
والامكان اي الذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بازائه
يوجب اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التحليل الذهني او
بحسب الانقسام الخارجي وسيأتي زيادة تفصيل ولفظ القوة لا
يدل بالاشتراك على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره
وبعضها صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما
هو صفة حقيقية فهو اثنان احدهما كون
الشيء في حد ذاته وفي مرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع منه
الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للشيء مقوما
للجسم في حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق الحمل المتصل مع الممتد

مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده في نفسه
متصلية وممتدية لا لامر يقوم به فيصير منشاء
لصدق المتصل عليه ومصداقا له سواء كان الجسم مجرد
الصورة الجوهرية او مع الهيولى وفي جوهر آخر على اختلاف
رأي افلاطون وارسطاطاليس الدليل على ان اسم المتصل بهذا
المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام الشيخ في فصل من فصول الهيات
الشفاء معقود لبيان ان المقادير اعراض بهذه العبارة واما الكمية المتصلة
فهي مقادير الابعاد وانما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم
بمعنى الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لا يمكن فيه
فرض شيء دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية
فيكون نوعا من الكم لان هذا المعنى يعرض لكل جسم متصل
لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نسلم ان مجرد امتداد الجسم في
ذاته يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما
يصير ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين حد امتداده
يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين والجسم في مرتبة ذاته ممتد

في الابعاد من دون تعاين امتداد وبقدر انبساطه لان ذلك

المعنى مما يحصل له في هويته متأخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في

التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار

الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كلا ومثاله في

المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه اثنان

من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم

ليس بواحد او كثير وثانيهما كون الشيء بحيث يتحد بين اجزائه

بعد فرضها وقوعها حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق

على فصل الكم من خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الآخر

فهو بالعموم معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر سواء

كانا موجودين او موهومين فيقال لذلك المقدار انه متصل

بالثاني بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركته جسم آخر فيقال

لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض

الكم المنفصل مطلقا او من جهة ما هو في مادة كاتصال خطي الزاوية

واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات و

والرابطة بمخمسة وبالجملة كل مما شأنه يكون عسر القبول
المقابل للمماسة لما اذا تقرر ما ذكرنا في شرح الالفاظ الثلثة فنقول
لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما
متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك لا يجتمع
المستعد له من حيث انه مستعد مع المستعد له من حيث
هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن
كونها مبدأ لهذين الامرين الا من جهتين مختلفتين وان اعيد
الاستعداد الى مبدأ غير تينك الجهتين بل الى الاخرى الى
جهتين في حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء يكون
بالقوة ومن جزء آخر به يكون بالفعل فتصار الى امر لا بد
تكثر ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له في نفسه ذاته حيثيتي الفعل
والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المبغي قال المص ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني ان
الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا في نفسه
والدليل عليه قوله فان لم يكن شيء مما يقبل

الانقسام من اجسام التی تلیناکالماء والنار قبول الانقسام انفصالا حقیقیا کما انه متصل حقیقی فلزم الجزء الذی لا یتجزی او ما فی حکمه من الخط والسطح الجوهریین وستعلم من کلام المص ابطالهما بمثل ما مر وبیان اللزوم ان کل کثرة بالفعل یجب انتهاؤها الی الواحد الذی لا کثرة فیه بالفعل فاقسام الجسم القابل للانفصال التی کل واحد منها غیر مشتمل علی کثرة وانقسام بالفعل لو لم تکن متصلا جسمیة فی حد ذاته انقسمها لزم احد الامور الثلثة وهذه المتصلات لما کانت من نوع الاجسام القابلة للانفکاک التی تلینا فلم تکن مما لا یقبل الانفصال الخارجی بل تکون قابلة له فثبت ان بعض ما یقبل الانفصال الخارجی کان قبل قبوله متصلا واحدا فبعض ما یقبل الانفصال قبولا بالمعنی الاول یقبل قبولا بالمعنی الثانی وهذا ما ادعیناه ههنا بحث وهو انه لا یثبت بالبرهان لیس الا ان الماء مثلا اما متصل واحد او مشتمل علی متصل واحد لئلا یلزم ترکبه من الجزء الذی لا یتجزی او مما فی حکمه مما لا ینقسم الا فی جهة او فی جهتین. قلنا

قلنا ان محمد الشهرستاني نقل انه مركب من الاجسام الصغار
القابلة للانقسام فى الجملة وهما وفرضا وليس شئ منها
قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب ذي مقراطيس
من ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة
للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت متصلة
فى نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها غير
قابلة لطريان شئ من الفصل والوصل عليها مع ان
مدار اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شئ منهما على ذات
الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الديمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية اى
الفرضية او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين
يحدث كثرة فى المقسوم متشابهة ومشابهة للكل فى الماهية
والافراد المتماثلة متضاهية فى الاحكام بحسب نفس الماهية
فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة يصح على
جميعها وان منع عنه مانع خارجي فهو غير قادح في

وقوعها نظرا الى نفس الذات من حيث هي فان تلك الاجسام
بالانفصال يستلزم جواز التفرق في اجزائها المتصلة بالانفصال التام
والتيام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام بالا
لتيام كذلك وان صدق عليها الفصل والوصل مادة لا حقوق عاق
عنهما امانع خارجي فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنهما فاذ
اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية
بانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما
وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب وجوابه
ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام
مختلفة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب
على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس جدلي اذ على تقدير كون
الاجسام المذكورة مختلفة الانواع ليس منشأ اختلافها النوعي
هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سياتي بل صورة
اخرى نوعية والمقصود اثبات الطبيعة الامتدادية بما هي هي
لا تابى الانفصال ولا الاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر

عن نفسها ان الفلك وجسم مفرد منها يؤدي الى المط ولا حاجة الى

اخذ كونه مماثلا لجسم آخر بعينها فانه بشرط اتحاد اجزائه المقدارية

معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه

بالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما منفصل

عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما بغيرهما

حقيقة المعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد وان عورض

عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله اجسام

الديمقراطيسية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا فطريا فالقبول

ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بدء الامر ولا يمكن ان يقاس

عليه استعداد طريان الانفصال والاتصال فان مقتضى كون

كل ما يصح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر

الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا امكان الاتصال الفطري لها بدلا عن

الانفصال والانفصال الفطري لها بدلا عن الاتصال امكانا ذاتيا في ابتداء

الخلقة لا امكانا استعداديا لطريان الانفصال او الاتصال في الخارج ومناط

على اثبات الهيولى بهذا دون ذلك وتوضيح زوال القسمة الانفكاكية عنه

المشائين الى زوال جوهر ممتد وحدوث جوهر آخر ممتد

وهذا هو المحوج الى شيء قابل للاتصال والانفصال ومجرد امكان القسمة

ذاتيا فطريا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال الذي هو

متصل بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بنفسه من دون

حدوث هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون له محل حامل سوى

ذاته كما ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود في المجردات لا

يقتضي ان يكون لها قوابل سوى ذواتها المجردة بل المحوج الى القابل

استعداد العدم او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين

المعنيين فان امكان الشيء بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصول

قابل آخر غير ذاته بخلاف امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا يأبى الاجتماع

معه واللااجتماع اصلا فلا يحتاج فيه الى قابل لذلك الشيء غير ذاته

وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان قبول القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة

الانفكاكية بالنظر الى نفس طبيعة الامتداد وان امتنع عنها مانع لازم او غير لازم

النوعية للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك

على الجوهر الامتدادي لذاته لكان فرض الانقسامية من الاوهام الاختراعية ولم يكن

وفرق بين تجويز الانقسام فيه وبين فرضه في المجردات ولا شك

ان الانقسام الوهمي من المعلوم الابتدائية خصوصا اذا كان منشأ وهمه

اختلاف عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه

عندهم مقدار متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام

الخارجي وايضا توهم القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز

العقل وقوع شيء لا يساوق امكان وقوعه فربما جوز العقل تحقق

في بادي النظر ثم يقيم البرهان على خلافه وكذا لم يكن امر ممتد قابلا للانقسام

الخارج يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة

المجردات فان الذي لا امتداد له ولا وضع له لا يحتمل الاوهام ان يتوهموا

فيه شيئا دون شيء ويمكن ان يقال في ابطال هذا المذهب ان كل واحد

من تلك الاجسام لو كان بسيطا اي يكون له طبيعة واحدة

كان كريا لما سيجيء من ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط

الكرة ولو كانت كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام

لان ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما يكون بالنقطة

فذلك ملأ بالخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطا

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن

هف ولما اثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان

يطرء عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات

الهيولى في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان المتصل قابل

للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه

فرض ابعاد ثلثة متقاطعة بالقوائم واتصاله غير اتصال الجوهر

الممتد فعلى هذا يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر

والآخر عرض متحدان في الوضع والاشارة ولا يخفى سخافته وقيل للصورة الجسمية

اتصال بالعرض بتبعية اتصال الجسم التعليمي وفيه تأمل لان الجسم علمت في مرتبة

ماهيته متصل وفصله ليس الا هو مفهوم قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل

هو جوهر وعرض امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق الجسم وفيه ان هذه الابعاد

ليست موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل

قيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات

والى مقدارها بالعرض فح اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد

إن عدا في الجسم وتحد جزا بسائطه فيلزم أن لا يكون من مقولة الكم
وأما أن يراد به الصورة الجسمية بمعنى تعين امتداداته أي مع
الحيثية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار أمر خارج عنه بل
بسبب اشتماله على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون
ويوافقه كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام بهمنيار
في التحصيل وتوضيحه ما أفاده بعضهم من أن الجسم الامتداد
واحد في الجهات فإذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات على الإطلاق بلا
تعين امتداداته تعيناً مقدارياً سواء كان مقداراً مطلقاً
أو مقداراً مخصوصاً كان بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهراً وإذا
اعتبر من حيث هو متعين بتعين ما كان جسماً تعليمياً مطلقاً وإذا
اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كان جسماً تعليمياً مخصوصاً
وأورد عليه أنه يلزم أن لا يكون الجسم التعليمي عرضاً بل يكون مركباً من
الصورة الجسمية وعرض هو التعين الامتدادي وما أجاب عنه
بعض المحققين وحاصله أن المفهوم المركب من الجوهر عند العقل
والعرض وإن لم يكن عرضاً إذ لا يكون له شيء أصلاً ولكن المركب

من معنى الجوهر عند مثبتي الجزء حيث اخذ في الموضوع

تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه تعريف

العرض اذ لا خفاء في ان الجزء المركب من العرض باعتبار

حيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الجوهر

وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها

في البقاء اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع

المركب منها ومن العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو

مجموع فليس بشيء لان اصل الاشكال هو ان الجسم الطبيعي لو كان مركبا

من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون شيء موجودا

حقيقيا له وحدة حقيقية بل له اعتبارية فلا يكون اعتباريا

فلا يكون من قسم شيء منهما اذ الوحدة في التقسيم معتبرة على ما

بين في موضعه وبما ذكرنا لا يندفع هذا اي الصورة المستلزمة

للمقدار معنى آخر لا سبيل الى الاول ولا الثاني ولا لزم اجتماع

الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه

مع القبول اذ لم يكن سلبا محضا والانفصال اما ان يكون وجوديا

الانفكاك عبارة عن حلاقة متصلين او عدم ملكته الانفكاك عبارة

عن زوال الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فتعين ان

يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى اعلم ان اصحاب

المعلم الاول في اثبات الهيولى التي هي احد جزئي الجسم الجوهر من

على رايهم حججا الاول ما ذكره المصنف وتقرير ها انه لا شك ان في

الجسم جوهرا متصلا في نفسه ومستلزما للاتصال اي متصل في نفسه هو المقدار

وعلى كل من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا يقبل الانفصال والانفصال

فنقول هذا الامر اي الذي هو متصل في ذاته او متصل بالاتصال

لازم والذي يقبل الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين

اذ لو كان المتصل والمستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه

قابلا للاتصال والانفصال لزم ان يقبل الشيء نفسه والمتنافيين احدهما

لازم والآخر عارض وفي ذلك حين طريان الانفصال ويقبل

ضده او عدمه او ضد اللازم وعدم اللازم وذلك حين طريان

الانفصال والتوالي باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للانفصال

والانفصال في الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير

٦٣٩١

الجوهر المتصل سواء كان متحد الذات او بلا زيادة الكل هو
المقدار على اختلاف القولين بانه قابل معنى آخر هو المراد من الهيولى
الاولى وتلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم من حيث هو جسم لا يعقل الا
باتصال ما على نمط التشكيل الثاني ان الجسم قابل للانفصال فيا ان الاتصال
نفسه بقابل للانفصال فلذلك الجسم عن الاتصال نفسه اذ لا يمكن
الاتصال بخارجه عن حقيقة الجسم وكذلك حقيقة فهو في الجسم فله جزء
آخر يقبل الانفصال والاتصال وفي الاتصالين الاتصالية جوهر لان
الجوهر الممتد بذاته فهو الجوهر ايضا اذ كونه جوهرا فلبقائه في
حالتي الاتصال والانفصال وتوارد الصورتين عليه ولو كان عرضا
يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو من موضوعه وعلى التقديرين
يلزم بقاء جوهر سواء بقي معه غيره او لم يبق وهو المطلوب
واما كونه محلا للجوهر الممتد فلانه متصف بالوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية لان الصورة الجسمية تصير
لا تتصف بذينك المعنيين بل اتصافه بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية عين اتصافه بالصورة الواحدة او الصور

الكثيرة اذ المعتبر بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية هو
الصورة الواحدة والصور المتزايدة لا غير كما سبقت الاشارة
اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته فاذا كانت
الصورة الممتدة بنفسها نعتاً للجوهر فالجوهر المتصل يكون
محلاً لها وفي هذه الجملة ابحاث البحث الاول ان بناءها
على ثبوت الاتصال الذي هو بمعنى الممتد الجوهري ونحن لا نم
في الجسم الا الاتصال الذي قيل انه من فصول الكم وما سلم وما قيل
انك اذا شكلت الشمعة باشكال مختلفة تبدلت ابعاده مع بقاء
اتصال واحد فغير مسلم فان الشمعة التي تبدلت الاشكال لا تخلو
عن تفرق اتصال وتجدد افتراق فالمطولة منها اذا جعلت مستديرة
يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة والمدورة اذا جعلت مستطيلة
يفترق عنها اجزاء كانت متصلة فاتصال واحد مستمر مع
تفرق الاتصالات وتقطع الامتدادات كيف يكون حقيقياً البحث
الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود مثله بعد زوال
الانفصال لا شك في عرضيته فان الجسم عند توارد الانفصال

البحث الاول

البحث الثاني

ولا اتصال عليه باق بماهيته ونوعيته لا يتغير في حد ذاته هو
وكل ما لا يتغير بتغيره جوهر بما هو عرض شيء فهو عرض فالاتصال
الذي يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم
امتدادا جوهريا هي الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار
التعليمي والامتداد من حيث ماهية الامتداد حقيقة
واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية والعرضية فاذا
ثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكرتم من حيث
تبدل اشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع
هذه الابحاث الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة
الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات
واجيب من قبل المشائين اما عن الاول فبان الجسم من حيث
هو جسم لا يتصف بذلك وقابليته للابعاد الثلثة على نعت الاتصال
ولهذا حده وابهاو لو لم يكن متصلا في مرتبة ذاته لم يصح قبوله
للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية جسم در
حد ذات پیوسته هست که اگر گسسته نبود قابل ابعاد بود

والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة

في مرتبة جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل العارض كانت

بحسب الوجود اما من المجردة عن الجهات والابعاد واما مؤتلفة

من الجواهر الفردة متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالاحياز

والجهات ويلحقها الاتصال وقبول الانفصال لا الى نهاية في مرتبة ثانية

وكلاهما باطلان فقابليته للابعاد انما تتصور اذا كان متصلا

بالذات وما يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال

الجوهري اقول فيه نظر وله جواب اما النظر فهو ان هذا الكلام

لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام عند من جوز تركب الجسم

من جوهر وعرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حقيقة

الجسم لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا لانه يجري مجرى الكل

في الجزء الآخر للجسم عندهم فيلزم كونه ممتدا جوهريا كما لا يخفى على

المتامل لانا نقول هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم

وان كانت متصلة بالاتصال يحصل لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة

ولا منفصلة فليكن الجسم او جزؤه ايضا كذلك واما قولكم لو

لو لم يكن الجسم في حد ذاته متصلاً يلزم ان يكون له اجزاء لا تتجزى كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد
عن الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله
في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع وانما
يلزم ذلك لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع
بل يجوز ان يكون الجسم اما متصلا باتصال عارضي او منفصلا بانفصال
كذلك حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة
ولا منفصلة مع عدم خلوها عن الحالين في الواقع فقد ظهر ان قابلية
الابعاد وحصولها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال والانفصال
من قبل نفس ذاته بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية او الواهب
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف
الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز

والابعاد فى نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك حيثية نفس

ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون للهيولى

مرتبة فى نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير

ذلك واما لو كان عرضا فالمحالات بحذافيرها لازمة غير مندفعة

كما لا يخفى على ذى بصيرة ثاقبة وعن الثانى بان بقاء الجسم بعينه

في حالتى الاتصال والانفصال لا ينافى كونه متصلا جوهريا

انما يلزم المنافاة لو بقى بشخصه فى تينك الحالتين وليس كذلك

واما القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جواب عما هو فيه عرض

فانما يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر اما اذا تبدلت

الاشخاص بتبدل ذلك الشئ فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة

نوعية وحفظها بتوارد الاشخاص لا ينافى جوهرية تلك الاشخاص

وعن الثالث بانا لا نم ان مطلق الامتداد والاتصال مفهوم

واحد وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظى لا غير يطلق تارة

على مفهوم جوهرى واخرى على مفهوم عرضى البحث الرابع ان

الجسم لا يخرج من اتصال جوهرى لكنه هو المقدار لا غير وليس فى

الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال اما تسميته مادة
ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال
هو الاتصال العارضي لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج متحدت او يتوهم بينهما اتصال او
يتصور للجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض او يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او
قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون
جزءا لامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لا يفهمه الكافة من لفظ الاتصال
وهو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني
نفس الجسم من هو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالين اما ثانيا فلان
الممتد شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس الشيء

بشئ فان هذه اطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق
العقلية عليها وهذا مثل البعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق
المشتقات بهذا الوجه شائع فى باب الامور العامة كالموجود بما هو
فانه بمعنى الوجود فان قيل تواردِ المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم لواحد اذ التكاثف والتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة
او نقصانه من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة
على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
فمرجع التخلخل والتكاثف الى تخلل الجسم اللطيف بين اجزاء
وانفصالها عنها واجتماعها لا الحقيقيين واثباتهما بالقمقمة الصياحة
اذا وقعت فى النار فى غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
الممصوصة اذا كبت على الماء شيما وقد شوهد عند الكب
الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا

الى الحكم بان الماء لم يعط من الهواء بقدر ما اخذ منها حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرب ترشح بعض الادهان
من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف
من الدهن واما قولهم ان اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها
في المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة
الاشراق بان اشتراكهما في الجسمية هو اشتراكهما في نفس المقدارية
المشتركة بين المقدار الصغير والكبير واختلافهما في المقادير هو
اختلافهما في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين
المقدار الكبير والصغير ليس بشيء زائد على المقدار بل بنفس المقدار
فكذلك اذا بدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغر والكبر
بالتفاوت في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف
الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية
الشيء على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم
يجوزون كون جوهر اقوى من جوهر آخر كجوهر العالم
العقلي وجوهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا يحكمون بان جوهرا يكون

يكون حيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد و
اتم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا و
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا
في الكيف والكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية على
ما ذكرنا ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض
الصور على عرف اهل اللسان اذ ليس من داب الحكماء الاقتصار في
تصحيح المعاني على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الالفاظ بلا
يخفى ان بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم و
جوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه
هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزه تركب نوع طبيعي من جوهر
وعرض مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم
المنافاة بين ما في الكتابين في المقصد بل الفرق يرجع الى التفاوت احتياطا
فيهما وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدار من ثابت هو
جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذاتها المقادير

في الجوانب وهو عرض في المقدار الذي هو جوهر مجموعهما هو الجسم

الجوهر منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري

هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيئات

والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه بينا الجسم جوهرية

المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر

فان في ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما

هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات

وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض

الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئا يدل على ان ما سميناه هيولى يكون

ممتدا بذاته او امتدادا جوهريا سواء كان مقدارا او غير مقدار

واما التنافي بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو بحاله

واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقا

احدهما الصورة الجرمية عندهم وهي الممتد على الاطلاق الذي

بجسمه يصح فرض الخطوط الثلثة المتقاطعة في الجسم

الآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء التي هي المشتركة الحدود

الحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد
بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بجسمية شيء
من الاجسام صغيرا او كبيرا ولا جزءا او كلا ولا عادا او معدودا
ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف الثاني ولذا اشتهر
بينهم انهم قائلون بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون
في الجسم على رأيهم الا ممتد واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو من دون
تعين مقداري فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين
المقداري متناهيا كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث
يمسح بكذا وكذا مرة او لا ينتهي المسح ان توهم غير متناه
هذا بيان المتناهي ١٢ هذا بيان غير متناهي ١٢
فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق عليه معنى العرض
ويظهر الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم وتكاثفه لا حين
توارد الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس المقدار وها
هنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب نبسائها في الطول والعرض
والعمق واما الشيخ الالهي فهو انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في كتبه عليه بوجوه ثلاثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود

الأعيان بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليًا او
جزئيًا لا جائز ان يكون كليًا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له
في الاعيان فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون
جزئيًا لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره
لم يكن في الجسم امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد جوهري
وآخر جوهري فذلك مح لان الامتداد طبيعته واحدة ومفهوم واحد
لا يختلف في جواب ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرًا
وبعضه عرضًا ولما ثبت عرضية البعض ثبت عرضية
الباقي وثانيها انها لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودًا في كل الجسم وفي جزئه فما هو في الكل اكبر مما
هو في الجزء فيكون قابلًا للتجزية لذاته فيكون كمًا مقداريًا وثالثها
انه اذا تخلخل الجسم بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو
مقدار لا شك فيثبت في كل الجرم المتخلخل لزائد مقداره
الصورة الجرمية وهو مح وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان
فهو ازداد صار زائدًا فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض

عرض فالجوهر عرض هف واعترض العلامة الخفري على الوجه

الاول بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اخترنا ان الممتد المقوم

للجسم العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج لكن ان اراد به الكلي

الطبعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترنا انه

كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون

جزئيا لانه ان كان هو الذي تثبت عرضيته ويبقى الجسم عند

الاقلت ما ثبت عرضيته انما هو امر عارض هو تعين استداده

بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا

لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول انما

كان تشخص الشيء عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب الشيخ الالهي

او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي وبارتباطه الى الموجود الحقيقي

كما هو مذهب جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم

ليس لها مدخل في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص

فالممتد المقوم للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب ان

لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له لا بمعنى كونها من

اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك الممتد جزئياً معيناً في
للخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين المقدار فقد
ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان معينان
احدهما جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف ما تقرر
عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين والابهام
وايضاً اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي
فذلك اما مساوٍ لهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم
محذور آخر تقدره بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول
بان الامتداد الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العيني متعين
الذات مبهم المقادير التي هي عبارة عن تعيناته المقدارية فان التعين
الذي ينافي الابهام المقداري وهو ما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقدار
وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني المحفوظ الذات والتشخص في
مراتب المقدارات والتشكلات لكن ليس ان هذا الذي
ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر ليلزم ان يكون في
الجسم ممتدان اثنان جوهر وعرض بل هذا متحصل منه ومن التعين المقداري ثم اورد

ثم اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الامتداد العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم للجرم العيني اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل اما الاول فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصورتين اللتين ذكرهما فان كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته بالتبدل والتبدل في الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرم وان كان الجرم امتداد عرضي باق وآخر زائل فذلك الشيء لا يستلزم امتدادان عرضيان جزئيان فما اجاب به عن هذا البحث فهو بعينه جواب عن دليله غاية ما في الباب ان المعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء المشائين وعرض عنده اقول فرق بين تركيب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند وبين تركيبه من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات فيحتمل ان يتوقف بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تبدل احدهما بغيره صحيح عند الوجدان لحال الجسم العيني المتقوم من جو

فانه مما يجوز عند العقل بقاء العيني ببقاء احد الجزئين
بعينه والجزء الاخر لا بعينه بل بتوارد الامثال فما ذكره ذلك المحقق
لا يصلح للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكرنا لا يقال ان الشيخ الالهي صرح
برجوع الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتمشى الاستدلال
بنفيه لانا نقول ان له معنى اخر غير الامتداد المفروض عند المشائين وقد
علمت ان للجسمية معنيين احدهما هو الصورة الجسمية عند المشائين
والاخر المادة لها والشيخ الالهي انكر المعنى الاول لا سيما اذا كان جوهرا
او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في
حكمة الاشراق والى عرضيته وكونه جزءا للجسم في التلويحات
على ما نقلناه وحاصل الكلام انه لما كانت الصورة الجسمية
مثبتي الهيولى على ظنه امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف
يتقوم جرم عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عندنا
فهو ليس امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب
الذهن فان للعقل ان ياخذ الماهيات على وجه لا تأبى عن الحمل
على كثيرين فكما ان للجسم مرتبة اطلاق وتعين بحسب العقل

بحسب العقل فكذلك المقدار نأخذه العقل لم ينفك
الاعتبارين يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون
عرضيا له والمقادير الخاصة مقومة الاجسام الخاصة بل يكون
عينها كما هو رأيه واما ما ثبت عرضيته عنده في ذلك الكتاب
الامتدادات الطول والعرض والعمق وليس شيء منها مقدار الجسم
هو عوارض المقدار الجرمي [illegible] عرضيته وقد
[illegible] والتكاثف
الاستدلال على عرضية المقدار الجرمي بتوارد المختلفة من المقادير
على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل واما الجواب عن الوجهين
الاخرين منه على ابطال المستند بالمعنى المذكور ففي غاية السهولة
بعد تحقيق ما ذكر في بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كلا
او جزءا او زائدا او ناقصا او غير ذلك فليكن منك على ذكر
البحث الخامس سلمنا ان الجسم باعتبار الامتداد امور ثلثة الاول
جوهري داخل في ماهية الجسم والاخران عرضان زائدان عليه
يتبدل احدهما عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والاخر بتوارد

الاشكال عليه لكن لو قلتم ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه
امر جوهري فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمية يجب ان يكون
لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات واما انها يجب ان
يكون واحدا بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كان
الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم فان
الواحد والبعض الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تالفه
من اشياء لا ينضم بعضها الى بعض بحيث اللازم كون القابل
للاتصال والانفصال امرا شخصيا ويجب ان يكون ذلك
الواحد امرا متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد
اتصاله الذاتي غير لا يجوز ان يقول الانفصال لا ينافي الاتصال
بل انما ينافي وحدة الاتصال فما كان متصلا واحدا بعينه صار
منفصلا متعددا فالممتد الجوهري باق في الحالين والزوال
هو لعارضه اي الوحدة والكثرة والجواب عنه على ما ذكره
بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة عن نفس ما
به يتحقق سواء كان في العين او في العقل وانه مسلوق

مساوق للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد
كل من التشخص والوجود ووحدته يوجب تعدد الآخر ووحدته
وان المتصل الواحد من حيث هو كذلك لما لم يكن
الا موجودا واحدا له ذات واحدة وتشخص واحد فليس لاجزائه
الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر
كيف وقد تبين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول
الجسم الانقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود
وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد
التي ترد على مصححي لاتناهي اجزاء الجسم واذا طرأ عليه الانقسام
وتجدد موجودان متشخصان هويتان مستقلتان فاما ان يكونا
موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل
الواحد تعينها ليس الا بحسب الفرض وهذان التعينان
بحسب نفس الامر او بدونهما فيجب ان يكون وجودهما حال
الانفصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال ولا
لا سبيل الى الاول لانه خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين

الوجود فالتعين الحادث بعد الانفصال يساوق الوجود الحادث
بعد الانفصال ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات
يوجد بوجود ثم يزول عنها هذا الوجود ويبقى
وهو ايضا خلاف المفروض من ان الوجود نفس الموجودية المصدر
المنتزعة من الذات لا ما به الموجودية فلا يتصور تعدده
مع وحدة الذات كما لا يخفى واما ان لا يكونا موجودين
حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة او البعيدة فلا بد
من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال فاذا
خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل
تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل
لهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحده عين
توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارتان عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نبنا عليه

كو في ان قسمة المتصل ابداً حاجة الى تحويل الوحدة الشخصية الى
الكثرة الشخصية وبطلان الوجود الواحد وحدوث الموجودات
وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في الاتصاف بهذه الاوصاف فنقول لا نسلم ان الموجود
بوجود متعدد او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال
بالذات هو حقيقة الجوهر الذي لم لا يجوز ان يكون المعروض
الوجودات والتعينات هو حقيقة المقدار اولاً وبالذات وبتوسطه
يصير الجوهر الممتد متصفاً بها ثانياً وبالعرض فان الجسم المتصل له
مقدار واحد له تشخص واحد فاذا طرء عليه الانفصال انعدم ذلك
المقدار المعين ووجد فيه مقداران آخران وفي كل واحد منهما تشخص
غير تشخص الآخر وتشخصه فالممتد بمعنى القابل للابعاد مطلقاً لم يتغير
وحدته ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة متشخصة
في شيء واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو السطح
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
انفصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا التشخص الممتد

له تعين واحد ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة حاصلة
فيه من قبيل تعينات مقدارية وهذا كما ان هيولى الاسطقسات
عندكم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية
الصورة الجسمية وحدتها عند توارد الانفصال والاتصال
فان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها
حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهيولى
امرا مبهما بالمعنى الذي لا يصح اجراءه في ذات الجسم غير بين ولا
بعد فان ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل البلد
انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم
ولا خصوص وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب الصورة
اذ قد سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل يستمر باستمراره
ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير
متعقل انما المعقول في هيولى العناصر انها متعينة الذات بهما بعض
فلها تعينات تعين مستمر ذاتي وتعين متبدل عرضي قلنا ان سلم
المستدل انه متعين الذات ومبهم في وحدة الاتصال وكثرته

[illegible]

ولها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوه في الهيولى واقصى ما يمكن ان يق في الجواب عن الشبهة المذكورة هو انه لا شك لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم حين عروض الانفصال عليه امر كان موجودا فيه في الخارج وحين وقوع الاتصال يوجد فيه امر لم يكن موجودا قبله فح نقول ان ذلك الامر اما اتصال حقيقي او اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المط لان المتصل الحقيقي عند المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري فاذا زال عن الجسم فلا بد من اشتماله على امر آخر غير متصل بنفسه قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع مترتبة حسب قبوله للانقسام لا الى نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها ينعدم كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي الاجزاء هذا ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل الصادق والتفطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود

[illegible]

البحث السادس

والانفصال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان
مقتضيا لانعدامها ومحوجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت
واحدة لزم كون شئ واحد في احياز متعددة وجهات مختلفة
وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا
بالانفصال او مفطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه
بعد انعدام مادة الجسم الواحد او مع بقائها فعلى الثاني يلزم
كون ذات واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة
اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك فهو ينافي مقصودهم من وجوب امر يكون باقيا في
حالتي الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم
المفرد مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات
الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناهية لبقي انقسام
عند حد او وقف على انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد

وليس كذلك هذه الجواب ان الهيولى وان كانت واحدة في
حد ذاتها وشخصيتها لكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية و
الابعاد المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل
الوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما تتهيأ لشيء من تلك
الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية
ولا يلزم مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها ومباينة
الذات من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية او غير متناهية
كما نبهناك عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها تخلو
من الاتصاف بشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر وان كان
بواسطة الصورة فقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية
ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة
الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان
وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية ومساوقتها فلا جرم
ذاتها حين الانفصال فمادة الجزئين الحادثين عند الانفصال
واحدة في ذاتها متعددة الجزئين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب

باقية الذات فى حالتى الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شئ
منهما ليلزم التسلسل فى المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال
فى ذاتها ليلزم اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث
والوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية انما تعرض للجوهر الممتد
بالذات والهيولى لا تقتضى شيئا من وحدة الجسم او اثنينيته ولا
مرتبة من مراتب الكثرة الجسمية ولا ايضا تابا ها فهيولى الجسمين الذين
احدهما فى المشرق والاخر فى المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع
اثنينيتهما وحصولهما فى الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة
عبارة عن قبولها الاجسام المتعددة الموصوفة بالوقوع فى
تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها الشخصية لا تنافى
الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان وحدة الهيولى
مفهوم سلبى من لوازمه نفى الكثرة بل هو عين نفى الكثرة ووحدة
المتصل معنى وجودى نفى الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم
من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهى معنى بالفعل ومن حيث تنوعه
لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشئ من حيث هى

هو بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى
امر واحد عدمي وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة
ما والشيء الواحد من جهة واحدة لا يكون مبدء الحالتين
المتنافيتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحرك هو
من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا آخر فاذن الجسم مركب
مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه
على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته وكلما
هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويجعل
هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى بالقوة
ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح
نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة
لا تخلو اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة
لامر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد
في الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحل الجسم فيلزم ان يكون ذا
هذا الاتصال هو ايضا استعداد لامور كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال دون

تنقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضاً لو كان الاتصال هو انه بالقوة
كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضاً ولو كان الاتصال حاملاً للقوة
لا يتصور ان يعدم عند خروجه فيما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى
مع الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان لا
جوهراً مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيئات غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الهيولى
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا المآخذ والاعتراض عليها
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال نفسه ليس القوة على امر فمسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة ثابتة لشيء يلزم
ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة
في الاتصال لكان الاتصال باقياً مع الانفصال قلت هذا عود الى الحجة
وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شيء متحصل
بالفعل فيلزم ان يكون شيء واحد بالفعل وبالقوة معاً وهو محال قلت المحال

الحق الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل معًا

ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل

والقوة يجوز ان يجتمعا فى شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيرًا ما

يعرض الغلط فى العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات

اقول فى الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشئ ما فى نفس الامر

فلا بد لها من مبدإ لانتزاعها ومنشإ لحصولها والقوة وان كانت عدمًا

ولكن لا يكون عدمًا بحتًا بل لها حظ من الثبات فانها عدم شئ ما

من شانه ان يكون وجود ذلك الشئ له او لنوعه او لجنسه ولكن

ليس بالفعل حاصلا كما بين فى قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدإ

والمبادى للاشياء الطبعية تنحصر فى اربعة مادة وصورة وفاعل

وغاية والثلثة الاخيرة انما هى مبادى لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن

ان يكون شئ من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر

من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التى هى جزء من قوام

الشئ يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التى يكون الشئ بها ما هو

بالقوة والفاعل بالعلة التى تفيد وجودًا مباينًا لذاتها من حيث هو مباين والغاية

بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة
الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شيء واحد
سببا لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد
حيثيتا القوة والفعل معا فلا بد له من سببين هما منشأ ان
لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون
الاتصال به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة
فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية
اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى
القياس الاول وهو قولهم كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون
منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل
من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فينتج بعض ما هو
امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة
ذاتا لكنها مادية فعلا وكما ان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين
فكذلك قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل
انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها

كونها بالقوة انما هي من جهة افاعيلها الموقوفة على تصور المادة التي
هي آلة لصدور تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء
ترجع الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى
جده وبهذا الاصل تنهدم شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة
في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشر فيه كما سيأتي ان شاء الله تعالى
الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود
بالفعل وهي ايضاً مستعدة فيلزم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل
ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا
لا الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية
في الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في
الوجود جهتان لها متمايزتان باحدهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة
اللهم الا في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه
بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة
والصورة فاذن الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد
لكل حلية وصفة فهي بما هي بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال

ان القابلية والاستعداد ليستا معاً جوهريتين لانهما حال الشيء
بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد انما هو استعداد شيء لشيء آخر له
في حد نفسه حقيقة وتحصل فينبغي ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة
نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة نعم لا مانع من دخول الاضافات
في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصور ربما يسمى الهيولى باعتبار القبول
فيكون اضافة القبول داخلا في مفهوم هذا الاسم كما ان الانسان والبدن
انما يسميان نفساً وبدناً باعتبار تدبيرهما البدن ونحوا الملكية باعتبار
ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزءاً لمفهوم الاسم لا للحقيقة ايضاً هذا
وايضاً لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد كيف مجزء الجوهر
المحصل لا يصلح ان يكون عرضاً لانه ان كان عرضاً لا يكون الشيء جوهراً محصلاً
بل المجموع جوهر وعرض وايضاً الاستعداد لا يكون حاملا لما هو استعداد
له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم ان لا يبقى مع الصورة
وكلامنا في حامل الصورة فاقول كثيرا ما يطلقون الفاظا موضوعة
لامور عرضية او اضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرون
في عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امورا اضافية كالناطق في فصل

الانسان والحساس والمتحرك في فصل الحيوان وغير ذلك مما يترتب عليه
تلك الامور اي مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى هذا القياس
المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها
لذاتها القوة للصور والهيآت لا نفس تلك الاضافة واما قول
القائل القوة تبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو
قوة له فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة
المطلقة والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية
فانما تبطل اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على رأيهم و
الا لزم تناهي مقدورات الله تعالى واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان
يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون من لوازم المقولات التسع
مفهوم الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل الهيولى عرض بهذا المعنى
وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان صدق عليه معنى الجوهر
صدقا عرضيا فمسلم ولكن لا نسلم امتناع تقوم الجوهر بالعرض بهذا
المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجوهر البسيطة لا يلزم ان يكون
جوهرا بحسب ذاتها ولا عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر

عليها والحقايق الغير المتاصلة يصح عدم اندراجها في شيء من المقولات العشر هذا ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بعد جنايا في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثانية ان الجسم ماهية مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها حد اي جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها او معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها يحاذيان جزئين خارجيين هما مبدأهما اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد منها الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصله مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرء عليه الانفصال يعدم فصله الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم للاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة هي الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا مخدوشة

قريبة الماخذ من الاولين ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها
كما يظهر بالتامل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله
ولي الحق وملهم الصواب الحجة الرابعة ما تجشمه بعض المحققين من المتاخرين
وسماه بالبرهان الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية
والاقوال المخيلة الشعرية هو ان جميع الممكنات تلما وتعد عن الموجد الحقيقي
والواحد الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة
الموجودات الممكنة هي المبدعات ولابد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة مصححة لصدوره
عنها دون غيرها ولايجادها له دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية
والموجد الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب وكذا بينها وبين العقول التي لا يمكن فيها
فرض جزء دون جزء فلابد من ان يتحقق فيما بينها وبين واحد من العقول امر مناسب
لكل واحد منهما من جهتين وهو الهيولى اذ هي من جهة كونها غير متميزة بنفسها تناسب
ان توجد من المبدء المفارق ومن جهة قبولها للاستداد تصير واسطة لصدور الصورة
اقول كلامه هذا مبني على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس كذلك بل الامر
بالعكس كما صرحوا به حيث بينوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلة البدء
والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى

وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان
مسلما لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان صدور
الجرمية عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون
وساطتهما كافية في صدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من
الاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الابعاد و
الاجرام فيصح صدورها عنهما بلا توسط شيء آخر لا يقال ان
جسمية الفلكي يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون و
الفساد على رأيهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل
جسم كذلك لاشتراكها فيها وليس كذلك هف واما لامر آخر فهو ذلك اما حال
في جرمية الفلك ومحل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان
لم يكن لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه بعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية
فيعود المحال المذكور من تعلق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان

مباینا فهو اما جسم آخر او قوة فی جسم او مجرد لیس بجسم ولا جسمانی والاول
کان سببیة ذلک الجسم لتلک الملازمة اما لجسمیته فیجب الاتفاق
وقد ابطل واما القوة زائدة فهو الشق الثانی فنقول تلک القوة ان کانت من
اللوازم یعود الشق الاول فی لزومها وان کانت من المفارقات عن محلها
فعند المفارقة عدمت لان وجود الناعت فی نفسه هو
وجوده لمحله وعدمه عن المحل هو بعینه عدمه فی نفسه واذا عدمت
وجب ان تزول الملازمة لزوال ما یقتضیها وذلک محال واما الشق الثالث
وهو ان سبب اللزوم امر مباین مجرد بالکلیة عن الاجسام والجسمانیات
فنقول لما کانت نسبة القوة المجردة الی جمیع الاجسام نسبة واحدة
فلم یکن اقتضاؤها الموصوفیة بعض الاجسام بالفلکیة اولی من اقتضائها
لتلک الموصوفیة فی سائر الاجسام فلا بد لحصول الاولویة من مخصص
بالفلک لم یکن حاصلا فیه فیجب ان تکون الفلکیة لما لزمت الفلک
لشیء حلت تلک الجرمیة فیه وحلت الفلکیة وما یلزمها فیه فذلک یقتضی
معا فلا جرم صار مقارنة الفلکیة لجرمیتها مقارنة واجبة فاذن لجرمیة
الفلک محل هو المسمی بالهیولی ویجب ان تکون مخالفة لهیولی سائر

الاجسام والا لحدث المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك
حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا
ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سيجيء فثبت احتياج الاجسام كلها الى
الهيولى وهو المط هذا تحرير الحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية
قال وقد اوردتها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها واقول
انما مقدماتها اولا فلانه يتجه مثل هذا السؤال بعينه في بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم المدارية والحركة لبعض آخر منها
ولا يمكن اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يوجب اختلافا فان اسند لزوم
القطبية لموضع من الفلك والمدارية لموضع آخر الى الامور الالهية والعنايات التي
علم تعالى بانه نظام الاجود فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها
وبالجملة كلما اعتذر ههنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق
التي ذكرها ان يقتضي لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك ان المقتضي
للزوم المذكور امر حال في جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السؤال في لزومه قلنا
الحال اذا كان مقوما للمحل كالصور النوعية فهو يتقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه

لزومه لذات المحل يمتنع ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تاخر وجود الحال عن
وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا به ولا يوجد فيما يشركه
في ماهيته من سائر المحال فيرد السوال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك
سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل متخالفة بالنوع معلول
متفقة الماهية ولملزومات متخالفة لازم واحد فجسمية الفلك سواء اتفقت سائر
الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كونها لازمة لنوعيتها وان يستند اليها
سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شيء
من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذا
بلغ كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينا
بما هو الحق والصواب فنقول لما فرغ المص من اثبات الهيولى للاجسام الكائنة
الفاسدة اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذ ثبت ان ذلك
الجسم القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها
مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية والاطلاق
المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لم تكن
والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل فاذا

لم يكن مفتقراً اليه لكن حالاً في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه قيد
بتوهم ورود النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع
المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون
هيولى واحدة محلاً لجميع الصور وكون كل جسم مركباً من جميع الصور وجميع
الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار من الترديد
ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل
المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص
للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة
مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص
لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضاً افتقارها الى المحل المخصوص بسبب
عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس
الى المحل مطلقاً بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلاً ثم يعرض لها الافتقار
بسبب عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من
حيث هي فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقاً لان الحلول لا
يتصور بدون الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام

الاجسام وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا عن الامور
الخارجية وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة
مدفوع لانا نقول هو انما يصح ان يكون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور
الخارجية فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بشيء من الاحتياج
ولا بعدمه فيلزم ارتفاع النقيضين فان قيل المحال ارتفاع النقيضين بحسب نفس الامر
لا بحسب العقل وان كانت تلك الملاحظة من انحاء وجود الشيء في نفس الامر
لا بتعمل العقل منظورا فيها كما هو ظاهر لكونه فوقه بل انا نقول من انه لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها ولا لامر لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها
في بعض الافراد مستندا الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي
لكان يصح لصورة واحدة مقارنة للموضوع ومفارقة فان الصورة المفتقرة الى المحل
لعلة خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي مع قطع النظر عن علة افتقارها يجوز عنه
العقل افتقارها عنه وذلك بطريق ضرورة ان الوجود الناعتي لا ينفك عنه الا وان
الى المحل بل بعده وايضا لو انفكت مرة تركبت وتشكلت فانفصلت فاحتاجت الى المادة
ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول الذاتية بل
باللواحق الخارجية وقد ثبت ان اللواحق الخارجية كالتناهي والتشكل ... وجودها

عن المادة ولا تحوجها اليها اذ الحاجة والغنى الوجوديان انما يثبتان لشيء
بالقياس الى المحل لاجل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث
هو جسمية فلا تأثير للخارجيات في غناها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى
والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا تختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر في
ان احدهما حار والآخر بارد وفي ان احدهما انسان والآخر خشبة فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان
المقدار لا وجود له ولا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس قيام صورة الانسان
او صورة الخشبة بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية
متصورة اينما وجدت بالاسباب التي لها توجد بها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج
الى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يصير متحصلا
شيء المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا في امر له بالذات
بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها على

على انه شيء خارج عن طبيعتها فهي اذن طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هو

انا لو انظرنا الى افراد الصورة الجسمية وتعقلناها بماهيتها وجدناها مشتركة

في امر محصل هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد على الوجه المذكور ولا امتياز

بينها بحسب المعنى المحصل الذي اخترنا لو جردناها عن اللواحق والعوارض

لم يبق الا تلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية

مشتركة بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن

المخصصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية لكن اشتمالها واشتمالها على

وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن اقتصر في المباحث العلمية عن مجرد

ايراد النوع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمات بل يرجع ويقول

ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلوم

لازم لها ولكنما اللوازم لا يوجب تماثل الملزوم فلا يثبت نوعية الملزوم فيحتمل

ان تكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها

في وجوب الجوهر القابل وعدمه فالاولى في جوابه ان يقال الاحتياج الى

القابل انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بذاته قابلا للانفصال

والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم فما مقتضى للحكم وفيه كفاية

فلا حاجة بنا الى التعليل لان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من
هذه الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضى التجرد
عن الماهية في الواجب والعروض لها في الممكن مندفع بان الوجود لكونه مشككا ليس
طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس اورد في الاشارات برهانين
على هذا المطلب اعنى اثبات الهيولى في الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل
والوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن له لازم سواء كان
كما للفلك او زائلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما
ما ذكره المصنف والثاني ما يبتنى على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات
من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في
ابطال الاجسام الديمقراطيسية باحداث الاثنينية اولا في كل جسم بزيادة ثبات
القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين
المتصلين وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية
لاجل التوافق في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك على اثبات المبتنى
جواز الانفكاك بحسب الطبيعة الامتدادية فيكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك
مانع خارج من تلك الطبيعة لازم او زائل ثم قال بعد ذلك لعل هذا العائق اذا كان لازما

لازمًا طبعيا كان اللاانقسامية بالفصل ولا فصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة
بل نوعه في شخصه قوله وأنت على ظني ان الجوهر الممتد لو لزمه ما يمنعه عن
الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه
ينحصر في شخصه اذ لو تعدد شخصاه لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبيان
السابق مع وجود المانع هذا خلف ولما كان الجوهر الامتدادي متعدد الاشخاص
بالبديهة فعلم ان المانع من قبول الفصل والوصل الذي ليس لازما له من حيث طبيعته وان كان
لازما لبعض افراده كالفلك مثلا اذا كان العائق مفارقا بالقياس الى الطبيعة وان كان
لازما بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده لا يأبى عن قبول الانفصال و
الاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت
عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المرام ثم اقول طبائع الافلاك
اي صورة النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي
ومقابلة لاستلزامه الحركة التي ليست مبدأ ميلها موجودا في
الفلك فلا يمكن التكثر لنوع من الفلك ينحصر في شخص واحد على ما هو مقرر
اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد لصح بينهما من الفصل ما قد حصل
بين الجزئين الموهومين لواحد منهما وصح بين الجزئين الموهومين ما قد حصل

من كلا نفكاك الشيئين ذ بينك الفلكين او الكوكبين فيكون في نوعهما قابلين

الفصل والوصل مع ان المانع ذاتي لهما هف ولهذا تمسكوا بامتناع ذلك

في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها لكن

يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه الكوكب والذي يساويه من الجزء

متشابهين فيمكن على غير الجزئين اللذين على حذاء الكواكب من الفلك

ما صح عليهما ويصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز انفكاك الشيئين

على الفلك من حيث هو فلك فان اعتذروا باختلاف القطر فهما نوعان

في شخص نوع واحد لامتناد وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا

المقام فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى كما لا يخفى عليك ان

المقصد في الفصل السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل

فهو تلازمها للصورة فتكون المسئلة تمة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه او

قولنا كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة

عن الصورة فاين هذا من ذاك فالاولى باتحاد المقصدين كما وقع لصاحب الـ

وغيره غير مرضي نعم غاية ما يتوهم هو ان كون الصورة لازمة لها مستتبعا الى الهيولى

يستلزم امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا برأسه بل

بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثباته بدليل

آخر غير ما ذكر ليتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد والتحقيق ايضا

ان التناهي والتشكل وامثالهما انما تعرض للجسم بسبب اشتماله على المادة

لانها الوجه لتناهيها ولحلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير

متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا لامكن

ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان على نسق واحد كساقي مثلث

كلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن

بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف اعلم انه

لما تكلم المص في اثبات الهيولى وبين تركب الاجسام من المادة والصورة اراد

ان يبين تحقق التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخرى

لذاتيهما وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة

متوقفا على اثبات تناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فادرج

هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض

الذاتية للجسم الطبيعي من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم

الذي بينهما من الفن لا على لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقوض بما

الحكماء ملقب بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الترسي المبني على
مثلثات متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة وتحرير
ايضاحه اي مقدمات طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة
الجوهرية غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وصحة
نقيض التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي
لامكن وجود ساقي مثلث خارجين من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان
الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد امتداد الانفراج بازدياد
الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق
الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فيحصر غير المتناهي اي البعد بين
حاصرين وهما الساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعد تسليم وجود
بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية
اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه
بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد
على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد الى غير نهاية مع
ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد

ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين

الى غير النهاية وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع مسمى بالاصل

وخطوط اخرى فرضية غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة على التدريج

ليحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد متدرجة بغير نهاية ويكون

الزيادات متساوية ليلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية

الغير المتناهية على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة

فيما فوقه والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على

الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب

المحاكمات بمثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل

على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات تزيد

على مرتبة تحتها الا بزيادة واحدة وايضا لكون الزيادات متساوية او متناقصة

لا يتفاوت في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية

لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا

فائدة في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن الايراد بان زيادة البعد نسبة الى

زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل لنظيره

اوكنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية

فاذا كان عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه

فيلزم وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الارتسامية

المتناسبة في النسبة انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية

اذا كانت متناقصة فلا انعدام انحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا تتوقف

تمامية ما ذكرنا على برهان التناسب المشهور لابطال مذهب النظام من منع

كون نسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات

اذ لو ادعى ذلك في النسب المقدارية التي يمكن ان يكون صحة ولنا في من

النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات

متساوية ولكل زيادة مقدار فبزيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع

على نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد

الى العدد لا تكون صحة هذا ما قيل في تتميم كلام الحاكم اقول

فلا يتوجه بعد في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي

غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر

كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في

في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة
عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف المذكور
اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل
عدد زيادة بعد فان قيل لم لا يجعل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد
بكون كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل على كون في بعد بكون كل
عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر كنسبة
ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد الزيادات الغير
المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون في بعد
يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا
ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فمسلم ان كل
عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون
العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء
كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد كيف لم يسلم
الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة كفت في اثبات هذا المطلوب فله
ان يقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض اولا ساقا ساق ذهبا الى لا نهاية

ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة عليه
متزائدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية
وابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل
مجموع زيادات فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك
لزم ان يتحقق بعد يشتمل على جملة ما فوقه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى
علاوته بعد آخر فوقه فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف
فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها
فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهي
بالفعل محصورا بين حاصرين وايضا قد صار الساقان منتهيين
عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلوب بالاستقامة والخلف جميعا
هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط ولبعض الاعلام نحو آخر
من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان نفرض من مقطع كل خط عرضي
مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فيحدث متوازيات غير متناهية
تعرض سطحا غير متناهية في جانب العرض واذا انضم الى مقدار سطحي بعينه سطحي
متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض وجب عدم تناهي عرض

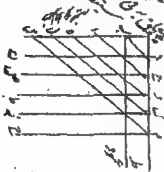

عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين قال ولا يخفى ان

هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية

حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر

انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة

العرضية المذكورة موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ويتم

الدليل في المنفرجة اظهر اقول لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض

وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين

يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل ما يفرض فقد انتهى

في احد جهتيه الى مبدأ خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط

الوتر خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح

الواقعة بينها كما لا يخفى ولما كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها

عن الهيولى غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين المصنف لا تناهيها

اراد ان يبين فساد تناهيها حتى يثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من عدم

تصور تجردها عن الهيولى فقال واما بيان انه لا سبيل

الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها

حد واحد وحدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من
احاطة الحد الواحد والحدود بالمقدار اي السطح اذا كان المتشكل
مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم التعليمي اذا كان المتشكل مجسما
كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط اي النقط وان تصور
احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض التعريف
طردا واما انتقاض عكسه بهيأة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غير بعضهم
التعريف بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا
او محاطا به وعلى هذا يندرج محيط الكرة في التعريف ويخرج محيط الدائرة
بتخصيص المقدار بما سوى الخطوط مع ان التفرقة بينهما في اطلاق الشكل صعب
وان ابقي المقدار على الاطلاق فيصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدي
تخصيص الاحاطة بالتامة اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين
في المحدود وليس له جهة اخرى حتى يتصور احاطة شيء بها كما ان السطح
ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا فيكون احاطة النقطتين بالخط
المحدود تامة كاحاطة الخط الواحد في الدائرة والخطوط الثلثة في المثلث
تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذوات المجتمعة الاجزاء في الوجود

في الوجود والزمان المعيّن كاليوم وان احاط به حدان هما آنا
اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا نعم يرد هذا على من عرّف الشكل
بما احاط به حد او حدود الا ان يخصص الموصول في تعريفه بالقار
القار وحينئذ يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة فخرج هيأة
الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون نفس تلك الهيأة
او من مقولة الكم بان تكون سطحا وضعيّة لها فانها لا تسمى بالشكل
فذلك الشكل ولك ان تجعل الشكل وتريد به معنى الهيأة الحاصلة
بسبب التناهي الثابت بالبرهان السلمي ليس لا لتناهي الجسم في بعض الجهات
لا في كلها فان المطلوب لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان تكون للجسمية
لذاتها اي الصورة الممتدة التي هي طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها
في افرادها وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد
سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او من جهة كونها قابلا
لكن التالي باطل بالضرورة لعدم الاختلاف والتشخص في مقتضى العلل
عدم الاختلاف والتعدد لان مقتضى الطبيعة النوعية يجب ان يكون
متشابها فيما تختلف القابل على انتفاء كون الجسمية علة التشكل فاعلا

او يكن التعدد الشخصي ايضا في الاشكال واقتضاء العدم قابل لقبول التشخص
المتعددة لنوع واحد هذا خلف واما ما وقع في شرح حكمة العين
فساد كون الشكل مقتضى للطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون
شيء واحد فاعلا وقابلا فهو منظور فيه كما ستطلع على بيانه في مبحث لازم
الجسمية وهيهنا تم الكلام وعلى الشق الثاني يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل وحدته
لاشتراكهما في الطبيعة الامتدادية كما لازمهما وجوب التساوي في المعلول عند
التساوي في العلل كما حقق في محله واللازم هو نفي الكلية والجزئية في الاجسام
بطل فالملزوم مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلا مع وحدة طبيعته
جزء الفلك وكله متساويان في الطبيعة لبساطته فلو كان التساوي في
المقتضي يوجب التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس
كذلك واجيب عنه بان الاثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف
بحسب اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيط وان كان واحدا ولعل لان
مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة كلية وجزئية اختلاف
قيل ان اختلاف الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف ماديهما كان اختلاف المادتين
اختلافا موجبا لاختلاف الاشكال والصور يتحقق اختلاف المادة وما

وأما المادة فهي لا تختلف بأنها كما أن التقدم والتأخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان وفي الزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية
والجزئية إنما تعرضان للماديات بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة أخرى أو بسبب أمر عارض لها وهو أيضا محال إذ لا
يمكن زواله أي زوال ذلك الشكل بزوال الأمر العارض فأمكن
تتشكل بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف
فيه نظر لأن اختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم
من غير ورود انفصال كالشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة من
التدوير والتكعيب فالأولى أن لا يجعل لزوم المحذور مقصورا على لزوم
الفصل والوصل بل علية على لزوم الانفعال إذ الاختلافات المقدارية
والشكلية وإن حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل
إلا بعد كونه متهيئا لأن ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة كما عرفت سابقا في مسلك الانفصال من براهين إثبات
الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا إياها هف ولا يتوهم أنه توجيه

هذا لكن لمن ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن التشكل لا يحصل

الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة فهذه

فيا والمقدمات مستدركة لان ما هو من لواحق المادة انما هو الانفعال

الانفعال التجددي فيه القوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق

القبول والاتصاف فان لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شيء واحد

ولا محذور فيه فان تغاير القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على

اختلافهما وكونهما مما يوجب اثنينية الذات الموصوفة بهما الا في القبول

التجددي والفعل المقابل له انما انحصرت الاقسام فيما ذكره للعلم لان

لزوم التشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الهيولى والامور التي تكتنف

بالحامل الاخر اما ان تكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما

ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان باينا لها اذ غير مباين او يكون

امرا غير مفارق عنها واعترض بعض المحققين على الشيخ الرئيس بان ارادوا

الجسمية المطلقة فيختار ان العلة التشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا

امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بشكل آخر فيلزم امكان تركيبها من

الهيولى والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض فلا يلزم منه امكان تشكل

تشكل الصورة المجردة لتشكل الهيولى لان العارض للطبيعة يجوز ان يكون علة

التشخص او دليل الخلاف فيه فلا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية

المخصوصة فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة ولازمها

ولا يلزم منه شيء من المحذورين اي اتفاق الاجسام في شكل واحد و

امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد

المحشي من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص

معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله انه ان اريد

بالشكل الشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها

واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه

انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان

اريد به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة

المجردة فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال اقول الكلام في تخصيص الصورة

المفروضة المجردة عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذه تلك

الصورة اما لنفس الجسمية المطلقة او لازمها فيلزم عدم تعددها او لامر عارض

وهو يستلزم وجود المادة والحاصل ان اختلاف الانحاء والتغاير

في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فلم لا يلزم في الشق الذي
فرض كون الجسمية علة انما هو شيء واحد هو التعلق والتغاير في الاجسام
لكن المص رتب عليه الاتفاق في الشكل تعبيرا عن الشيء بلازمه للتوضيح
والفاضلان المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة
التجرد وحرما التلفظ به فوائد دونها ما يتفرع على معنانا من اللواحق
والغواشي فما معنا في بدل احتمالات عائدة الى العوارض المادية

فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريد ان يثبت
هذا الفصل تلازم بين الهيولى والصورة ليلزم مما هو بصدده
من اثبات التلازم بينهما فيقول لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان تكون ذات وضع قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول
بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية
والثاني جزء المقولة وهو هيأة تعارض للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض
والثالث المقولة وهي هيأة معلولة النسبتين نسبة بعض اجزائه الى بعض
نسبة بعض اجزائه الى غيره والمراد هاهنا هو الاول كما لا يخفى او لا تكون بسبيل
الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول

فلا دهنا ح اما ان تنقسم او لا لاسبيل الى الثاني لان كل ماله وضع بالاستقلال

فهذا انما يكون اذا كان جوهرا وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهى تنقسم بالفعل

او بالقوة على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولاسبيل الى الاول لانها اما

ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهرا لعدم انقسامه

في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا

لعدم انقسامه الا في جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فتكون جسما

قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات

الوضع في ترديد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض السارية في

الاجسام والهيولى الجسمية منقسمة في الجهات وليست اجساما

وان كان المراد بها ما هو بالذات فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى

المجردة ذات وضع ولا يكون لها الوضع في نفسها ولا من قبل الصورة بل من شيء

آخر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع

بالغير لكان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في

ضرورة انه لو لم يكن في محاله وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع

بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامها حينئذ في الجهات كانت الهيولى جسمية

مع فرض تجردها فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تعريها عن
كما لا تكون ذاتا وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكلا
منهما اى من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما
باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الا
محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين
او مستديرين بنحو واحد من الاستدارة لئلا يختلط لا يبطال بقسمة
الجوهر فاما ان يحجب ذلك الخط الجوهري تلاقيهما اى تلاقي الخط او
او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خط
مجموعهما اعظم من الواحد التداخل يوجب الا فهو يمكن ان يقال الحركة
بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك
واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلا
منتف هنا اما الاول فلان الكلام في تجويز خط واحد مستقلا على الا
لا في تاليف الجسم واما الثاني فلان الخط لا قدر ولا عظم له في العرض
ليلزم من التداخل اذا فرض خطوط متلاقية في العرض مساواة الكل
والجزء وهذا جزئي وانه تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح

والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها في تلك الجهة واما الحكم
بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورة فانهما
جوهران على ما قرره المتأخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات وبقي بديهة العقل شاهدة بان المتحيز
بذاته يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير حجمهما حجما واحدا والا لجاز عند العقل
صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده في الصورتين
في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي
بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يقال لو وقع التداخل بين الخط الجوهري واحد
طرفي السطحين المنتهيين اليه لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض لا فساد
فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لا شيئا وقيامها الا شياء واقعة
في النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل هنا في
الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب ولا لانقسام الجزء
في الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الاخر وهو محال كما مر
في ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا قائما

اشهى البسيط في الجسميين فاما ان يجب تناهيها او لا يجب وكل واحد منهما باطل

على ما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما

مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد

الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال واما انه لا سبيل الى الثاني

فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا

فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو

محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم في مكان فهو قابل للاشارة

الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل

في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني

محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز

ممكن لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة وكذلك الصورة تقتضي

الاحياز مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز

فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال

لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق وهو لا يؤثر تأثيرا حادثا الا

لاستعداد ولا استعداد لها لعدم معين فان نسبتها الى الكل سواء

واما المخصوصيات السماوية من الحركات والاوضاع فانما تؤثر فيما له جهة او تعلق
بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها
علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتاثر بالامور السماوية واسباب الحوادث
والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا يخصصها
حادث من الامور الطبيعية والفلكية لا بعد حصولها في عالم الاجرام
وتعين حيزها ومظهرها وكلاهما في موجب الحيز والمظهر فالهيولى لو تخلت
عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال
واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية
بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون
للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية ابدا واجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل
الجسمية فتكون جوهرا متحققا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن
هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث
من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرا قابلا
للحوق الصورة يمكن لها الجسمية ذاتها لكن لحوق الصورة اولا حادث

كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم لمح والممكن لا يستلزم منه المحال

ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان

الاول ممكن والثاني مح لان استلزام عدم العقل عدم الواجب تع

من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب تع واما بالنظر الى ذاته

فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك

فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة

بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى

الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال

الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه هل

يوجد هيولى بدون صورة فذلك بحث آخر لا يهمهم فيما هم بصدده

وفي هذا الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورة بعد التلبس

بها ولحوق صورة نوعية بها مانعة من قبول التجسم ثانيا فالتخصيص

بهيولى الاجسام غير مجد واعترض ايضا بان التخصيص بحصول الهيولى

في حيز معين يجوز ان يكون بسبب اقترانها بصورة نوعية مخصصة

للاجسام باحيازها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية انما

انما عينت مكانا كليا المتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء
ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معين منها واورد
الفاضل المحشي ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او حالة
من الاحوال تتعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر
لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكلي لواحد من الاجسام
البسيطة لا يكون الا امرا حادثا يجتاج الى حدوث المخصص من
الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي يلحقها الصورة وهي مجردة
عن تلك الامور ثم قال وايضا قد يكون الصورة الجسمية عنصر كلي
فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى
لا تخصيص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار وبشخص دون شخص بل هي
قابلة في ذاتها لكل مقدار وصفة فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها الصورة
العنصرية بمقدار لا يملأ المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى
مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المصنف ورود معارضة على قوله
ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بد من ان يحصل في موضع معين
مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهذا ان الجزء المائي

اذا فسد الی الهواء حصل فی بعض الامکنة الهوائية مع ان نسبتها الی جميعها

علی السوية اراد ان يشير اليها والی دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح علی هذا

النقدير بان الماء اذا انقلب هواء او علی العکس صار المنقلب اولی بموضع

من اجزاء المکان الکلی لما انقلب اليه مع تساوی نسبته الی جميعها

فالوجه فی تخصيصه باحدها هو الوجه فی تخصيص الهيولی المجردة

باحد الاحياز الممکنة لان الوضع السابق يقتضی الوضع اللاحق فلا يکون

ترجيحا بلا مرجح يعنی ان الجزء المنقلب من الماء الی الهواء مثلا له قبل

الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا

اذا لم يکن فی الموضع الطبيعی للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا

اذا کان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضی

حصول ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك فی الهيولی

المجردة اذا تجسمت فصل فی اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولی

وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الآن فی اثبات الصورة النوعية وهی

التی تختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لکل واحد من انواع

الاجسام الطبيعية صورة اخری غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع

النوع نوعاً ولهذا سميت صورة نوعية اى منسوبة الى النوع بالتقويم
والتحصيل وتسمى طبيعة ايضاً باعتبار كونها مبدأ الحركة والسكون
الذاتيين وقوة ايضاً باعتبار تاثيرها فى الغير فكما لصورة الجنس سبب العقل
نوعها مركباً وقيل الخوض فى المقصود يجب ان يعلم ان المقتضى للآثار المختلفة
كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبيعية لابد وان يكون امورا
مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل وامرها حاصل له فى ذاته
لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز
ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان فى ذاته شيئا يقتضى اختصاصا
بحيزها المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جداً وهو ليس فى القو
بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة البارى تعالى
جل شانه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حاراً
وبعضها بارداً وبعضها خفيفاً وبعضها ثقيلاً الى غير ذلك
من اختلاف الآثار والهيئات لابد له من مخصص فى ذواتها وهو الصورة
الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الاخر الجسمية ... ان
نفس ارادة البارى مرجحاً للاصول بلا استحقاق وحكمة بل مع القد

الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى صحة بحث ونظر
ولا يامن الانسان ان يخلق فيه جزافا امور تدافع النظر وربما يخلق
فيه صغير يرى الشئ على خلاف ما هو عليه وهؤلاء في الدورة الاسلامية
بازاء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما التزموا اسناد تعالى الى الارادة
جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم
وغير ذلك من هوساتهم لصالح مراداتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل
الحق ان بظهور مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض
وانطمست العلوم القدسية واذ تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من
انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة
اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضى لاختصاص
ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام
كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك الجميع
في ذلك الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك
العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض لغير

ليس لامر خارج عن الجسم ولا هيولي كما قررنا فهو اما ان يكون للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات
في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف الصور
ايضا في العنصريات الى اختلاف الاستعدادات في موادها المشتركة بحسب الصور
السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها والماهيات فلم لا يجوز اسناد
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض ومباديها من ان يكون الجسم بحيث يستحق اينا غير حاصل في ذلك
الاين وكونه بحيث يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع
تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل
الماء ولرده الى سكانه الطبعي ووضعه الطبعي باق عند جموده او اصعاده
بالقسر وتكعيبه ومنها ان كون تلك الصورة مصادر لاعراض مختلفة غير
مترتبة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سائر الابواب
لا بان يصدر بعضها بتوسط البعض بناء في قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد

وان سند واها الى صور متعددة بطل قول بعض الملاة الواحد لا يصدر
بصورتين في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن
الواحد اذا كانت هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تفعل
بعضها بعضا وتفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان
الطبيعي والعود اليه بشرط الخروج عنه وقد علم مما سبق ايضا ان الاعراض
آن اثبات ان في كل نوع من انواع الاجسام صورة مقومة جوهرية
غير صفة فلا بأس بان نبسط في الكلام ونبين ما هو الحق في هذا المقام
خلاف بين اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس
شوفي المبحث وبين القدماء من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس
افلاطون ومن حكماء الفرس والرواقيين ومن تابعهم كصاحب الاشراق
ان للمشائين في اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي
للآثار المختلفة فان الذي ادى الى ذلك المصير هو انه قد تقرر ان الاجسام متماثلة
بالاثار فالمثالات ليست لجسمية لذاتها فلا بد ان يكون لها مباد
ثم ما ورثها اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او امورا اخرى والاولان
باطلان لما ذكر فهي امور مغايرة لهما فاما ان تكون مفارقة عن الاجسام

ايضا محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا
اثاره في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة
عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول باطل لانها حادثة فالكلام في
تخصيصها فهي امور داخلة فتكون صورا لا اعراضا وهو المطلوب و
عليه بحوث الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام
السوية لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض
كيف وقد ذهب الاقدمون من حكماء الهند ومن المتالهين وحكماء الفرس
كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة
وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب وبسائط العناصر
ومركباتها ربا في عالم القدس هو عقل مدبر لذلك النوع وذو عناية به
وهو الغاذي والمنمي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور هذه الافعال
المختلفة في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وفينا عن نفسنا و
لما لم يكن لنا شعور بها وهو المسمى عندهم برب النوع ولسان الالوان العجيبة في
من رياش الطاوس انما كان لاختلاف امزجة تلك الاريشة من غير
مضبوط ومرتب نوعه محافظ بل هو لا يثبتون جميع انواع الاجسام

وهي بالنسبة الى تلك الارباب يقولون ان هذه الهيئات المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ولنسب معنوية في تلك الارباب النورية
كما ان الهيئة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل الهيئة نورية في ربه
وطلسم نوع الماء لو اراد الخبر اب للدهن الى النار لما تبين انه ليس بضرورة
عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار خاصيتها فهو اقتضى
التدبيرية لو صاحب النوع للنار الحافظ للصورة ولغيرها وهو الذي
سماه الفرس اردي بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات
ارباب الطلسمات وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها
بل ادعوا فيها المشاهدة المتكررة المبنية على رياضاتهم و
مجاهداتهم وتبعهم ابناؤهم واذا ادعوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كان المشائين
لا يناظرون بطليموس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل واذا
اعتبر رصد شخص او اشخاص من عدة من اصحاب الارصاد الجسمانية
في الامور الفلكية حتى تبعهم من بعدهم وبنوا عليه علوما كالهيئة والنجوم
فكيف لا يعتبر قول اساطين الحكمة والنبوة فيما شاهدوها بارصادهم
الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بها هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول

العقول في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم
ان ناخذ الافلاك في الترتيب في اول ما ناخذ العقول في الترتيب
الطولي بل للعقول كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب
الطولي ويحصل من تلك الطبقة من النسب بينها طبقة اخرى عرضية
تجري مجرى الفروع يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية
من البسائط والمركبات الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير
كما في القران وما يعلم جنود ربك الا هو قال وليس صاحب النوع النفس
فان النفوس لا بد ان يتالم بتالم ابدانها وصاحب النوع لا يتالم بتالم نوع و
للنفس علاقة ببدن واحد ولصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوع والنفس
منها ومن البدن الذي يتصرف فيه جزء انساني حقيقي وهو نوع واحد ورب
الطلسم ليس كذلك ثم رب الطلسم لنوع اذا كان فيا ... لك النوع
فلا يكون محتاجا الى الاستكمال به بخلاف النفس فانها مفتقرة الى الاستكمال
بالجسم وعلاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس يستكمل بالعلاقة
ومنزلة رتبة الابداع ليستتم لا نقص له علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض
المتشبه بمبدع الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص والذي ينوع الجوهر

ويحصل وجوده كيف يتقرر بعلاقة عرضية وكل هذا ظاهر لمن [illegible]

والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم

منه ان لا يحصل عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن

للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تحصل عن المفارق

الآثار المختلفة كما تحصل عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها

واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار

تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة مبدأ قريب مقارن لها طبعا

فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن

في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد

ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار الاعتراض الثالث سلمنا

ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا اذ كل مبدأ اثر في الاجسام

لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ الحركة

وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديد الحامية مبدأ للحرق وجسيم

والحركة في بعض المواضع سبب للحرارة وليست بصورة جوهرية وهكذا

في اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء آثارا لما ذكره [illegible]

ذكر قوة بل هي معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا فيما سميتموه
صورًا وايضًا فقد برهن الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته على ان الطبيعة
لا يجوز ان تكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها في وجودها على ما هو
المشهور عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبيعية كما يقال
ان طبيعة الحجر مثلا مبدأ الحركة الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها
الصاعدة وهكذا ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ
لبردها وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان
مصدر الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة
وضع بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر عنها
فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطة جسمها شرطه
فانه انما يصدر في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح
فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها
محال بل معنى قولنا ان الطبيعة هي مبدأ تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة

مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد
بحدوث الطبيعة فاذا تم استعداده لها افاضها واهب الصور
عليها باذن خالقه جلت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام
شرطا لقبول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك
وهكذا في غير هذا اذا تاملت وجدت بعض الهيأت والصفات مقدما
وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتاخر وكذلك نسبة النفس
قبلها هي بعينه نسبة الطبيعة الى ط قلنا هذا كلامه فنقول
ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدده تائيدا عظيما فان
لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس الا مقارنا للاجسام
فليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار والبرودة التي تحصل في
غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة الى شبيه جوهر المغتذي والانماء
والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا لم يثبت الا كونها من الشرائط
والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل والحرارة والبرودة واشباهها في
النقي كالغاية والصورة عندهم اعراض مع انهم يسمونها فعالة و
ينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت هذه المؤثرات القوية عندهم

عندهم اعراضًا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهة كونها
مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام
امرًا غير الهيولى وللجسمية مختصًا بذلك النوع مستحيل الانفكاك
عنه فهو اما ان يكون عرضًا او جوهرًا والاول باطل لكونه مقومًا
للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة متعرية عن الجسمية كذلك
لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص بنوع من انواع الجسم فانا لا نقدر ان نتصور
جسمًا لا يكون فلكيًا ولا عنصريًا ولا حيوانًا ولا نباتًا فلا يوجد الجسم
المطلق الا بالمخصص فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم
للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني
باطل بالوجدان ولانه ينقل الى غيره مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فيكون
حالًا وللجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الاوائل
بوجوه اما اولا فلان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك
المختصات بدلالة الجسم وعدم تصور خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو
عنها لا يدل على جوهريتها وافتقار المحل اليها اليس الجسم لا يخلو عن مقدار
وتشكل وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها اليس لقائل ان يقول انها يصح

مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا لوجود مثل ذلك في تبدل

الصور على الهيولى مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة

الى تلك الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع

خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم

عن تشكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق

غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات لو اوجب كون تلك

المخصصات مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية

كالانسان مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان

التقويم والتحصيل ههنا اقوى واتم من هنالك فكما سميتم مخصصات

الجنس صورا فلكم ان تسموا مميزات الانواع صورا فان قيل الطبيعة

النوعية تامة المحصول قلنا مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس

الى افرادها مع قطع النظر عن اللواحق التي سميتموها صورا نوع محقق

تام والاحتياج في الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية

الانسانية فهذا لا يوجب تمامية احديهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل

محصلة [illegible] تامة لا يتحقق بها حقيقة النوع

النوع قلنا اما فرضتموه صورا ايضا يلحق الاجسام او الهيوليات اسبابا

خارجية واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرهما فانها قد يلحق الهيولى

من جهة تلك الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها او الكلام

في جوهر كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث

انه بماذا تبين ذلك لم لا يقوم بها الوجود حاملها فان تشبث للتتميم بكونها مخصصة

للجسم المطلق فكذا يلحق في تخصيصها الانواع او بدونها اللازمة للاجسام

فيجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على

ما عد تكره هو الموجود لا في موضوع فنقول صور المركبات وقوامها دونها

في موضوع فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل

مستغن عنها لان صور العناصر على رايكم كافية في تقويم المادة ولا ما

للعناصر جوهر وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على

التحقيق وهي في تقويمها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه صورا هي

اعراض لان قيل ان العناصر قد كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى

ان المجموع غير الافراد والمجموع محتاج في الصورة تقوم لوجود المجموع فيكون

جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا اليه فهو من حيث هو مجموع

وجدنا ثلاثة اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الصور
والاجتماع عرض فصور المركبات ان كانت تقوم وجودا فليست مقومة
للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات
الاجسام تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام يتغير بتغيرها
جواب ما هو بخلاف الاعراض اذ بتبدلها في الجواهر لا يتغير جواب
ما هو فليست الصور اعراضا والايراد عليه بانه على تقدير ان من
الاعراض ما يتغير بتغيره جواب ما هو فان الحديد قبل ان يحصل فيه
هيأة السيف اذا سئل عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد ويجد
ثم اذا حصلت فيه الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد
بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وكذا الطين اذا
جعل لبنات وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث
فيه الا الاجتماع وهيأت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحد وحده لا [illegible]
المتبدل فيه جوهرا او عرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا الفرق بين الماهيات الطبيعية كالحيوان

كالحيوان والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد
بأن يقال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس برسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع
بها اللهم الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع وترجع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم
تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا
التقوم تقويم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه
المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمقوم لشيء بحسب الماهية لا يمكن
تعقله بدون ذلك الشيء وافتقار المحل الى ما يحل من الصور في تقويم الوجود
لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم
ما فيه هذا غاية ما يتأتى الذب عن الاقدمين لان يحتج بهم اصحاب
جوهرية الصور الطبيعية من المشائين واما الذي وضح لدي في هذا المبحث
من الاصول المتقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة
محصلة نوعيتها واحدة طبيعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبيعية

من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية التي لها وحدة بمجرد الاجتماع والصناعة وقد قالوا ايضا ليس كل معنى يقترن بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا لكان الانسان مع البياض نوعا ومع الفلاحة نوعا اخر فيكون الانسان جنسا ولهذا حكموا بان مفهوم المشتقات كالابيض والاسود لا حظ لهما من التحصيل النوعي لالتيامهما من ذات ما ومبدا ونسبة لم يكن مجموعهما من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز كون حقيقة واحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان عالم وطويل قائم الى غير ذلك لكن لا يوجب هذا كونه مندرجا تحت الجوهر والكم والكيف والوضع وغيرها اذ ليس له نوع تحت جنس بل انما هو واقع تحت واحد من تلك المقولات هو الجوهر بالذات دون الاخر الا بالعرض فاذا علمت هذا فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغيرها حقيقة محصلة لها اما اخذ طبعي ملتئم من الجزء الذي هو مشترك بين سائر الاجسام ومن امر اخر مختص لو لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت

تحت مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له حقيقة محصلة اصلا ويكون كالحجر الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف ذلك بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم وهو المسمى بالصورة النوعية وايضا تلك المخصصات انما هي مبادٍ لفصول ذاتية لانواع الجسم على ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات مأخوذان من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون متحدة الحقائق في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر من تركيب القياس على نظم الطبع هكذا الصور الطبيعية فصول للجواهر وفصول الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند الآثار المختلفة المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور وان عمّ لا استناد كان لكل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءته ذلك

النوع باذن مبدعها الكل جلت اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل
الاجسام انواعاً فلا يكون لها مبادئ في المواد بل يفيدها مفيد من خارج
فان الاستعدادات في المواد استعدادات ليست بطبايع محصلة يتقوم
بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها الجسم
تخصصاً اولياً وانما شانها الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور
في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف
ذوات الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانما تستند بحسب الثاني على الهيوليات
واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف الهيوليات
او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف الشخصيات وانحاء الكمالات
لا الحقائق نفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو الباري الفعال
على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية روابط
فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان الصورة
الجسمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو
جسم ومقومة لوجود الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبيعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم

الجسم بما هو جسم والمعقولات الهيولى لا بالصورة الجرمية ولتحصلها بالصورة
الطبيعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبيعية مقومة لحقيقة
الجسم بكل من الصورتين بل حيثية تقييدية لشئ وتعليلية لآخر كالفصل بالقياس
الى النوع وحصته من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصته من النوع
ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبيعية كما صرح به الشيخ
الرئيس في التعليقات وغيرهما من ان كل صورة تحدث من الصور الطبيعية يحصل
معها مقدار آخر واستعداد آخر فيحصل معها اتصال آخر فلا ينبغي لاحد
ان يقول ان الصورة الطبيعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كما هو بالقياس
الى الهيولى لاستعداديته فان الجسم جزؤه الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة
واذا تبدل الاتصال الصوري بتبدل الصورة الطبيعية يتبدل الجسم ايضا فيحدث
مع كل صورة طبيعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي هي بنفسها وتقبل صورا
مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة
يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم وجود
محلها الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه
وحيث كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب

حد ذلك الامتدادات ومقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى يحفظ

تشخصها بانحفاظ نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى

الصور الطبيعية المتخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع

والحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذي كان موجودا معه بنفسه

وحدث جسم آخر وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف

متفرع على الخلاف في جوهرية الصور وعرضيتها ولقد انبسط في هذا

الكلام من الجانبين ليحيط الناظر باطراف المقام وقد بقي بعد خبايا

في الزوايا والله الهادي الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب واعلم

ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم

مع الهيولى وكذا كيفيته لا يختص بالصورة الجسمية بل يتناول الصورتين

فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية

وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى

فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله

هداية ولما وهم اشتباه بدعا وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت اتفاقا

بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلال اتى بقيد المضعف

عن ازالته بالهداية كما هو عادته في هذا المختصر ولنقدم ههنا ما يتوقف
عليه تلخيص الكلام في المطلوب وهو ان التلازم عند التحقيق انما تقتضيه علة
موجبة يكون التلازم بينهما وبين معلوليها او بين معلولين لها لا على اي وجه كان
بل بابقاء تلك العلة ارتباطا ما افتقاريا بينهما على وجه من الوجوه البتة
اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالاخر ويمكن فرض انفراد احدهما عن
الاخر وما يظنه الجمهور من تلازم المتضايفين الذين بينهما تلازم بحسب الماهية
انه بلا تحقق افتقار بينهما باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى
معروض الاخر واما المشهوريان فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض
الاخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم اللبنتين
المنحنيتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية
الميول بجوانب الارض الى مركز الكل ولو عد من التلازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الاخرى واما اللتان بحسب
المعلولية فليس يصح ان يستندا في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقة
بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية لا عتبارية
وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصلح غيرها بتلك الحيثية فكل منهما

يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى ولهذا لا يتحقق التلازم
بين المعينين بعدم تكرار الوسط اذا تمهد هذا فنقول وكيفية التلازم
بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجدة للصورة لانها القابلة
المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه فعلية
التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية لما مر
ولا قبلية ذاتية والا لتقدمت طبيعة الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات
على الصورة واللازم باطل لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور
والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة
ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة او آلة او واسطة والآلة
ما به يؤثر الفاعل في منفعله القريب والواسطة هي معلول ينتسب الى احد طرفيه
احدهما معلول مطلق والاخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما
وعلة قريبة للاخر لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل وانها
محتاجة في تشخصها الى التناهي والتشكل والاستدلال على تاخر الشكل عن الصورة
بتاخره عن الحدود المتاخرة عن المقدار المتاخر عن الجسم غير صحيح لانه انما يفيد تاخره
عن ماهية الصورة لا عن تشخصها والمدعى عدم تاخره عن الصورة الشخصية ولا

ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين
والوضع المتأخرين عنه واعترض بعضهم بان احتياج الجسمية في تشخصها
الى التناهي والتشكل وامثالهما غير ظاهر لان الجزئي منهما متغير مع بقاء تشخص
الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكل الى الكل لا يبقيه
الشخصية والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين وغيرها
يتشخص بالمشخصات اما لا ... عنها اذ لا يمتاز الجسم عن سائر الاجسام اولا
لوازم واما ذات الشخص ... الحمل على كثيرين ... ما تقدم من قوة
الهيولى الشخصية ... التشخص لهوية ما ... لانا
فالجسم ... لا وكونه جسما بل وكونه متشخصا الى الاين مثلا لا مستند
هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما وسيما الاين ما هو اين ما الى الجسم الهيولى
وما هو اين بعينه انما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض التي
يقال انها المشخصات والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر ... اوسلمنا
فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات
الهيولى متقدمة على التشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على التشكل بالذات
المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم على ما سواه

كان بحسب الحيثية ما ان بحسب العلية واما ما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية فلا

يتقدم عليه اذ التقدم الرتبية فلان المعية في الوجود بحسب الذات انما

يتحقق بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما تتقدم على

الاخر ايضا لاشتراكهما في كونهما معلولا لها فلا يتأخر احدهما

المتأخر عن احدهما بالذات يتأخر عن الاخر ايضا فلك كونه معا

وبهذا يندفع التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك

لو كان متقدما على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على

الخلاء ثم حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على

المحوي غير متقدم على الفلك المحوي لا تحمل المعية تارة على علاقة

بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في

شرح الاشارات في المانعة للتلازم بين الهيولى والصورة من البين ان لا علاقة

بينهما ليست علاقة التضايف لامكان تعقل كل واحد منهما بدون الاخر

لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين معا ومتحدا

لكن النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علية واذ قد ثبت ان شيئا

ليست علة للاخرى فهما معلولا علة واحدة موجبة لهما فتحقق المعية التلازم فاذن

وجود كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام ولنوعيهما
وذلك السبب الواحد اما ان يقيم كل واحد منهما بالآخر على الوجه
وهو يستلزم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخلو اما ان يكون كل واحد منهما
بحسب نفسيهما اتمام متعلقة بنفس ذات الآخر تعلقا افتقاريا فيرجع الى
الدائر او لا فههنا التعلق الافتقاري من جانب فينقلب التلازم بالدائم
التصاحب الاتفاقي كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجانبين في وجود
لكن لا لكل من الذاتين بنفس ذات الآخر بل بعرض منهما فيكون بعرض
من باب [illegible] كالابوة والبنوة او من الجانبين لكل من الذاتين بنفس ذات
الاخرى ولكن لا في اصل الوجود بل في صفة اخرى كالبنت المتضايفين فيكون
على التفارق في الوجود وارتباط في تلك الصفة فيمتنع فيهما التلازم بينهما
الوجودي [illegible] الفرض المقيم لكل منهما لا يمكن ان [illegible]
من [illegible] ان [illegible] من الافتقارين [illegible] لا [illegible] بان
بهما الآخر اولى من العكس فقد تعين ان لكل منهما خصوصا
متعينة لان تقاوم بها الآخر فلنا ان ننظر ايهما كالمادية والآلية علة لتكون
واذ ليست للهيولى الا قوة القبول ليست لها جهة التأثر وتأثر القابل

من حيث هو فبل لا يكون موجباً لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد

انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب والفعلية والهيولى ليست علة محتاجة

التلازم ولا شريكتها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست التامة والواسطة

مطلقة فتكون جزءاً من العلة التامة للهيولى غير الفاصل قريباً او بعيداً

او غيرالالة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى فى لوازم

شخصيتها من التناهى والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى

مفتقرة فى وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية

والصورة مفتقرة الى الهيولى لا فى وجودها بل فى امور خارجة عنها لازمة لوجودها

والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا

انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضاً غنية عن

الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون التشكل المفتقر الى

الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها فى وجودها

وبقاءها واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية

فلا بد ههنا من سبب اصل هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق

الذات عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات والا لما دام بعض

وبعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التي يتحصل وجودها
عن السبب الاصل وتستحفظ تلك الماهية في عالم الاسطقسات بتعقب الصور
منه وتستبقى الهيولى بالسبب الاصل وبالصورة من حيث هو صورة فباجتماعهما
تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة العاقبة شريكة
للسبب الاصل في اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة في انها صورة وبما يخالفها
من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل غير الذي كان بالسابقة
وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة هي الصورة المطلقة مبدأ لذات
شخصية هي الهيولى وقد تبين في موضعه ان الواحد بالعموم لا تكون علة
لواحد بالعدد فيجاب بان ذلك غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط فان
العقل وان استوحش عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلة
لكن لا يمنع ذلك في الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم
المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد على ان ذلك
العلة التامة عن الواحد العددي بنوع ولقد شبهت الحكماء المحققين لقد سمي استحفاظ
الهيولى الشخصية بالصور المترادفة المستمرة وحدة عمومها بمن يمسك سقفا
معينا بل عامان متعاقبتان يزول واحدة منهما ويقوم الاخرى بدلها او التالي في

عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبائع الاربع فان الصورة لا بد
هناك تعين العقل الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي
صورة مطلقة لا من حيث هي متشخصة وان كانت لازمة لتشخصية
لا تحتاجها الى المادة في غواشيها من المقدار والشكل ولذا قال
والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت
اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار الشخصية يوجب تكرر التعلق
من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة
لا بتشخصها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى الشخصية لا بالهيولى
بما هي هيولى اذ لا يعقل محذورية الحال بدون محذورية المحل ولا يصح بقاء
الحال مع تبدل المحل بل انه تشاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل
اذا عدمت الهيولى فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحد منهما يرتفع برفع
الاخرى فلا احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخر بعكسه قلنا بمعنى انه
لا ترتفع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح
فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح
الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات

التلازم المتكرر من الجهتين بين العلة التامة ومتممها لا اختيار به
المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة
متعينة رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية
اللحوق وان كانا في مرتبة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله
اعلم بالصواب **فصل في المكان** لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم
الطبعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في
هذا الفن اعني البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبعي فبدأ بما هو
منها وهو وقوعه في المكان فحقق اولا ماهية المكان في هذا الفصل و
انيته بعد ذلك في فصل اخر فلنبين في هذا الفصل انه كيف وقع النزاع و
كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول
المسمى بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه
فاما ان يكون هيولى او صورة وان لم يكن جزءا فلا شك انه يجب ان يكون
مساويا له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن ابعاد تساوي اقطاره
المتمكن فيه واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم يلاقيه وان كان
بعدا فهو اما ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل

ذاهب ولما كان الاشكال في ماهية المكان في انها بعد او سطح خصصها
بالذكر فقال وهو اما الخلاء اى البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا
او مشغولا او السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوى اعلم انه لما كان للمكان امارات اربع تصالح عليها المتنازعون
لئلا يكون النزاع لفظيا وهى نسبة الجسم اليه بلفظة فى وما فى معناه وصحة
انتقال الجسم منه واليه واستحالة حصول جسمين فى واحد منه واختلافه
بالجهات فنقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم ولا ان يكون منقسما
فى جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم فى النقطة والخط فهو اما منقسم
فى جهتين او فى الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز
ان يكون حالا فى المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه بحاله
بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن فى جميع جهاته
والا لم يكن مالئا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوى وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن
تابعهم وعلى الثانى يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذى فى الجسم فهو
اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه

واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه
ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني
فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم
في المقدار والتناهي يشغله الجسم مملوء على سبيل التوهم ولما كان مذهب
الشائين هو المختار عند المصنف اراد ان يبينه في هذا الفصل فقال بعد ما ردد
بين البعد والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا يتصور شيء سواهما يصلح
للمكان والاول اي البعد مفطورا كان او موهوما باطل فتعين الثاني
وهو السطح المذكور وانما قلنا انه باطل لانه اي المكان لو كان خلاء فاما
ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كلا من شقي الثاني
باطل فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من الثاني لانه يكون خلاء اقل
من خلاء فلان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين فيقبل
الزيادة والنقصان فيكون مقدارا او ذا مقدار واستحال ان يكون لا شيئا
محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المنفي مع تلك الصفة فا
الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني
منه اي كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فهو لانه لو وجد البعد مجردا

عن التحول لكان لذاته غنيا عن المحل فلا يتجرد عنه كان الحلول

وعدم الحلول من الامور التي تعرض للاشياء لامر خارج عنها كما

يحكم به الحدس الصحيح واذ كان البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل

فاستحال اقترانه به وحلوله فيه هف لان البعد المادي حال في

وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد

قيل لو كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لتناهي الابعاد

فيلزمه تشكل في الوجود وهو لا يمكن الا ان يحصل الامتداد لا بعد كون

لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدار

اقول فيه بحث لا لما ذكره شارح حكمة العين من انا لا نسلم ان كون الانفعال

اي الانفعال كان من لواحق المادة نظرا الى ان الثابت بالدليل هو ان

الانفعال المخصوص الذي يكون بالانفصال الانفكاكي من لواحق المادة

لا غير والجسم قد يحصل له اشكاله من غير انفصال كالشمعة المتبدلة

بحسب التشكلات المختلفة لان ما ذكره ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكان

المحصر طرق اثبات الهيولى عنده في مسلك الانفصال والاتصال بل لانا

الانفعال المستدعي للمادة كما مر مرارا عبارة عن قبول الشيء حالة

بقوة استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فيها بجميع العوارض
المفارقة ما يحوج حصولها في كل شيء الى كون ذلك الشيء ذا مادة
بخلاف اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة فيها
بالعلم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده
الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجردها او زوالها عنه
ومن الدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب
افلاطون انه لو كان بعدا لكان لخاصية الكمية لا تنتهيا وقبول
القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لما هو حال فيه
او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة المقدار او كونه مقدارا ذا
مادة وكلاهما خلاف المفروض لتجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان
لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل لذاته
لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال
لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تحرير ما ذكره
الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول القول بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام
غير مسلم عند اصحاب هذا الراي لان الجسم يقبل الانفصال لا مادة له عندهم

نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث مسلم الثبوت
عند الحكيم سواء كان ذلك القابل نفس الجسم وجزءه ولا ان يقول كلهم
ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته
القابل للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب وفساده
كون الخلاء ملاءً بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل
والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام لانه لا بد ان
يكون احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة
راسا كما وهم لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين اما
ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد
والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين
فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين وان كان الثاني فيكون البعدان
هما المتمانعين عن التداخل بالذات لا المادتان وان كان الاول فذلك باطل
لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع
بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها بلا بعد
وشكل وحيز كلها او كلا وان ما نعت بعدها فالمانع هو بعدها

بعدها لانفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا
من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طبائع
الابعاد يابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتنحي وايضا يلزم على
تقدير كونه المكان بعدا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبيعيا لبعض
الاجسام وكون الآخر غيره للآخر وايضا يلزم من امكان اتصاف ذاته
بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعها امتناع الجسم
لانه ملزوم للبعد المنافي للحركة وملزوم منافي الشيء مناف لذلك الشيء
وهذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك
اذا فرضت نملة متحركة على المحيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة
الرحى على خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء
واعترض عليها بعض الفضلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام
لحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف في الريح الهابة
متحركا لتبدل امكنته وان يكون المحمول بالكرباس والمحمول في الصندوق
منتقلين من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في الماء حركة مساوية
لحركته جهته وستر عشرته لعدم تبدل امكنتها وسبق ما اورده الحكيم ابن الهيثم

بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان مع ذلك النقصان
وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في زق المملوء ماء وهو
اذا انتقص منه شيء مما فيه والثاني في الجسم المثقوب والثالث في الشمعة
المدورة تربع والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان والمتمكن
لازمة ومنها اتفاقهم على ان الامكنة مع حكمهم بان انتقال جسم ساكن وامتناع
عدم وجود ما هو المطلوب الطبيعي للاجسام الى غير ذلك من الوجوه
من الاجوبة المشهورة المسطورة في الكتب ... الملاحق ... على
الادلة والمباحث المذكورة في هذا الباب اضعافها هذه فمن اراد
فليراجع الى الكتب المبسوطة وكثرة الايرادات على كل من هذين المذهبين
يشير الى ان المكان عبارة عن الجسم المحيط من حيث انه محيط
لخلاصه عن جميع ما يرد على القول بالبعد ومن اكثر ما يرد على القول
بالسطح والقرب من فهم العرف فانه اذا سئل عن مكان الماء يشار الى
الا السطح الباطن منه **فصل** في الحيز كل جسم اثيرا كان او عنصريا فله
حيز طبيعي يطلبه عند الخروج عنه بالقسر وهو عند القائلين بالجوهر الفرد
الفراغ المتوهم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم هو ما يعتمد عليه الجسم

١٨٣

هو في الحيز عند القائلين بالبعد نفس المكان وعند القائلين بالسطح

السطح المحيط به ومن لو وضع فان الجسم الطبيعي ليس كان على تقسيم

لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى الجهات [illegible] وقع في عبارة بعض

المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان كما

الجسم لا مطلقا [illegible] في [illegible] تقسيم [illegible] الى الاماكن [illegible]

ليس طبيعيا للجسم من الاجسام اصلا سواء كان بسيطا او مركبا اما على

فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما تشهد به النظر الحكمي فلا اختصاص

لبعض اجزائه بكون طبيعيا لبعض منها دون بعض واما على الثاني فلا

يخفى ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في جزء [illegible]

[illegible] الطبيعي مركز ثقلها على مركز العالم ولان [illegible] الارض [illegible]

وسط العالم غير [illegible] بالماء [illegible] الازمان [illegible]

المطلوب بالطبع للاجسام انما هو وضع الجهة والمحاذاة [illegible]

[illegible] كان [illegible] لانه [illegible] امكنة والماء [illegible]

بكليته [illegible] ان يكون الارض على مركز العالم [illegible] فرضنا [illegible]

[illegible] في الجسم [illegible]

وقطعنا النظر عن تأثيرات الامور الخارجة عن ذاته لئلا يجوز ان فهم القوم
وان كان ممكن الانفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان يكون مستحيلا بحسب
نفس الامر فلا يتيسر الاستدلال به على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل
بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع لكان في حيز معين لا محالة وذلك الحيز الذي
حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقابلية لا وجود العارض
يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العرض والسبب اما ان يكون غير خارج ويكون
خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم جميع القواسر على التاويل المذكور
فتعين الاول فاذن انما يستحقه اي يستوجبه بطبيعته لا بجسمية المشتركة
ولا هيولاه اذ ليس شانها اقتضاء شيء مع انها في التحيز تابعة للجسمية
وهو المطلوب وان الفاعل وان لم يمكن فرض فعدمه فرض وجود مفعوله
لكنك قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسي نسبته
الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان ينسب طلب الاحياز المختلفة الى
امور مختلفة داخلة في حقائق الاجسام وما هي الا طبائعها التي هي
صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول الجسم في
المكان انما كان من الاعراض اللازمة التي لا يتصور خلو الجسم عنها فالتاثير

فالتاثير في حصول الجسم في مكانه من تتمة تاثير الفاعل في وجوده فالفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده في مكان لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم
بين شيئين يوجب استناد احدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون للجسم
البسيط حيزان مختلفان طبيعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضي شيئاً مختلفاً وايضاً لو كان له حيزان طبيعيان فاما ان يحصل
فيهما معاً او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل اما الاول
فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما وخلي مع طبعه
فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي
حصل فيه طبيعياً لان المطلوب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه و
المهروب عنه طبعاً لا يكون حيزاً طبيعياً وقد فرضناه طبيعياً هف وان لم
يطلب الثاني يلزم ان لا يكون الثاني طبيعياً لان غير المطلوب طبعاً لا يكون
طبيعياً وقد فرضناه طبيعياً هف واما الثالث فلانه حينئذ لم يكن في
شيء منهما او كان فيه لكن يتوسطهما يلزم ميله طبعاً الى الجهتين مختلفتين
وهو محال وان وقع منهما في جهة يميل الى جهتها طبعاً فاذا وصل
الى قربها اما دام القسم الثاني ولقائل ان يقول انا لو توهمنا

النار في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم
سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبيعيا لها بيان الملازمة
انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت مقتضية للحركة الى جهة من الجهات
ولا تخصص لجهة هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض
لها سكون بالقسر لانها كانت تقتضي ان تنبسط عن الوسط الى
الجهات بالسوية ولا بد من تجويف في داخلها والتجويف اما بحصول
الخلاء او بدخول جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يكون
الا بنفوذ الهواء المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتأتى الا بالخرق في
جهة دون جهة فهو ترجيح بلا مرجح لان هذا النسبة في كل جهة هذا ملخص ما
ذكره ثم قال هذا عجيب جدا فان الطبع يقتضي امرا غير ممكن
له لا من عرض اذ ذلك الحكم غير [illegible] ولا بد من استحالة
النار [illegible] ولا [illegible] واعلم انه كما لا يكون للجسم البسيط مكان
[illegible] الكلية والقسمة لذاته البسيطة بل موضع الجسم [illegible] التمكن
موقع الجزئية في المكان لكان الجزء هو جزء مكان الكل فكذلك لا يكون
للمركب مكانه لعله حصول المركب او لتركيبه لعرض الابداع فلو كان

للمركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء قبل التركيب و
اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء بعد التركيب ايضا ثم ان التركيب
حيث لا يقتضي زيادة في الجسم لا احتياج بسببه مكان زائد على
ما كان للبسائط فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها و
ان مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب مكانه ليس الا واحدا
الا ان مكانه ما يقتضيه الغالب من اجزائه ان كان فيه غالب والا
اما مطلقا او بحسب المكان ومما اتفق وجوده فيه اذا تساوت
فيه وتجاذبت هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في
شرح الاشارات ثم اعترض عليه المحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء
البسيط جزء من مكان الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور
اذ الخلاء واما ان كان هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل
لا في جميع الصور فان شيئا من مكان التدوير ليس جزءا من مكان الفلك
من مكان الفلك انتهى اقول هذه المؤاخذة كالمؤاخذة اللفظية فان
غرضه قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو
رفع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن مركباتها الى امكنة سوى امكنة البسائط و

ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع فلو كان للمركب
مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء ممنوع فلان المركب وان كان افراده
محققا الا ان مطلق المركب قديم فلا زمان الا ويوجد فى ذلك المكان مركب
اقول مطلق المركب وان كان قديما لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط
بعدية بالطبع فلو كان له مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء
فى تلك المرتبة وتحقق الخلاء مطلقا مستحيل عندهم فى اى مرتبة
كان يظهر من نفيهم عليه الجسم الحاوى للمحوى فى اثبات العقول
ومنها انه لا يجوز ان يتمكن فى ذلك المكان البسيط قسرا ولو كان القاسر
ضرورة الخلاء اقول لما كان تحقق القسر فى كل مرتبة بعد تحقق الطبع
عاد المحذور المذكور جذعا ومنها قوله واما مكان المركب فما يقتضيه
غالب اجزائه على الاطلاق او بحسب المكان فممنوع ايضا لجواز ان يكون
الصورة النوعية التى للمركب مقتضية لحصوله فى مكان المغلوب فى بابها
الصورة النوعية ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء
الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه
احتمال بعيد عن التحصيل كما كره ارباب التحصيل لا يقدح فى اصل المقصود

المقصود من عدم احتياج المركب الى غير الممكنة البسائط ولا يجوز ان تقل
الاشياء الى ان لم يكن له ثقل الجزء بنسبة ... لكن بعض الاجزاء مستعد لنشأ سبب
فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة التي محاذية
شديدة فيما الستدخل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة فصل في الشكل
قد علمت معناه فلا حاجة الى ان نعيده ولما كان الشكل من الاحوال التي
تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه
وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي
اما الاول فلما مر وايضا فلان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلانه
الى ... فلا يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا كل
متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر الاسباب الخارجية عنه
ثم يبقى الجسم على شكل معين لكونه على شكل مخصوص فذلك الشكل هو الذي
لطبعه سواء كان بلا واسطة او بواسطة مستند اليه ولقائل ان يقول لا نسلم انا
لو فرضنا عدم القواسر فانه لا تبقى على طبعه هو المطر فان قيل كان الفلك لا يخلو
عن جزء معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا فكذلك الجسم لا يجوز ان
يكون شيء من الاشكال طبيعيا للجسم مع عدم خلوه عن واحد معين ...

بين الصورتين بتي اذ الوضع الذي هو تمام المقولة انما يحصل لاجل الامر
الخارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق اصلا لا مطلقا ولا معينا
حكم بان الفلك لا يقتضي وضعا معينا واما الشكل المعين فيحصل
للجسم مع قطع النظر عما عداه ولذا حكم بكونه طبيعيا واعلم ان الشكل
للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا
متشابها واتفاق البسائط في الشكل المستدير لا يدل على اتفاقها
في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان اوجب اختلاف العلل لكن
اشتراكها لا يوجب اشتراك عللها وكيف مع ذلك استنادها الى الجسمية
المشتركة لانها امر من حيث هي علية متاخرة عن المقادير المختلفة باختلاف
الطبائع فلا بد من استنادها الى الطبائع اقول وههنا شيء آخر وهو ان البسائط
وان اشتركت في اصل الاستدارة لكن لكل منها استدارة خاصة وهي
مختلفة تخالفا نوعيا كما بين في موضعه فلا بد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي
الا الطبائع تلك الاجسام التي هي علة صورها النوعية واعلم ان طبيعة
الارض تقتضي الكروية والكيفية الحافظة لاي شكل كان
ولا منافاة بين ذينك الاقتضائين بل الثاني موكد للاول

للاول الكرة بعدم كونها على الاستدارة لاجل انها لم تبد او مقسورة
بالاشياء الخارجية كالرياح والامطار والسيول ثم لما زالت عنها هي الشكل
ولم تزل ابنية صارت الى النبوة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود
الشكل الطبيعي بالعرض وعرض ذلك لكونها مقسورة من وجه مطبوعة
من وجه كالمريض الذي تفعل الطبيعة في بدنه الذبول وعلومية بسبب القاسر حرارة
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز فيها كوكب او
تدويرا وخارج الشكل لاجل القمر وكذا اختلاف المتمم فيه كجعل
رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه في الفلكيات على رأيهم ولا بسبب
واحدية ولا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب الصور
المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف باختلاف
الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك اعني الاثير ان اقتضت كرية شكلها
انفصلت به صورة اخرى او تربت منه كرة اخرى هي كوكب او تدوير او خارج
لشكلها اختلافا بالعرض ونفي الصور ليس مقصورا على الاختلاف اللوازم
واختلاف استعمال داتها بل يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الهيولى
بجاز ان يحصل بعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية

تعود الى القوابل او استعداداتها لكن لا يمتنع ان يتصل ببعض البسائط
صورة كمالية بحسب فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعالة او
تصور لها النظام على الوجه الاشرف والاتم قال صاحب المحاكمات ههنا
اشكالان احدهما ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة الفلك
الكلي فلا بد ان تسري في جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها صورة
للخارج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال والجواب المنع
عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر في المركب باقية وحصلت فيها
صورة اخرى نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر فيكون في كل
عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق في الجواب ان يقال ان صورة الفلك
وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية في اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره
من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت بمجموع الجسم
من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك بعينها نفسها
المجردة فان الصور صنفان صور تقوم بمواد الاجسام سواء كانت سارية
كالصور المعدنية او غير سارية كالصور الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام
بل قواهما بذاتها ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة اثيرية صورة مجردة

مجردة هي ذواتها وبها تحصلت ماهيته فلا يكون له صورة اخرى منطبعة
فإن ذلك كما قال المحقق الطوسي شيء لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذاتين وقد صرح هذا العلامة
بأن القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها
واما ما افاده فالجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين
كالاجزاء العنصرية للمركبات فساده مما لا يخفى اذ يلزم منه ان يكون
واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد فلكا وكوكبا او نارا او
ياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية وان كانت باقية على التحقيق والصورة
الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر واحد صورتان
نوعيتان متباينتان لان المركب العنصري كالياقوت مثلا او كالاعضاء البسيطة
الحيوانية لجزائه مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة
بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي
سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية في
كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار
او الهواء كيف يتأتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال الشيخ والآخر

انه لو كان في الافلاك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلا يكون
بسيطا اقول بما قررناه ظهر لك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج
الى ما اجاب عنه ثم ان معنى تركيب الصورتين والقوتين ان يكون لجزء
الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان الجزء ان كان له قوتان
وليس الامر في الافلاك هكذا لان احدى الصورتين سارية في الجميع والاخرى
مختصة بالبعض ثم قال ولان الصورة التي تتعلق بمجموع الفلك
وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتممان افرادا
من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بانحصار
المبدع في شخصه اقول وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما
بنفسه بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة
ولذلك لم يكن كرة متشابهة الثخن كيف ولو كانت له طبيعة مستقلة
لكانت له حركة مختصة يخرج بنفسه الاوضاع من القوة الى الفعل ليتشبه
بمبادئها المفارقة كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه
جزءا من الفلك لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة و
حركة خاصة من الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة

مستديرة فلها حركة خاصة وصورة خاصة منوعة تكون مبدأ

وهو من هذه الحيثية مباين بالحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا لا

يلزم في شيء من الصورتين تعدد افراد المبدع واعلم ان فاعل الاشكال

الاعضاء في الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة بلا

كل منها منفعة خاصية يجب ان لا يكون قوة طبيعية عديمة الشعور

تسمى بالمصورة حتى احتيج الى تجشم اعتذار بذلك فعلم لزوم كون المصور

كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة

تشهد على ان مثل هذا الترصيف المحكم والترتيب الانيق الذي عجزت العقول

عن الوصول الى غاياتها يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك

وهو ظ ولا عن النفس سواء كانت ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان

النفس لا تحدث الا بعد البدن واما ثانيا فلانا الآن عند كمال علومنا لا نعلم

كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف

يمكن ان يقال انا كنا عالمين في ابتداء تكوننا بهذه الاشياء واما ثالثا فلانا

الآن عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من تغيير صفة من صفات ابداننا ففي ابتداء

الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذه البنية

مشتغل الابدان ومنها الفهاميد بحكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين
على عالم الاجرام كما هو راى اساطين الحكمة والتالة كافلاطون ومن قبله
من اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل في الحركة والسكون**
لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض للجسم الطبيعي بما هو هو والسكون
مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما
اولا لتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة التي
هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على
تعريفها اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهي الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج او يسيرا يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة
بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وبعض الملائكة
او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه
بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون
الوجود والقوة حاصلا له غير حاصل له هذا خلف ثم ما كان كذلك في قوة
ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه

عليه ذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجاً وهو بالمعنى
الاعم يعرض لجميع المعقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ
الحركة فيما كان خروجاً على التدريج وهذا لا يمكن الا في اربع منها كما سيتلى
عليك وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمناً الدوراً فقد عرف
التدريج ونسيره يسيراً متوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة المأخوذ
في صدرها الدفعة المأخوذ في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرف
الزمان والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة
واللادفعة والتدريج لها تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن
الجائز ان تحد الحركة بهذه الاشياء ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن
الذين هما سببا هذه الاشياء لا ولية التصور واستصوبه الامام الرازي
في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لا لما قيل من انه لا يمكن تعقل
التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي او لا اذ
كون تعقله متوقفاً على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف تحقق التدريج على
تحقق الزمان بل لانه يمكن ان يعبر في تلك الاشياء الانطباق على امر ممتد غير قار
الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة

يتوسط بين كل اثنين منها زمان وليست الحركة بالمعنى على هذا الوجه
هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان
ما بديهي وقد اخذ ذلك لوجه التحديد من كل واحد منهما في
ماهية الاخر فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على
الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي فقد لزم الدور لتحقق [illegible]
تعريف الحركة على تلك الحقيقة لا تعريفا فالاولى ان يقال ان الماخوذ في
الزمان انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والماخوذ في تعريف
الحركة انما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لان التي تحديدها
انما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دور
اعلم ان لفظة الحركة تطلق على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدا
والمنتهى بحيث اي حد يفرض في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله
بعده فيه بخلاف ما اذا في الطرفين فهذا هو صورة الحركة وهو صفة واحدة
شخصية غير منقسمة تبتدئ من التوسط ذلك المتحرك مستمرا سيما لانه
[illegible] بل لانه على الصفة المذكورة ثم انه باعتبار التوسط بين
ذاته واحد شخصيا مستمرا الكون واسطة نسبته الى حدود

الغير المتناهية بالفرض مما يقبل انقساما بغير نهاية بالعرض اذ لا حد له
بالقوة من حيث اتصاله ولا تناهي حدود المسافة مستمر بحسب الذات غير
مستقر بحسب النسبة الى الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل
نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل آن
من هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى الحركة له وجود بين
صرافة القوة ومحوضة الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما
بالقوة من حيث هو بالقوة وثانيهما ما يحصل من الاول المستمر
ذاته واختلاف النسبة الى حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة
منقسم بانقسامها واحد الوجود لها وهذا الامر يسمى الحركة القطعية والاولى
الحركة التوسطية والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة
المنتقلة كرأس مخروط يماس السطح يرسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا
فقد يعتبر النقطة من حيث هي منتقلة يحصل من استمرارها على ذلك
السطح خط بمرور نقطة متوهمة ليس شيء منها فاعلة له او اجزاء
بل متأخرة عنه فالحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة القطعية
وشيء كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط

المفروضة فيه التي لم تفعل بل تاخرت عنه وهي الاكوان المفروضة

بحسب افتراض حدود المسافة وفي الزمان ايضا شيء كالراسم

يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له الزمان المتصل واشياء

كالحدود والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر وكل من الامور

الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيره في الآخرين وليس الباقي

مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع المنتقل خط ا

اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى

فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة النقطة وما في حكمه ومن

الزمان الممتد الآن واعلم ان المتحرك من حيث انه متحرك حاله بعينها حال

في تحقق الامور الثلثة فانه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها

مع استمراره مبدأ الحركة من حيث انه قد انتقل اذ هو بهذا الاعتبار كانه

ممتد منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه وصل الى حد ما نفسه

انه قطع المسافة الى ذلك الحد

ان يتحرك فالتقابل بينهما تقابل

من جميع الوجوه لا يكون متحركا

وفصل لا يمكن خلوه عنهما جميعاً كالجسم وللقائل ان يقول انهما نعيان في زمان الحركة فنفرض الجسم اما ان يكون فيه متحركاً فيقع الحركة في الآن ويلزم منه ان يكون جزء غير متجزئ من المسافة المطابقة لهما وهو محال او ساكناً فلا تكون للحركة متصلة وقد وضح انها متصلة باتصال المسافة غير متالفة من الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلوه عن موضوع القابل عنهما جميعاً بان الجسم لا يكون في ذلك الآن متحركاً ولا ساكناً لان كلاً من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان لا في الآن بل نقول اذا لم يكن الجسم متصفاً بالحركة في الآن كان متصفاً فيه بسلب الحركة عما من شأنه الحركة وايضاً يلزم ان لا يكون الجسم لا متحركاً ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين لانا نقول والجواب عن الاول ان نقيض الحركة في الآن هو عدم الحركة في الآن على ان يكون في الآن قيداً وظرفاً للعدم اي للحركة لا للنفي على ما هو المتنازع فيه وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم تحركه سكونه في الآن لما علمت انهما في نفسه لا من اخذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون فيه وايضاً فانتفاؤها لا يستلزم انتفاء مساوي اللاسكون لتحققه بالحركة في الآن والحاصل ان الآن ... ظرفاً للانتفا انهما ان الجسم متصف فيه بالانتفاء وثانيهما ان الآن جعل ظرفاً لوقوع الحركة والسكون فنقول

انه لا يقع شئ منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن الانصاف

بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضًا قائمًا بغيره فلا بد له من قابل وفاعل

اما القابل لها فلا بد ان يكون امرًا ثابتًا حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت

اما ان يكون امرًا بالقوة فقط او بالفعل فقط او ذا جهتين فالاول محال اذ العرض

لا بد له من محل متقوم بالفعل وكذا الثاني لانه بالفعل مطلقًا فقد حصل له جميع

ما له ولم يكن له امر منتظر بعد لانه ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك

يطلب بالحركة شيئًا لم يحصل له بعد وايضًا فان الحركة امر طار على الشئ

ان يكون ما يعرض له شئ متجدد مستمرًا على القوة ولا استعداد على ما سيجئ

فلا يكون بالفعل مطلقًا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة

فيجب ان يكون الحركة موجودة في شئ مركب مما بالقوة ومما بالفعل فهو الجسم واما

الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرًا غير الجسم بما هو جسم كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله

محرك غير الجسمية اما ما يتحرك باسباب من خارج مثل المدفوع والمجذوب فالامر في

متحركته من جهة امر خارج عنه [illegible]

متحرك من غير محتاج الى النظر [illegible]

بهما اشار اليه بقوله اذ لو كان [illegible]

جسماً لمكان كل جسم متحيزاً لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي كاذب لكون

بعض الاجسام كالارض مثلاً فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت ان التحيز

هو الجسم وكان الجسم جنساً للانواع الجسمية فلك ان تقول هذا البرهان

منقوض بقولنا ان البياض لو كان اللون الذي يقارنه بياضاً لذاته لكان كل

لون بياضاً وليس كذلك فيكون اللون بياضاً بلا يحتاج الى علة وهو محال لكنا نفرق

ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط فان الجنس في الاشياء

يمكن ان يجرد عن جنسيته ويوخذ بحيث يصير نوعاً حقيقياً لا يفصل

بالنفس طبيعته ذلك لان جنسية الجسم مثلاً ليست باعتبار انه جوهر

متكمم غير داخل فيه شيء اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو

المعنى غير مختلف في الاجسام بشيء داخل بل لامور تنضاف اليه من خارج و

بهذا المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانها مركبة من شيء اخر

بل يكون مادة لها فيكون نوعاً محصلاً لان حقيقته قد تمت وتحصلت في

الخارج ولهذا امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية

الى الحيوانية بخلاف ما اذا كان جنساً بمعنى انه جوهر وطول وعرض و

عمق ... الا انه يحتمل ان ينضم اليه ... واذا اخذ هكذا فكل شيء ذا حس او تغذ

لا بد من ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحساس
المتحرك وغيرهما من الحقائق المختلفة المجتمعة انه جوهر ذو اقطار ثلثة وان لم
يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما اللونية فلا يمكن ان
لها ذاتا الا ان تتنوع بالفصول فلا يوجد في الخارج لونية وشئ آخر غير
يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية وصورة اخرى غير الجسمية
الا انها حاصلا منهما فقد تبين ان الجسم يلتئم على انحاء الوجود
هذا الالتئام دون ذلك لان الفصول في الذهن فقط واما البرهان
الثاني فهو ان لو تحركت الاجسام عن ذاتها لما امكن توهم امر غيره
بطلان حركته وان كانت الذات موجودة باقية وحصول ما هو المطلوب بالحركة
مطلوب كما تبطل الناضرة حتى بطلان المقصود ومنهم من قرر هذا البرهان
بان المتحرك الجسم بما هو جسمية فلو لم يكن له في حركته مطلوب
انما تتوجه الى كل الجهات او الى بعضها لا اولوية التوجه في حالة واحدة
الى جهات مختلفة وهو ينافي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح
وهو ايضا محال وان كان
بالطبع متروكا بالطبع الثاني بطلان

ما بالذات وقد فرض كونه كذلك هف فالمقدم مثله وفي فيه
بحث اما اولاً فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المطلوب لانه يجري فيما اذا
تحرك الجسم لشيء غير الجسمية بل لطبيعته هي على حالة الطبيعية بل لا و
ايراده لنفي كون شيء من الحركات ملائما للذات الطبيعية بما هي واما ثانيا فلانه
يجوز ان يكون مطلوب الجسم المتحرك امرا يستحيل حصوله بالكلية في فلك
مثلا فلا يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما
يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان
فلا لجواز ان يستمر له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد شوق
فيتحرك بحسب غير انقطاع واما البرهان الثالث فهو ان الحركة امر حادث
وكل حادث فله علة فاعلية تحدثه فهي المحرك وهو اما ان يكون نفس
المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من حيث ما هو متحرك مستفيد او واجد للحركة
والمحرك من حيث هو محرك مستفيد او موجب للحركة ولا يجوز ان يكون شيء
واحد من جهة واحدة مفيدا ومستفيدا ولا ينتقض هذا بمعالجة [illegible] ذاته
اذا المعالج النفس من جهة [illegible] الطبيب [illegible] المعالج والمستعلج [illegible]
وما [illegible] واستعداد قبول للعلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب

والمريض متعالج فموضوع التأثير والتأثر مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق

بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة

والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبار امرين من هذه الستة هما

المحرك وما فيه الحركة كما فعله المص والانسب تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن

المص قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار

مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع

في كل آن يفرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد

الذي يكون له في آن آخر منها مخالفة نوعية او صنفية وقد يعتقد انها عبارة

عن تغير حال تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى التسود ليس ان سوادا

واحدا يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد

كيف وذات الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائد ليست بعينها

الناقصة ولا يتاتى لاحد ان يقول ذات الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان

الشيء الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا [illegible] سوادية

بل حصل فيه صفة اخرى و ان كان الذي ينضم [illegible]

آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او [illegible]

الاثنين من السواد غير معقول لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا
او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد وانضمام آخر اليه
بل بانعدام ذات الاول وحصول سواد آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان
معنى وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة
لان الانتقال من فرد من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت [illegible] افراد موجودة
بالفعل وليس كذلك والا لزم تتالي الآنات وانحصار ما لا يتناهى من الموجودات
المترتبة بين حاصرين وجوابه ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها
موجودة بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آن فرض لو انقطعت الحركة فيه
تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ورد هذا بانه يلزم ان لا يكون
للمتحرك في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك بالكيف كم بالفعل وهو باطل
ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة
بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة
الفعل وفي القدر الضروري هو ان الجسم لا يخرج من تلك الاعراض والتوسط فيها
واما انه لا يتصف بافرادها بالفعل [illegible] ضروريا ولا مبرهنا عليه بالبرهان
ربما اقتصر [illegible] هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين

مما احاط بجسم في كل آن فرض في الضرورة لم يثبت بالفعل والا فيلزم الخلاء
وهو محال وايضاً الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم
ان لا يكون لها قطع اصلاً في وقت من الاوقات والحق ان افراد ا
التي تقع فيها الحركة ليست منحصرة في الافراد الآنية بل لها افراد آنية
هي صفيا السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة
بمعنى القطع بل هي عينها على مذهب بعضهم فيكون المتحرك ما دام الحركة
باقية على اتصالها فرد واحد زماني متصل غير قار هو مقدار بالعرض
متضمن لجميع الحدود التي فرضت للمتحرك في آنات ما الحركة يكون
تلك الحدود اليه نسبة النقطة الى الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزماني
حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض اصلاً واما الافراد الآنية والزمانية التي
هي حدود في ذلك الفرد فانما هي حصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة
المتحرك فيها في شيء من الآنات او الازمنة ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ
يجب فرد واحد آني منها في حال الحركة [illegible] تتابع الآنات منها او كون
غير متناهية وهما قررناه وبيناه قد [illegible]
الحركة القطعية التي هي ذات هوية متصلة [illegible]

المتشابهة في الحدود لا اسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة

او غيرها او لا ثباته وجه آخر مذكور في الجلسة الملكوتية بيانه ان المتحرك ما دام

متحركاً له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين

المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم الانطباق

بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة

لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة

التوسطية يلزم ان ينال المتحرك شيئاً من اجزاء المسافة فيكون كالمحيى ينتقل من حد

الى حد آخر بلا موافاة قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرة غير متناهية بحسب

اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع

الحدود مدركة وجميع المقادير مطفورة وهذا اشد انحاء الطفرة حيث يقع

في جميع اجزاء المسافة ولي فيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما اولاً فلا

فيما اذا فرض نقطة كراس مخروط مارة على خط من سطح فلا محالة تلاقي

تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس الى الخط

لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس الى

المسافة واما ثانياً فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة

في كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نسلم أنه لا موافاة لها في ذلك الزمان

فإن ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم إن استحال في الآن لكن لا يستحيل في الزمان

وهذا كما أن الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن الانطباق

الزماني بينهما مما يمكن بل يتحقق وأما ثالثاً فلأن نسبة الحركة التوسطية إلى

الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة والشعلة الجوالة إلى

المتصل المستقيم أو المستدير فلو لم يكن ههنا إلا موافاة المحل وحدها لجاز أن

لم يكن ما يفعل في نفسه متصلاً واحداً بل أشياء غير منقسمة متتالية

سواء كان المرسوم موجوداً عينياً أو خيالياً فقد ظهر بما قررنا أنه من قطع

النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية

موافاة جميع أجزاء المسافة وهذه الموافاة ليست دليلاً على وجود

المرسوم من الحركة بل على وجود الرسم منها لا غير واعلم أنه يجب علينا أن نذكر

بعضاً من الشبه الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجود

الفصل لها ليقاس عليها غيرها [illegible]

الجسم ويبتني عليها فإنه [illegible]

الكتاب فمنها أن المتحرك [illegible]

اليه فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول
الى المنتهى كذا في كل آن من آنات تسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان نفي الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع غير حاصلة في زمان
نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف
بالوجود العيني قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها ولا بعده
فلا تتصف بالوجود العيني قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية آنا
قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر وان اردت به زمانا يكون
آنا آخر زمانا فنختار ان فيها موجودة في الحصول زمان هو آخر آنات الوصول الى الغاية
وطرفها موجود في ذلك الآن وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان على ما
سيظهر لك ومنها ان لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة لزم
اتصال الماضية منها بالمستقبلة لاتصالهما معا بالمعدوم والجواب
انه ان اريد بالمعدوم المعدوم في الحال اي الحد المشترك بين
الماضي والمستقبل اذ الحركة التي في الماضي ايضا معدومة بهذا المعنى وان اريد
المعدوم مطلقا فلا نسلم ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان المستقبل
فالذي يلزم انما اتصال الكائن في الزمان الماضي بالمعدوم في الحال

الكائن في الزمان المستقبل بحيث يحصل منها موجود متصل واحد شخصي
متحقق في مجموع الزمانين ولا استحالة فيه بل هو عين المدعى ومنها
ان الماضي من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد ان وجوده مقارن
لوصف المضي فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما اذ لا معنى للمضي الا
الانقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور
فيلزم ان يكون موجودا في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا
في الماضي وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي من
الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان
الماضي ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا يسلب
عنه في الآن الوجود المطلق فان الآن انما يكون ظرفا للسلب ووجوده فيه ليس ظرفا
للحكم بسلب مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول
في المستقبل ومن الحركة حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب
اتصال جسم آخر على وجه يكون [illegible]
الى الجسم في الاقطار على النسبة الطبيعية [illegible]
مقدار الجسم شامل للمتخلخل فخرج بقولنا بسبب انضمام جسم آخر وبقولنا

على وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل بخلاف الازدياد الحاصل
للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج وبقولنا مدافعة اجزائه الى جميع الاقطار
خرج السمن فانه في العرض والعمق وبقولنا على نسبة طبيعية خرج الورم في جميع
الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء
عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة وعليك بمقايسة قيوده
على قيود النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت
او لا يكون فان كان فهو اما ان يكون الصورة فقط او المادة فقط او المجموع
اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لاستحالة
انتقال الصورة واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون الثابت كل المادة
او الثابت هو البعض الذي كان متصلا كالاصل والتغير انما يقع في الزوائد والاول باطل
لان الجسم دائما يتصل به شيء وينفصل عنه آخر والجسم يتغير بانضمام الفصل
والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وتشبه فصار الكل متصلا
واحدا والطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء
وعلى بعض آخر بجواز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم
يتصل ولم يتحد معه فلو ارد واصار غذاء له وكلام فيه واما الثالث وهو ان يكون الباقي

مجموع المادة والصورة اذا لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية فيمتنع
ان يكون المجموع باقيا وان لم يكن فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة
اصلا لان بقاء الموضوع شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم
غير النهاية وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي في هذه
الحركة فاذن يلزم ان يكون هنالك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان
وهو محصور ويمكن ان يجاب عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة
الحافظ للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي اسباب الظهور
تلك الصورة فالمتحرك في النمو والذبول هو الاجزاء الاصلية مع الصورة
النوعية واما قولنا ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصلت بالاصل
وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الاخر بالتبدل
فجوابه ان الاصل بما يتميز عن الزيادة في الاستحكام والقوة فيهن ما فيه
النوعية مبدء لامتداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات
النقصانات كالصفات المتعاقبة على تلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه
الشيخ الرئيس في طبيعيات الشفاء من ان في النامي اصلا هو المادة الاولى والنوع
وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في جميع اقطاره بسبب مادته لا المادة

ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انضمت اليها مادة
اخرى فحصل المجموع اعظم مما كان ولا اعني الباقية الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية
النمو حقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال شخص وحدوث آخر من نوعه
مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية
للشخص ويكون مراده من النوع هو المنوع على طريقة المشائين المشهورة
لا يقال المتحرك هو القابل للحركة والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة
فكيف يكون شيء واحد قابلا وفاعلا لانا نقول هي متحركة من حيث
ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها على بعض المادة ولا فساد فيه لاختلاف الحيثيات
بوجه آخر وهو ان اثباتهم الحركة في النمو والذبول ينافي قولهم بتجدد بدن الانسان
حيث استدلوا على اثبات النفس غير جرمية وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية
واستدل على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو بتخلل بعض الاجزاء في
الجسم وللاجزاء الاولية مقدار باق بحاله وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة
فليس هنا زيادة في مقدار جرم واحد بل انضم جسم ذو مقدار الى جسم
آخر مثله والذبول انما هو بتحلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصالها عنه فليس

فيه ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها
وانما انفصل عنها جسم اخر لمقداره فلا يتغير الا فيهما عن حركة بعض الاجزاء
الخارجية الى اجزاء الجسم بالاتصال او حركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال
فهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واما ثانيا فلما بيّن في شرح
الملخص بانه لا شك ان الاجزاء الاصلية تزدادت عند النمو عما كانت عليه
قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبثها بها وفي
الذبول تنقص عما كانت عليه وانكار هذا مكابرة وقال صاحب السيد الشريف في
حواشيه على شرح حكمة العين بين المعترض والمجيب يقتضي اندفاع انضمام الزائدة
الى المنفذ فالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله
والا فالامر كما قاله الشارح قال المحقق الدواني ان الجسم النامي يصير متصلا واحدا
وكذا الجزء الغذائي ضرورة كونهما متحيزين ونقائض صورتاهما في الامتزاج
كما قرروه في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه على تقدير
التداخل فلا بد ان ينعدم المنفصلان ويحدث جسم اخر متصل كما حقق في نفاه
فينعدم الجسم بالنمو ويحدث جسم اخر وهذا انضمام يستلزم انتفاء الحركة الكمية في
لتبدل الموضوع وان اراد بكونهما متصلا في نفسه المداخلة التامة فلا يتحقق الحركة في الكم

في الكون ضرورة انه لم يزد مقدار جسم اصلا اذ المقدار الزائد قائم
بمجموع الاجزاء الجديدة والقديمة انتهت عبارته ولقائل ان يقول الاتصال
ههنا بمعنى صيرورة الجسمين جسما واحدا طبيعيا منقسما الى اجزاء
مقدارية متشابهة الماهية متحدة الوجود قبل القسمة او كل من كان مركبا
من اجزاء اخر متباينة الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان
يتحقق بين الغذاء والمغتذي بعد فعل الغاذية وصيرورته شبيها بالمغتذي
والجسم النامي متصل واحد في نفسه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية
والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركيبه من الاجسام فتحقق الاتصال
بهذا المعنى بين الجسمين لا يوجب تعدمهما وانما يوجب ذلك الاتصال
بالمعنى الآخر وقال العلامة القوشجي في شرح التجريد ان النمو والذبول
كيف يتصور مع بقاء الشخص بعينه فانا نرى الطفل بعينه يصير الشاب ان عظمت جثته
كذا زيد الشاب هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والسر في ذلك ان العظم
والصغر في مقدارهما وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال في السمن والهزال
في ان الموضوع فيهما شخص واحد وقد شنع عليه كل من نظر في كلامه بان
نفعنا بقوله فانا نرى الطفل هو بعينه يصير الشاب ان نفسهما المجردة واحدة مسلم لكن لا يجدي

اذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية وان اريد ان هذا البدن بعينه كذلك
البدن فثم كيف تبدل كثير من اجزاء الاول وانضم الى ما بقي اكثر منه فالاولى
ان يقول ان النامي هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم بالاعتبار
الذي يكون به جنساً وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه
قبل هذا وتشخص المجموع من حيث هو المجموع وكذا وحدته العددية
محفوظ بتشخص النفس ووحدتها واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق
عليه انه متكمم واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها
فيصدق عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد
افراد المقولة عليه لا يقال لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير
قار بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفرد في زماني تدريجي ما فيه
زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصراً في الزمان مع انه
يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير
مجتمع الاجزاء حدوثاً وبقاء معاً لا بحسب الحيثيات فقط والكم الذي يتحرك فيه
الجسم وان كان تدريجي الحدوث ولكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من تماس
مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما او السطح او الجسم التعليمي

الحادثان من قطع الجسم بشيء وفيه نظر اما اولاً فلان معنى ازدياد الشيء
في الكم وانتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينه
وقد انضمت عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف
وقد علمت ان المتصل بالذات مما ينعدم بطريان الوصل والفصل عليه
والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء
بحيث يتلبس في كل آن فرض بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلاً له في
آن آخر سابق عليه او لاحق به فاذن لا يمكن ان يكون في الجسم كمية واحدة متزايدة
مجتمعة واما ثانياً فلانه لا يدفع النقض عن الخط الحاصل من حركة
الكرة على السطح المستوي فانه يتغير الحدوث والبقاء جميعاً فالاولى ان يجاب
بان المراد من التغير التغير ما يكون كذلك بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه
دفعياً اصلاً وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل ثم ما من شيء
من تلك الامور الا ويمكن له فرد ثابت فعدم القرار مما يعرض لها بتبعية الحركة
اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه لكليات القانون السمن
والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة في الكم فهي اما ان تكون
الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان تكون بورود

مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي الى
الانتقاص اما ان تكون بافناء شيء من المادة وهو الذبول والهزال او لا
يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء
صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك الحركة
لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف بمعنى ان
يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك مما لا يتصور وحركة في الاين
وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين آخر على سبيل التدريج
ويسمى نقلة وهي ظ وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة
فان اجزاءه تباين اجزاء مكانه وكان في حكم مكانه من نسبته الى غيره من الاجسام [illegible] وقد
كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج و
لم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه من حيث كونه متحركا بهذه الحركة فينتقض
عكسه بالكرة المدحرجة واعلم ان الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة
على احد اقطارها بشرط ان لا يفارق مكانها وكذا البيضي اذا تحرك على قطره الطولي
[illegible] اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا تحرك
على سمتهما وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا لكن احدهما يكون بالذات

بالذات والاخرى بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعدا
فلا ينتقض طرده بالثاني كما توهم بعض قوم لئلا يلزم كونه مداخلا في التعريف
كما زعمه صاحب الحواشي بل لتخليص مادة المثال من غير هذه الحركة لئلا يقع
الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة والا لكان الانتقال فيه
اما من شخص منه الى شخص آخر او من نوع الى نوع آخر فان كان الاول فالتغير
الصورة الجوهرية في ذاتها بل انما التغير في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان
الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الوحداني مع تخالف
بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر غير متناهية بالفعل وهذا
محال وهذا بخلاف الكيف فانه مما يقبل الاشتداد والنقص فيمكن حصول كيفية
واحدة مستمرة من مبدأ زمان الحركة الى منتهاه لا يكون لجزء ولا حد الا حد
وهذا يتصور الا في الحال بالنسبة الى المحل الذي يتقوم به فلا يمكن للصورة
الى المادة فالكون والفساد لا يكونان بحركة والبواقي من مقولات العرض لا يقبل
الا بالعرض اما الاضافة فانها ان كانت عارضة لمقولة تقع فيها الحركة فهي
متحركة بتبعيتها والا فلا فان الماء اذا تحرك الى السخونة فقد انتقل من الاشد
الاضعف او بالعكس على التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل

من اين الى اين ولا انتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال الكمي ومن الاستقامة
في الوضع الى الانحناء فيه تابع للانتقال الوضعي واما الجدة فتبدل الحالة فيها
انما هو اولاً في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولاً في العمامة
بحسب الاين ثم في التعمم وفي السلاح ثم في التسلح واما متى فانه يعرض للجسم
بتوسط الحركة فان كان حركة كما سيأتي في متى فلو كان فيه حركة لزم ان يكون للمتى متى
هو محال واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج عن هيئة
قارة الى هيئة قارة لانه لو كانت عن هيئة غير قارة لما كان خروج عنها وترك
لها بل الوقوع في تلك الهيئة مثلاً ان كانت الحركة من التسخن الى التبرد وكان
الجسم في حالة تسخنه يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون قد ترك في
ان ينفعل فان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير مقولة ان ينفعل هذا ما
ذكره في التحصيل في نفي الحركة في مقولتي ان يفعل وان ينفعل اقول
ان الحركة في كل مقولة عبارة عن ان يكون للموضوع في كل آن من آنات
الحركة فرد من تلك المقولة وهذا لا يتصور في غير القارة من المقولات
متى وان يفعل وان ينفعل وكذا الحال في كل هيئة غير مستقرة من حيث انها
كالحركة والزمان فيتحرك شيء من مقولة متى مثلاً لزم ان يكون له في كل آن يفرض

من زمان حرکة سنة او شهر او غیر ذلك فیکون انتقاله من سنة الی سنة او من
الشهر الی شهر دفعیا وعلی هذا القیاس حکم المقولتین الباقیتین اذ یتحقق فی مفهومهما
التدریج وعدم الاستقرار فانهما التاثیر والتاثر علی نهج التجدد والاتصال والتکمیل
المسافة من حیث انه مسالك فلو تحرك جسم فی المسافة من تلك الحیثیة یلزم
ان یکون انتقاله من فرسخ الی فرسخ ومن میل الی میل دفعیا بالبیان الذی ذکرناه
ذکرنا فظهر تحقیق کلام الشیخ حیث قال فی الشفا کیف یکون الانتقال فی مقولة
متی دفعیا لان الانتقال من سنة الی سنة ومن شهر الی شهر یکون دفعة ونقول
ایضا ان کل حرکة باعتبار المحرك فهی اما ذاتیة او عرضیة لان القوة المحرکة اما
ان تکون موجودة فی المتحرك من حیث انه متحرك او لا تکون موجودة فیه من تلك
الحیثیة فالحرکة فی الاول ذاتیة وفی الثانی عرضیة وکل حرکة ذاتیة فهی اما طبیعیة
او قسریة او ارادیة لان القوة المحرکة الموجودة فی المتحرك بما هو متحرك اما ان تکون
باعتبار کونها مستفادة من خارج ای من مباین للمتحرك فی الاشارة الحسیة او لا تکون
وان لم تکن مستفادة من خارج فاما ان یکون لها شعور او لا یکون فان کان لها شعور فهی
الحرکة الارادیة سواء کانت علی نهج واحد کما فی الافلاك او لا علی نهج واحد کما
فی الحیوانات وان لم یکن لها شعور فهی الحرکة الطبیعیة سواء کانت علی نهج واحد کما فی العناصر او لا

نهج واحد كما في النباتات وان كان مستفادا من خارج فهي الحركة القسرية
والفاعل للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري
بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية او للميل القسري
لانتفى كل منهما بانتفائه وليس كذلك ومما يناسب هذا المقام ان الحركة لما كانت امرا متجددا
الذات ممتنع الحصول فلا بد ان يكون علتها امرا ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم
تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فالطبيعة مثلا اذا كانت على صرافتها كان
مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا والثابت من حيث
انه ثابت لا يكون علة للمتغير كما بينا ففي اقتضائها للحركة يجب ان يلحقها ضرب
تبدل الاحوال لا يقال للحركة حيثيتان احديهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم
بين مبدا المسافة ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة
الى آخره والثانية حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة مقتضية
غير ثابتة فالحركة من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية
الاخرى وهذه الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه
الى الثابت عائد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مراتب احوال
ثابتة في الطبيعة وثانيهما متجددة وهي الوصولات الى حدود متجددة متبدلة

[illegible]

منشأ التجدد بكون تلك الحركات لوصول حالات غير ملائمة للطبيعة كما مر تصويره

فوجب على الطبيعة بشرط وجود تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعلة

حصولها انقطع للحركة لانتفاء احد جزء علتها وهو الحالات المتجددة وكما

ان العلة ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد لذلك المعلول ايضا جهتا الانبساط

والقطع الثابت للثابت والمنقضي للمتقضي واما تعلق الكلام في

تجدد للحالات الغير الطبيعية كالكلام في علة تجدد اجزاء الحركة لكن يجاب

بان للطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة علة لحالة

اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات تتجدد بالحركات

والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر الغير القار الى ان تعود الطبيعة

للحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية مقتضى

فلا بد حينئذ من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته الى جميع

الاجزاء على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة عنها الارادات الجزئية

المتجددة المترتبة بترتب جزئيات الحركة ويتجدد كل من الارادة والحركة

بتجدد الاخرى على سبيل الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية وفيه شيء على

انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا لا بد [illegible] حكم القابل

[illegible]

يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل يجب ان يقوم مثله في تصحيح نسبتها الى

القابل **فصل** في الزمان مطالب هذا الفصل ثلثة الاول التنبيه على انية

الزمان الثاني في تحقيق ماهيته الثالث في بيان كونه غير منقطع عن البداية و

النهاية وقبل الخوض في المطالب ينبغي ان يعلم ان للناس قديمًا اختلافًا في الزمان

عظيمًا فمنهم من اثبت له وجودًا عينيًا ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والمثبتون

لوجوده منهم من جعله جوهرًا ومنهم من جعله عرضًا والجاعلون له

جوهرًا منهم من جعله جوهرًا قدسيًا غير جسماني وفرقة منهم زعمت انه

الواجب الوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرًا جسمانيًا هو الفلك الاعلى

والجاعلون له عرضًا اتفقوا على انه عرض غير قار فمنهم من قال انه نفس الحركة او غيرها

فهذا تفصيل المذاهب واما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده الاولى

انه لو كان موجودًا لكان منقسمًا والا لزم ارتفاع التقدم والتأخر عن الموجود

وهو باطل بالبداهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه

واحدًا فيلزم كونه موجودًا ومعدومًا وهو محال واذا كان منقسمًا كان بعضه

منقضيًا وبعضه متجددًا اذ لو كان حاصلًا بجميع اجزائه لما [illegible]

فيكون بعضه ماضيًا وبعضه مستقبلًا وهما معدومان لا محالة واما الآن

الغير المنقسم المحفوف فلم يكن له وجود اما عندنا فلانه طرف الزمان

(اي المحفوف بالماضي والمستقبل)

والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما

مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذلك الطرف والزمان

عندهم غير مقطوع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم

من الوجود في الآن او في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع

الاعم فكما ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في

او في طرف منه كذلك الزمان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا

في الماضي او في المستقبل او في الآن الذي هو طرفه والحجة الثانية لو كان

الزمان موجودا لكان بعض اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية

لا تكون بالذات اما اولا فلان العلة من حيث هي علة واجب الحصول

مع المعلول وههنا يمتنع حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتاخر واما ثانيا

فلان الجزء المفروض علة اما ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم

ماهيته او لامر عارض له او نقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم

لماهيته او للازم من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم

امتناع القبلية بحسب الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل

جزء يفرض في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة

الانفراض في الزمان غير متناهية والمخالفة بحسب الماهية لا يتوقف امتياز

بعضها عن بعض على الفرض فيما يمكن له من الانقسام الغير المتناهية

حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام

لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذا

هف فيلزم تركب الزمان عن الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء

الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث هو كونه علة لامر عارض

لماهية الجزء المتاخر او كونه علة لامر عارض لها يلزم جواز صدور

العناصر والاعراض عنها وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر مما يمكن

يكون هو بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم

كلك القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هف

تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالطبع ولا بالشرف

ما ذكرناه ولا بالمكان وهو ظ فهو اذن بالزمان لان اصناف التقدم منحصر

في الخمسة باتفاق العقلاء فيكون للزمان زمان فينتقل الكلام الى ذلك الزمان

هكذا الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتاخر اذا لم يكونا جزئين من آخر

اجزاء الزمان يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتاخر لاجل اقترانهما
بجزئين يكون احدهما قبل والآخر بعد اما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان
فلا يلزم ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم والتاخر من العوارض
التي تعرض لاجزاء الزمان لذاتها لا بملاحظة امر آخر معها فيما
التقدم والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتاخر هي او غيرها
فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان
ذات الباري هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجزء الممتد في ذاته
نفس المتصل والاتصال باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية فانهما
اذا كانا جميعا غير جزئين من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امر ثالث
هو جزء من الزمان واما اذا كان احدهما جزءا منه بان كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون
مع ومعية باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتاخرا او كل
كذلك فهو من المضاف لان الزمان مجرد اضافة قلت ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم
والتاخر بل هو مقدار يقتضي التقدم والتاخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم و
لذاته يقتضي ان يكون معروضا للمضافين لانه لا معنى له الا التقدم والتاخر
كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي الصورة والاستعداد للانشاء

لا لها فهي لا لاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة هذا ما ذكره وهذا التقادم

وظاهر انه يعود اشكال علية بعض تلك الاجزاء لبعض بعينه فان كون

بعضها متقدما وبعضها متاخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية

لا بد له من امر زائد على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض والا

يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها

عن بعض بذواتها المتشخصة وهو بانها غير مبين فانه ان جاز هذا جاز

ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذاتيهما من دون

مميز ولاجزاء الزمان اشتركت في الماهية في الجملة فلا بد من مميز والحق في الجواب ان

الزمان متصل واحد في الخارج لا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى

مميز خارجي ليمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه

عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب بما يوجد في الوهم مبدأ والبعد عنه

ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها

ومقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان المنقول

من الزمان انه يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض بالتقادم

والتاخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتاخر بهما معا وهذا المعنى لو

لوكان موجوداً لكان متعلقاً بالمادة الجسمانية والحركة والتغير فان
هذا المعنى يوجد فى غير الجسمانيات والمتغيرات فان البارى تع يصدق
عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده
فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع
وجردنا النظر الى ذاته تع كان موجوداً مع عدم الحوادث وهو الآن موجود
مع وجودها فكانت له قبلية تارة ومعية اخرى كقبلية سائر الاشياء
بسقط الفصل ... المصدرية ... كانت له ...
ومعيتها فاذا كانت هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه
الحركة والتغير فعلمنا ان حصول التقدم والتاخر بهذا الوجه لا يتوقف على
وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة البارى تع الى جميع الموجودات
نسبة واحدة هى المعية الغير الزمانية ولا تجدد ولا تعاقب لا في تلك النسبة
البارى القيوم فكانها توجد بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما معها فلا فى
زمان واما كائناتها فكلاً فى زمانه فيعبر عن نسبته تع الى المبدعات بالسرمد
وعن نسبته تع الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى
بعض بمتى واما حجة من يزعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان
يلزم من فرض عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو

واجب الوجود لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية فقد لزم من فرض
عدمه فرض وجوده فيحمل العدم على الزمان متناقض وللجواب ان استحالة
نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي استحالة مطلق العدم ووجوب الوجود
لذاته مما يمتنع عليه جميع انحاء العدم لذاته والزمان لا يابى لذاته ان يوجد
وان لا يابى لذاته ان يعدم بعد كونه موجودا واما ظن كون الزمان جوهرا قائما
بنفسه مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين
فمبناه التحرز عن مضايق الشبهات الواردة على مذهب المعلم الاول من كون الزمان
مقدار الحركة قالوا لا يقع في حيث ذات الزمان تغاير اصلا الا بالاعتبار نسبته
الى المتغيرات انما الذي يقع فيه شيء من الحركات والتغيرات لم يكن فيه الا الذات والا
سم الزمان وان وقع فيها شيء منها حصلت فيها قبليات وبعديات لا بحسب التغير في
ذات الزمان ولذاته بل انما هي من قبل تلك المتغيرات واستصعب الامر
الراسخون الاماجد حيث قال في شرح عيون الحكمة ان لنا صرين لمذهب ارسطاطاليس
في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شيء من مضايق المباحث المتعلقة
بالزمان الا بالرجوع الى مذهب افلاطون الالهي وقد عملنا في الزمان

في الزمان وفي الجملة هو مذهب افلاطون وهو ان ثمة جوهرا قائما
بنفسه مستقلا بذاته فان اعتبرنا نسبة ذاته الى ذوات الموجودات
الدائمة المنزهة عن التغير يسمى بالسرمد ومن هذا الاعتبار ان اعتبرنا
نسبة ذاته الى ما قبل حصول الحركات والتغيرات فذلك هو الدهر
الداهر وان اعتبرنا نسبة ذاته الى كون المتغيرات مقارنة معه فذلك هو الزمان
وقال ايضا واما مذهب افلاطون فهو الى المعالم البرهانية الحقيقية
وعن ظلمات الشبهات البعيدة … في العلم التام ليس الا عند الله تعالى
والمحوج الى هذا الظن ينفسخ بما سبق من تحقيق ماهية الزمان وانها مقدار
لا هوية متقدر ومتأخر في ذاته لا يجتمع المتقدم منه مع المتأخر بحسب الذات
وملابسة تتعلق بامر يتجدد لذاته بعضه قبل وبعضه بعد ومثل هذا الامر الذي
يحصل على سبيل التجدد والتقضي لا يكون الا ماديا فالزمان يتعلق بالماديات
الحركات ولا يكون مفارقا كيف ولو لم يكن الزمان منقضيا … لا في ذاته
الشيء الذي يحصل الان فهو قد حصل في زمن الطوفان ح لا يكون بين الاشياء تقدم وتأخر
وهو مما يدفعه البديهة وبالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدما ومتأخرا لذاته لما كان
التقدم والتأخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك الشيء هو المسمى بالزمان

الزمان منقضيا متجددا بالذات استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات من
المادة اذ لا تجدد ولا سنوح في عالم القدس فضلا عن ان يكون هو بنفسه جوهرا
قائما بذاته مفارقا عن المادة ووهم من جعل الزمان جسما هو الفلك الاعظم
لزعمه ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقدير صحتهما
لا تنتجان الا ان بعض ما هو في الزمان هو في الفلك واما من جعل الزمان
نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض متجدد و
الحركة ايضا كذلك والجواب اما اولا فبان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان
واما ثانيا فبان الاوسط غير متكرر اذ التقضي والتجدد في الزمان بالذات
وفي الحركة بالعرض كما هو راي الجمهور او بالعكس كما هو راي بعض والثاني ان من لم
يحس بالحركة لا يحس بالزمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوها من المغايرة
والفرق بينهما يدفع كونهما واحدا منها ان الزمان قد يخلو في حد الحركة المعينة
دون العكس ومنها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان
اسرع من زمان ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا ومنها ان
جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتين قد تتحدان في الزمان
وما به الاختلاف غير ما به الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

المسافة فی زمان اقصر لا فی حرکة اقصر و کانت حکم الحرکة الاولی الفلکیة فهذه
جمیع اصحاب هذه المذاهب الفاسدة فی الزمان و اجوبتها و اما التحقیق الذی
الیه اهل الحق فی تفسیرها فان اما الاول هو المناسب لمسالک الالهیین و لهذا
ذکر الشیخ الرئیس فی النمط الخامس من الاشارات فتقریره ان الشیء اذا کان
علة معدوما و وجود شیء آخر فاذا صار موجودا کان ذلک الشیء متقدما علیه باعتبار
اقترانه مع عدم هذا الحادث و معه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشیء
المتقدم لیس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر کالا
قبلیة کالاب بالقیاس الی الابن فان جوهر الاب قد یکون مقارنا لجوهر الابن و اما
قبلیته للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبلیته زائدة علی ذاته و لا
باعتبار وصف لازم لذاته فانه باطل ایضا یظهر بطلانه بما ذکرنا من انه
المتقدم توجد مع زوال نصف التقدم و ذلک عند کونه مقارنا لوجود
ما تقدم علیه و لا نفس عدم المتاخر اذ قد یکون بعد وجوده ایضا و لا باعتبار
مرکب من اعتبار نفس وجود المتقدم و اعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد یتحقق هذه
الهیأة الترکیبیة بعد ما اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل للابن بعد
الوجود مع انه لیس هو الا اعتبار متقدما علی ابنه بل متاخرا عنه و لا ذات الفاعل

فانه قد يكون قبل ومع وبعدا وبالجملة لابد من عروض القبلية والبعدية

من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شيء او اشياء

بالذات فلابد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل

ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية موجودا متفاصلا غير منقسمة

يقتضي كل منها لذاته سبقا على الاخر ولحوقا به فانا اذا فرضنا متحركا

بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهائها قبليات وبعديات متصرمة

ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات

متصرمة ومتجددة على سبيل الاتصال لا الانطباق لاجزاء المسافة فلابد ان يكون

ما هو المعروض بالذات لتلك القبليات والبعديات امرا لا يزال يتصرم ويتجدد

على الاتصال بحيث يستحيل انفكاك التصرم والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته

وجزء اخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعدا والبعد

قبلا وهذا هو المعنى بالزمان والبرهان الثاني المناسب لمسلك المتكلمين

مقاصد هذا الفصل الذي اشار اليه المص بقوله اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة

معلومة من مبتدأ من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ

وجعل البطيئة قاطعة للمسافة اقل من مسافة البطيئة والسريعة قاطعة لمثلها اتفقتا

فقط فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى على قدر تلك
من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدناهما قاطعة لمقدار في تلك
المسافة لما ان يبتدأ احدهما ولم يبتدأ الاخرى ولكن تركتا معا او تكونان على عكس
ذلك وجد احدهما انقطع مسافة اقل مما انقطع الاخرى واذا كان كذلك
بين اخذ البطيئة وتركها امكان اي امر ممتد في يسع قطع مسافة معينة بسرعة
معينة واقل منها ببطوء معين وليس هو نفس شيء من المسافة والحركة والسرعة و
والبطوء فان كل واحد منها تختلف مع الاتفاق فيه وتتفق مع الاختلاف فيه واعترض
الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء الذي
في مفهومهما الزمان كون الحركتين معا في الاخذ والترك وليست هذه الا المعية الزمانية
التي لا يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور واجاب عنه بان المطلوب بهذا
البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان العلم
بوجه ما من الاوليات ولهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجه ما كاف
في القطع بتحقق هذه الامور والمناسب هنا ان يقرر ان الغرض هنا اثبات
الزمان على وجه يترتب عليه ثبات كونه مقدارا للحركة وتناهيها يمنع توقف العلم
بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في

يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف
ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجوداً خارجياً او وهمياً
فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج لكون المتوقف
على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات
الغير المحوجة الى ملاحظة الزمان عيناً او ذهناً والمأخوذ في البرهان انما هو هذا
لا ذلك وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا اعتبرنا من المسافة
او كل من السرعة والبطوء بعينه حصل امكانات منتهية او بان كلي ابتداءهما
الامكان المفروض ولا وانضمامهما فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الا
او السرعة او فيهما جميعاً والامكانات الواقعة بين احد تلك الحركات وتركها
متى اتفقت بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو
اذا كان متصلاً واحداً وذلك الامكان كذلك فيكون مقداراً اما الزيادة والنقصان
بالذات فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلاً لهما مع قطع النظر عن الحركات و
المسافات وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبوله لهما انما هو بالذات واما انه متصل
واحد فلانه لو كان منقسماً الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من
الاجزاء التي لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه

انه مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اى قار الذات مجتمع الاجزاء فى الوجود

معًا او غير ثابت وذلك الامكان مقدار غير ثابت اذ لا يجتمع اجزاؤه معًا

لانه لو كان مقدارًا ثابتًا لكان اما مقدارًا للمسافة او للمادة المحركة

وكل منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة فى مسافة واحدة

او مسافات متساوية متساوية فى ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثانى يلزم كون زيادة المادة

بزيادته ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر حجمًا اسرع حركة والاكبر

ابطأ وفى النجاة بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارًا للمادة

لكان يزداد بزيادة المادة ولو كان كذلك لكان كلما هو اسرع اكبر واعظم

واعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا المقدار فى الاسرع ليس اعظم مما فى

الابطأ حتى يلزم انه يكون الاسرع اعظم بل هو فى الاسرع اقل منه فى الابطأ

لان الاسرع هو الذى يقطع المسافة فى زمان اقل فالصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار

للمادة لوجب ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا

المقدار فى الابطأ اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ توجيهًا لا يرد عليه شىء بان

معناه لو كان هذا الامكان مقدارًا للمادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع

فى الحركات الطبيعية وهو الذى يكون مقدار جسميته اكبر لشدة الميل

الطبيعي فيه كما سنبين في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس كذلك بل

بالعكس فان ما هو الابطأ فيها وهو الذي حسبته اصغر وحيل الضعيف يكون

ازيد في هذا المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعني من الزمان فثبت

انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه

بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة

فهي لا يخلو اما ان يكون مقدارا للجسم او لهيأة قارة من هيئات الجسم

او يكون مقدارا لهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اى كونه مقدارا للجسم او لهيأة

قارة لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا للجسم او لهيأة قارة

قيل لانه يلزم ح ان يحيل الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم

للشيء ذي المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه العلامة القوشجي في حاشيته

على بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية تكون الكم

الغير القار مقدارا للجسم القار ولا يبقى الجسم والمقدار يريد ان مقداره كونه

كما هو منقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار

لاجتماع اجزائه نعم افراد كميته هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قارة

فرد من افراد الكم في تلك الصورة اقول لا كلام في الجواب في ان الكم الذي يتحرك فيه

فيه الجسم له فرد واحد زماني تدريجي لا يتم المتحرك عنه في زمان
حركته وافراد آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم خلو الجسم
عن مقداره لا في الزمان ولا في الآن بخلاف ما اذا كان الزمان مقدارا
لا هيئة يلزم خلو ذلك الامر عن مقداره في كل آن فرض اذ لا يكون الزمان
الآني اصلا فهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة في الجسم
موافق لما ذهب اليه شيخ الاشراق من ان الغير القار بالذات منحصر في الحركة
والزمان غير قار بواسطة الحركة فعلى النقد يرالمذكور لا يلزم كون
الزمان حركة وكونه مقدار النفسه اما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور
قد تحصل على التدريج كالمقولات التي تقع فيها الحركة وكحركات السطح
القار والجسم التعليمي الغير القار فيما اذا قطع الجسم لشيء وكالخط الغير القار
الحاصل بحركة الكرة على السطح المستوي على ما ذكر في الحواشي الفخرية فمبني على عدم الفرق
الا انا بالتبعية او الدات بالعرض واما اجابة صاحب الحواشي عن بعض هذه
النقوض بان الحركة تدريجية لا آنية لا يحصل الجسم الغير القار اذا قسم
الجسم لشيء اذا الحاصل في كل آن هو الانقسام الفرضي
الجزء والفصل ... ان مجموع الاجزاء ... حصول الخط من حركة الكرة على ...

لما عرفت من ان زوال الماء من موضع الملاقاة لا يكون في آن بل لا يحصل الا

بالحركة وهي في زمان فالحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء

فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا

وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس الا نفي الملاقاة الآنية عن الكرة والسطح في زمان

حركتهما فيه لا نفي الملاقاة الزمانية بينهما ايضا فالزمان مقدار الحركة ولهذا

من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف ولقوم من الحكماء

على ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير منقطع البداية

والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان

بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع

البعدية فهي زمانية ومعروضها بالذات نفس اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان مورد

هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم الذي وصف بالقبلية لزوال مقدمة

منذ ما تحقق بالبعدية لا نفس شيء فرض سابقا غير اجزاء الزمان كالفاعل وغيره اذ

قد يوجد مع البعدي بعدية ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق

بالاعتبار امر آخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعدية فثبت انه اذا فرض عدم الزمان

قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف بقبلية عدم نفس وجوده

وجوده فيكون قبل الزمان زمان هف فنفرض عدم الزمان يستلزم فرض
وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من
لا يشعر به وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف
ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول
في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات للقائلين بقدم
العالم ويمكن دفعها بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم
الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض آخر منها لا يكون زمانيا والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو
نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع فكما عقل نوع
آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليعقل مثل ذلك في تقدم
عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لا
قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكروا ان
[illegible] وشطاب والحكم بهذا النحو من التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان
بلا ملاحظة امر آخر غيرها ولا بان الحوادث الماضية متعلقة بها الى آخره او

وكل ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لأن المحكوم عليه بالزيادة
والنقصان يجب أن يكون متناهياً ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع
مما لا وجود له في الخارج ولا يحكم عليه حكماً ثبوتياً خارجياً إلا أن يتحقق
أولاً فيه ولأنه لو أن الزمان لو كان له بداية وجب أن يكون له عدم قبل
وجوده إذ التناهي في المقدار سواء كان قاراً أو غير قار لا يستلزم المسبوقية
بالعدم فكما أن تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستلزم كونه مسبوقاً
بالعدم فكذلك حكم تناهي الزمان فإن مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق
عليه وكما أن تناهي البعد الذي هو محدد جهات الأمكنة لا يستلزم تأخره عن
شيء متقدم عليه من خلاء أو ملاء تأخراً مكانياً فكذلك تناهي الزمان
الذي هو محدد جهات الأزمنة لا يستلزم تأخره عن امتداد
زماني هو موهوم أو موجود مقارن لشيء أو غيره قار تأخراً زمانياً
كان الوهم يعجز عن إدراك تناهيه كما يعجز عن إدراك نهاية الأبعاد الفلك
شيء لا خلاء ولا ملاء وأما ثانياً فهو أن الزمان إن كان من مقتضيات في
الخارج كما [illegible] فيه [illegible] في تناهي كلياً من التطبيق
وإن [illegible] الحقيقة ولا عدد [illegible]

فجدلني نفي جريان تلك البراهين لانه وان لم يجتمع اجزاؤه في حد

واحد ولم يحضر بعضها عند بعض في مدارك المحبوسين في مطمورة

الزمان المسجونين في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجود وحداني

متخصص وبالنظر الى المبادي العالية على الزمان والمكان وما هو اعلى

منها مجتمعة التحقق متوافقة الحصول اذ لا فقد ولا غيبة هناك الا

للاموق المستحيلة بل كل ما يكون ويجيء تدريجيا بالقياس الى زمان في

فهو دفعي بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك كل ما هو غائب عن

مكان فهو حاضر عندهم فالتجدد والتصرم والحصول والغيبة انما يتحقق

في الزمان والمكان بالنسبة الى الزمان الآخر او المكان الآخر واما بالنسبة الى

القدوس الحق وضرب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه

فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول

موجودا متقررا لا فارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ثم لقائل

ان يقول لما كان التناهي والنهاية من باب المضاف والمتضايفان متى

كان احدهما بالفعل كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة

فنقول ان كان للزمان نهاية في الوجود كانت نهاية لا محالة

آنا فلا يخ اما ان يكون وجوده الآن مع الزمان مقارنا له فيكون
للزمان معية ومقارنة في الوجود مع الآن وهذا بط لان الزمان
منقسم والآن غير منقسم فكيف يكون بينهما مطابقة واما
ان يكون وجوده متقدما على وجود الزمان فيكون الآن بالفعل
حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما متضايفان والمتضايفان
لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة وهذه الشبهة قد تخلجت
في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها على استاذي ادام الله علوه
ومجده فافاد ان الزمان على تقدير التناهي لا يلزم ان يكون له
طرف بالفعل فان التناهي قد يطلق بمعنى قطع الامتداد في جهة
تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار بسبب تجزيه
باجزاء متساوية وقد يفارق المعنى الثاني الاول كما في محيط الدائرة
فليكن الزمان ايضا من هذا القبيل هذا واقول يمكن الجواب عنها
بوجوه آخر الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة فان بدايتها ان كانت
موجودة فلا يخ اما ان يكون التي هي بدايتها موجودة معها وهو
محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها وان لم تكن موجودة

موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والاخر بالقوة فيلزم
ان لا يكون شئ من الحركات متناهيا هف الثاني ان المضاف
قد يكون بسيطا حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة و
قد يكون ذاته من مقولة اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المضاف
المشهوري فنقول لكل من الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه
حقيقة سوى كونه مضافا وهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا
معا في الوجود والاضافة وانما تعرض لهما في العقل ولا استحالة
في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم ان الآن له
مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر سلبي فعلى
تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود حتى يجامع
وجوده مع الزمان والاضافة انما تعرض له باعتبار
تحققه في الفعل وقد قلنا انه لا محذور في اجتماعه مع الزمان
دفعة في العقل واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة في كتبه
كالشفاء والنجاة والتعليقات والمبدأ والمعاد من انه لو كان
الزمان حادثا لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع

بداية الزمان اما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان امتنع فذلك
الامتناع ان كان عائدا الى ذات المقدار لزم انتقال الشيء من
الامتناع الى الامكان الذاتي وان كان عائدا الى قدرة الله تعالى
لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما محال فاذن هذا الفرض
ممكن فلا يخ اما ان يمكن ان تبتدي الحركتان العظمى والصغرى
معا او تنتهيا او لا يمكن والمحال ان تبتديا معا وتنتهيا معا فلا بد
من ان يتخلف الصغرى عن الكبرى بشيء فما تخلفت به عنها
هو مقدار وفيه تقدم وتاخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان
وهكذا الى غير النهاية فامكان وجود الحركات المختلفة بسبق
وجود الله على وجود الحركة والمتحرك فهو ليس مسلما برهانيا
بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض
المتكلمين من المعتزلة حيث يثبتون امتدادا ثابتا بين الله تعالى
وبين خلق العالم ويسمونه اللازمان كما يثبتون فوق محدد الجهات
خلاء غير متناه فان للبرهان ان يقول على تقدير تناهي الامتداد
الزماني يكون فرض وجود الحركة في اللازمان كفرض وجود الممتنعات

الممتنعات بالذات فان الانطباق على الزمان ماخوذ في المفهوم من طبيعة
الحركة والممتنع بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذ المصحح للقدرية
هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى يتمكن
العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا وامثاله من مخترعات
الوهم وخرافاته فكما ان للوهم ان يتصور الظاهر من الفلك الاعظم كرتين
محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم
بحيث يكون ما بين سطحي احدهما ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين و
هذا التوهم لا يوجب تقدير امتداد خلاء او ملاء فوق المحدد فكذلك حكم فرض
الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقتضي مدة ثابتة او عدما مستمرا
فكما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين
محال ثم الشيخ ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انها برهانية بل على انه
مسلك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيات
الشفاء ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية فيرون
زمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي اذا استقصي فادى الى البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام ويتلوه الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن ما يزين صدور الصحائف الكلام وازين ما يوشح به مبادئ النثار والنظام حمد حكيم خلق العالم باجود النظام
وشكر منعم فاض على الانسان شآبيب العلوم من سجال الانعام واوثق العرى العصام احكم الحبال التي ليس لها الانفصام
الاعتصام بالصلوة والسلام على خير خلقه وسيد الانام خاتم المرسلين واكرم الانبياء العظام وعلى آله الاتقياء الكرام
وصحابه الاصفياء كمصابيح الظلام اما بعد فيقول الراجي عفو ربه الباري القوي ابو الحسنات المدعو بمحمد عبد الحي [illegible] اللكنوي
صانه الله عن مشاغبة الغي والهوى قد تم طبع الفن الاول من شرح الهداية للفاضل النحرير العلامة الكامل البحر الطمطام
[illegible] في الفلسفة [illegible] والكلام البالغ في [illegible] والفائق على العلماء الاعلام كما شاهد [illegible] على غزارة علمه
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الفائق [illegible] على الاقاصي والادانى وكان من [illegible]
[illegible]
المذكورة [illegible] ما قال الفاضل [illegible] في تذكرة [illegible]
[illegible] الى غاية [illegible] الكتاب [illegible]
[illegible]

DUE DATE

Date	No.	Date	No.

۹۱۳۹۱